الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر– للفترة " 1986-2015" (دراسة قياسية)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي و مالية دولية

إعداد الطالب : تمار أمين

إشراف الدكتورة: عزازي فريدة

السنة الجامعية:2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر– للفترة " 1986–2015" (دراسة قياسية)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي و مالية دولية

إعداد الطالب :

تمار أمين

أمام اللجنة المشكلة من :

ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
عزازي فريدة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة البليدة 02	مشرفا و مقررا
فكارشة سفيان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
ساطور رشيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
زرواط فاطمة زهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم	عضوا مناقشا
بشراير عمران	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة . . ونصح الأمة . . إلى نبي الرحمة و نور العالمين. . سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

إلى بسمة الحياة و سر الوجود ، إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى الغالية **أمي الحبيبة...**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار **والدي العزيز...**

فلولا هما لما وصلت إلى ما أنا عليه، أرجو من الله أن يطيل في عمرهما

إلى **إخوتي و أخواتي الأعزاء**

إلى كل **الأهل والأقارب والأصدقاء،**

إلى **كل طالب علم**

و إلى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي....

أمين

الشكر

الحمد لله و الشكر له أولا و آخرا أن وفقني و مكّنني من إتمام هذه الأطروحة

في البداية أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان لأستاذتي الفاضلة **عزازي فريدة** بعدما سخرت وقتها و جهدها في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره ، فكانت توجيهاتها القيمة التي لا تقدّر بثمن حافزاً و سنداً قوياً لإتمام هذا البحث على أحسن صورة ممكنة ، و أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيها

كما أتقدم أيضا بالشكر إلى **كل من وقف إلى جنبي** و ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل ، أقول جزاكم الله عني خير الجزاء

و في الأخير أشكر كل الأساتذة **أعضاء لجنة المناقشة** على تفضلهم بقبول مناقشة و تقييم هذه الأطروحة و بالتالي إثرائها من كل جوانبها .

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال التطرق لأثر تخفيض العملة على الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة (1986-2015) حيث اتضح لنا في البداية غياب علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف و الميزان التجاري حسب طريقة انجل – جرانجر– لننتقل بعدها إلى أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي و توزيع الإبطاء (ARDL) الذي قمنا من خلاله بتقدير أثر سعر الصرف على الصادرات فأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية و ضعيفة بينهما كما اتضح أن معلمة سعر الصرف أقل من الواحد صحيح بمعنى أنها لم تحقق شرط مارشال لينر و هذا يشير إلى أن تخفيض العملة لم يساهم في تحسين الصادرات الجزائرية التي ترتبط بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي و ما يحدث في أسواق النفط العالمية ، بعدها قمنا بتقدير أثر سعر الصرف على الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتي(VAR) لدراسة علاقة الأجل القصير فبينت النتائج أن حجم الواردات تشكل قيمة غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي لكن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية مما يعني أن سياسة التخفيض هنا ساهمت في تحسين رصيد الميزان التجاري الجزائري .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، الميزان التجاري ، أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي و توزيع الإبطاء ،أشعة الانحدار الذاتي .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....	**01**
الشكر والتقدير	**02**
الملخص.....	**03**
فهرس المحتويات	**04**
قائمة الجداول	**09**
قائمة الأشكال	**12**
المقدمة	**15**
الفصل الأول : سعر الصرف المفاهيم و الأساسيات	**27**
تمهيد.....	**28**
المبحث الأول : مفاهيم حول سعر الصرف.....	**29**
المطلب الأول : عموميات سعر الصرف	**29**
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف.....	**34**
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف.....	**38**
المبحث الثاني : النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف	**46**
المطلب الأول : نظرية تعادل القدرة الشرائية.....	**46**
المطلب الثاني : نظرية تعادل معدلات الفائدة.....	**54**
المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة لتقلبات سعر الصرف.....	**60**
المبحث الثالث : أسواق سعر الصرف و العوامل المؤدية إلى تقلباته.....	**66**

المطلب الأول: أسواق سعر الصرف	**66**
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تقلب سعر الصرف.....	**73**
المطلب الثالث: خطر الصرف و تقنيات تغطيته.....	**76**
خلاصة الفصل الأول	**83**
الفصل الثاني : دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري	**84**
تمهيد	**85**
المبحث الأول :دراسة نظرية للميزان التجاري	**86**
المطلب الأول : التقديم النظري لميزان المدفوعات.....	**86**
المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للميزان التجاري	**95**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الميزان التجاري	**99**
المبحث الثاني : المناهج الحديثة كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي.....	**101**
المطلب الأول : مدخل المرونات	**101**
المطلب الثاني :مدخل الاستيعاب	**110**
المطلب الثالث : المدخل النقدي	**114**
المبحث الثالث : دراسة سياسات سعر الصرف.....	**117**
المطلب الأول :المجال المفاهيمي لسياسات سعر الصرف.....	**118**
المطلب الثاني :دراسة سياسة تخفيض العملة المحلية	**124**
المطلب الثالث :شروط و آثار سياسة تخفيض قيمة العملة	**128**
خلاصة الفصل الثاني.....	**138**

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر	**139**
تمهيد.....	**140**
المبحث الأول : تطور أنظمة صرف الدينار الجزائري و سياساته.....	**141**
المطلب الأول : تطور نظام صرف الدينار الجزائري قبل أزمة 1986	**141**
المطلب الثاني :تطور نظام صرف الدينار بعد حدوث أزمة1986 إلى1994	**145**
المطلب الثالث: تطور سياسات صرف الدينار الجزائري من 1994 إلى 2015.....	**148**
المطلب الرابع : سياسة الرقابة على الصرف و سعر الصرف الموازي في الجزائر.....	**152**
المبحث الثاني : تشخيص تركيبة الميزان التجاري الجزائري	**160**
المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر	**161**
المطلب الثاني:هيكلة الصادرات الجزائرية.....	**165**
المطلب الثالث:هيكلة الواردات الجزائرية.....	**169**
المبحث الثالث : سياسة تخفيض العملة و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر...	**173**
المطلب الأول: سياسة تخفيض العملة في الجزائر.....	**173**
المطلب الثاني :دراسة أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات.....	**181**
المطلب الثالث :دراسة أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات.....	**186**
خلاصة الفصل الثالث	**187**
الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري.....	**188**
تمهيد.....	**189**
المبحث الأول : أدوات الاقتصاد القياسي	**190**

المطلب الأول : مفاهيم حول الاقتصاد القياسي	**190**
المطلب الثاني :خصائص الاستقرارية.....	**192**
المطلب الثالث: التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ.....	**201**
المطلب الرابع : تقنية شعاع الانحدار الذاتيVAR.....	**210**
المبحث الثاني :دراسة العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري.....	**214**
المطلب الأول : تحديد النموذج المستخدم و متغيرات الدراسة.....	**214**
المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات نموذج الميزان التجاري.....	**216**
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف و معامل التغطية التجاري	**217**
المبحث الثالث: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات.....	**221**
المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم و متغيرات الدراسة.....	**221**
المطلب الثاني : دراسة استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الصادرات.....	**223**
المطلب الثالث : دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف و الصادرات.....	**225**
المبحث الرابع: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات.....	**236**
المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم و متغيرات الدراسة.....	**236**
المطلب الثاني : دراسة استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الواردات.....	**238**
المطلب الثالث : دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف و الواردات.....	**240**
خلاصة الفصل الرابع.....	**253**
الخاتمة	**254**
قائمة المراجع.....	**260**
الملاحق.....	**277**
الملخص باللغة الأجنبية	**300**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	السرد التاريخي لنظم أسعار الصرف من 1880 إلى2000.	45
(01-02)	الفرق بين الانخفاض و التخفيض في قيمة العملة المحلية	122
(01-03)	عملية الانزلاق التدريجي للفترة(1987-1991)	148
(02-03)	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي للفترة(1989-1994)	158
(03-03)	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2015)	166
(04-03)	أهم شركاء الصادرات لسنة 2015.	168
(05-03)	تطورات و تركيبة الواردات الجزائرية للفترة (2005-2015)	169
(06-03)	التوزيع الجغرافي للواردات مع أهم المناطق الاقتصادية في العالم	172
(07-03)	تطور سعر الصرف الإسمي و نسبة التخفيض خلال الفترة (1990-1998).	176
(08-03)	أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة بنسبة 40 بالمائة في سنة 1994.	177
(09-03)	تطور سعر صرف الدينار الإسمي مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2002-2015)	178
(10-03)	تطور نسب التخفيض و سعر الصرف السنوي و رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2015).	182

(11-03)	تطور سعر الصرف الإسمي و الواردات و رصيد الميزان التجاري	**187**
(01-04)	اختبار رتبة مصفوفة التكامل المشترك (جوهانسن)	**206**
(02-04)	نتائج اختبار الجذر الوحدي للمتغيرات الخاصة بنموذج الميزان التجاري .	**216**
(03-04)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع و فيليب بيرون لاستقرارية سلسلة البواقي	**218**
(04-04)	نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التغطية التجاري و سعر الصرف الحقيقي.	**220**
(05-04)	نتائج اختبار الجذر الوحدي للمتغيرات الخاصة بنموذج الصادرات	**223**
(06-04)	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL).	**228**
(07-04)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ ARDL.	**230**
(08-04)	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر	**233**
(09-04)	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الواردات.	**238**
(10-04)	نتائج تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج الواردات.	**240**
(11-04)	اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون	**242**
(12-04)	استقرارية نموذج vecm	**243**
(13-04)	استقرارية نموذج VAR	**246**
(14-04)	نتائج اختبار LM TEST	**247**
(15-04)	نتائج اختبار jarque-bera	**248**
(16-04)	نتائج اختبار دوال الاستجابة لردة الفعل	**249**
(17-04)	تحليل تباين خطأ التنبؤ لنموذج الواردات.	**251**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-02)	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	100
(02-02)	أثر المنحنىJ .	108
(03-02)	الحلقة المفضلة للعملة القوية	119
(04-02)	تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة .	129
(05-02)	أثر تخفيض العملة على متحصلات الصادرات في ظل اختلاف مرونة الطلب	132
(01-03)	تطورات إجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات	166
(02-03)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع أهم البلدان في العالم لسنة2015	168
(03-03)	تطور الواردات الجزائرية خلال القترة(2005-2015)	170
(04-03)	التوزيع الجغرافي للواردات مع أهم المناطق الاقتصادية في العالم.	173
(05-03)	تطور سعر الصرف الإسمي و نسبة التخفيض خلال الفترة (1990-1998).	176
(06-03)	تطور سعر صرف الدينار الاسمي مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2002-2015)	178
(07-03)	تطور نسب التخفيض و سعر الصرف السنوي و رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2015).	184

(08-03)	يوضح تطور سعر الصرف الإسمي و الواردات و رصيد الميزان التجاري (1989-2006)	**185**
(01-04)	استراتيجية اختبار الجذر الأحادي	**199**
(02-04)	النموذج الأمثل لفترات الابطاء باستعمال معيار AIC .	**227**
(03-04)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةJARQUE-BERA	**233**
(04-04)	المجموع التراكمي لبواقي المتابع	**235**
(05-04)	المجموع التراكمي لبواقي المربعات المتتابعة	**235**
(06-04)	استقرارية نموذج VECM	**243**
(07-04)	استقرارية نموذج VECM	**247**
(08-04)	نتائج تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل	**251**

المقدمة العامة

المقدمة

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات التي تؤثر بشكل أو بآخر على مؤشرات التوازن الكلي سواء كانت الداخلية أو الخارجية بما فيها الميزان التجاري الذي يعكس وضعية اقتصاد أي بلد و مكانته بين اقتصاديات الدول كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي ، و بالعودة إلى حقبة الثمانينات و ما شهدته اقتصاديات الدول النامية من عجز كبير في موازين مدفوعاتها بسبب التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول و التذبذبات الحادة في أسعار النفط في تلك الفترة التي كان لها الأثر الكبير على حجم المبادلات الدولية ، حيث أن هذا الأمر أدى إلى التقليص من واردات الدول المصنعة بسبب ارتفاع أسعار النفط المستوردة من الدول النامية من جهة و بسبب تذبذب أسعار الصرف من جهة أخرى و لهذا فإن تدخل الحكومات كان حتميا على أسعار الصرف بهدف التقليل من حركاته الحادة في الاقتصاد و التخفيف من أثر تقلباته و كذا رسم سياسة سعر صرف ناجعة تعرف بسياسة تخفيض العملة حيث تلجأ أغلب الدول إليها عندما تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بصفة عامة و ميزانها التجاري بصفة خاصة بهدف تشجيع الصادرات و تقليص قيمة الواردات خاصة في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها العالم سواء تعلق الأمر بزيادة نسبة الانفتاح الاقتصادي أو أهمية السياسات الاقتصادية المتبناة ، و الجزائر كغيرها من هذه الدول سعت للاستفادة من التبادل التجاري لتحقيق مكاسب اقتصادية خاصة بعد عزمها على فتح أسواقها أمام منتجات الدول الأجنبية و استمرار اختلال ميزان مدفوعاتها على مر العقود و ما ميز مرحلة ما بعد الاستقلال من تسيير إداري لسعر صرف الدينار و قيود مفروضة على التجارة الخارجية من طرف الدولة و زيادة مفرطة لقيمة الدينار الجزائري و بالتالي فإن إعادة النظر من قبل السلطات الجزائرية في هذه الاشكال كان لابد منه و تجلى ذلك في فترة الثمانينات باللجوء إلى الصندوق و البنك الدوليين ، حيث شرعت الحكومة

بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة و تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري ، لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار و استمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ (10) مليون دولار ، مهدت لاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي و الجزائر جوان 1991 حيث كان يهدف إلى تحرير التجارة الخارجية ، من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار و ترشيد الإنفاق من العملات الأجنبية دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي و هي عملية تخفيض العملة الوطنية و تبعا لذلك كانت بدايتها إحداث تخفيضات محسوسة في قيمة الدينار سنتي 1991 و1994 بنسبتي % 22 و % 40.17 على التوالي بهدف إعادة تكوين احتياطي للصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات ، و تحرير الواردات من السلع و الخدمات و يمكن القول أن هذا التخفيض المتتابع الذي اتخذته الجزائر كان لعدة أسباب منها إعادة التوازن للميزان التجاري و ذلك بتحفيز الصادرات و التخفيض من الواردات كما تواصلت جهود السلطات في الألفية الأخيرة من خلال جملة من الإصلاحات و التعديلات التدريجية ركزت خلالها على دعم البنية التحتية و الهياكل القاعدية إلا أن العملة الوطنية مازالت تعيش ضعفا في السنوات الأخيرة و الذي يرجع أساسا إلى الضعف الاقتصادي و المالي الشديد في وجه الصدمات الخارجية مثل هبوط أسعار النفط في السنوات الأخيرة بما أن صادرات النفط و الغاز تشكل ما يصل إلى 98 في المائة من إيرادات الجزائر.

بناءا على ما سبق و من أجل تدعيم الدراسة قمنا بطرح الاشكالية التالية :

ما أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري ؟

و بهدف الإجابة على هذه الاشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت فيما يلي:

- ✓ ما ماهية سعر الصرف و ما هي أهم النظريات التقليدية و الحديثة المفسرة له ؟
- ✓ ما هي أهم المناهج لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة؟
- ✓ ما مدى فعالية سياسة تخفيض عملة الدينار على الصادرات و الواردات في الجزائر ؟
- ✓ هل توجد علاقة بين تغيرات سعر الصرف و الميزان التجاري و ما هي النماذج القياسية الحديثة الصالحة لدراسة هذه العلاقة ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ يعتبر كل من منهجي المرونات وا لاستيعاب أهم المناهج لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.
- ✓ إن سياسة تخفيض قيمة العملة تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة الميزان التجاري .
- ✓ يمكن أن تلعب سياسة تخفيض العملة في الجزائر دورا في ارتفاع قيمة الصادرات و تراجعا في قيمة الواردات و بالتالي تحسين في رصيد الميزان التجاري في المدى الطويل .
- ✓ يمكن للنماذج تصحيح خطأ دراسة العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر .

الدراسات السابقة :

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة الخاصة بموضوعنا سواء التي مست الاقتصاد الوطني أو خارجه تحصلنا على مايلي :

-دراسة زيرار و الزعبي و عوض بعنوان"أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري(1970-2004)" مقال منشور في مجلة دراسات العلوم الادارية 2009، الأردن .

تناولت هذه الدراسة أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري ، و قد تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات ، و الطلب المحلي على الواردات خلال الفترة(1970-2004) ، و دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا و المستندة إلى اختبار التكامل المشترك

حيث توصل الباحث من خلال دراسته إلى أنه تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي ، مما يدل على أن تخفيض العملة قد أثر إيجابيًا في تحسين وضعية الميزان التجاري

و يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثر بالتغير في سعر الصرف الحقيقي ، و يعود السبب في ذلك إلى أن معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية.

-دراسة عبد الجليل هجيرة بعنوان " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-" عبارة عن مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2012.

حيث قامت الباحثة بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري و تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري و التي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو و باستعمال طريقة التكامل المتزامن. تم التأكد من عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري من جهة و بين سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري من جهة أخرى أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة من الدراسة كانت كالتالي :

-توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

-لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

-انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

- و توصلت أيضا من خلال دراستها أن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج ، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار ، و يتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار.

-دراسة فواز لله نايف سعدون ، حسين فران بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية " مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين الصادرة في 2009 ، العراق .

حيث قام الباحث في دراسته بمناقشة تأثير تقلبات سعر الصرف في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي تمثلت في التضخم ،النمو الاقتصادي ، تدفقات رأس المال ، إذ لاحظ أن تقلبات سعر الصرف تزيد من المخاطر التي تواجه المستثمرين و متخذي القرار الاقتصادي و تخلق بنية غير ملائمة للنشاطات و الفعاليات الاقتصادية حيث قام الباحث في هذه الدراسة بمناقشة تأثير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة الممتدة بين(1982-2002) و افترض أن هناك تأثيرات لتقلبات سعر الصرف في متغيرات الاقتصاد الكلي إلا أن طبيعة و نمط هذه التأثيرات تحددها استجابة الدول و الشركات و الأفراد كما استخدم التحليل النظري للمفاهيم الرئيسية اما الجانب التطبيقي فقد استخدم أدوات الانحدار الذاتي .

-دراسة لـ Enisse Kharroubi بعنوان العلاقة بين الميزان التجاري و سعر الصرف الحقيقي بعض البلدان المختارة،مقال منشور على مجلة BIS Quarterly ،سبتمبر 2011.

حيث حاول الباحث في هذا المقال توضيح دور العولمة التي مهدت لبروز أهمية العلاقة بين الميزان التجاري و سعر الصرف الحقيقي و هذا من جانبين، الأول تمثل في المكانة التي تحتلها التجارة من الصناعات و التي تجعل الميزان التجاري أكبر حساسية لتحركات سعر الصرف الحقيقي و على درجة استجابة عالية و حسب طبيعة واردات كل بلد التي تعمل على الحد من هذه الحساسية ، و لهذا فإن هذه الآثار النسبية تختلف وفقا للتقديرات الواردة في المقال من بلد إلى آخر حيث يمكن للتغيرات في سعر الصرف الأمريكي أن تلعب دورا أكبر في كبح عجز الميزان التجاري الأمريكي مقارنة بالعجز الخاص بالميزان التجاري الصيني.و هذا ما يؤكد أن تعديل سعر الصرف الحقيقي ليس إلا جزء من الحل لإعادة التوازن للميزان التجاري و وجب أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى .

-دراسة لـMuhammad ASIF بعنوان أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في باكستان، مقال منشور في مجلة Oeconomics of Knowledge ، العدد الثالث ،2011.

حاول الباحث في هذه الورقة تركيز بحثه على سياسة تخفيض العملة ببناء نموذج قياسي و هو ما بينته لنا الورقة البحثية هو العثور على آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في باكستان في كل من المدى الطويل و القصير باستخدام اختبار التكامل المشترك ،حيث أن النتيجة التي توصل إليها الباحث تظهر أن انخفاض قيمة عملة باكستان الروبية فعالة في تحسين الميزان التجاري ، و كذلك أوضح أن هناك علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الميزان التجاري على المدى الطويل.

–دراسة أشرف لطفي السيد2011" أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة(1980–2010)"مقال منشور على الموقع الالكتروني لمجلة العلوم الاجتماعية السعودية 2012 .

حيث هدفت دراسته إلى التحقق من العلاقتين طويلة و قصيرة الأجل بين الصادرات المصرية و بين تقلبات سعر صرف الجنيه ، سعر الصرف الفعال ، الدخل العالمي ، و معدلات التبادل الدولي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (1980 – 2010) و تم تطبيق كلا من نموذج الانحدار الذاتي و نموذج تصحيح الخطأ من أجل التحقق من هدف الدراسة ، حيث قام الباحث باختبار العلاقة الديناميكية بين الصادرات و تقلب سعر الصرف في مصر بالإضافة إلى متغيرات الدخل العالمي ، سعر الصرف الحقيقي و معدلات التبادل الدولي فقام باستخدام نموذج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ من أجل دراسة العلاقة في الأجلين الطويل و القصير، كما اتضح أن سياسة سعر الصرف للتأثير على الصادرات لن تكون سياسة جيدة حيث إن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات و ذلك في الأجل القصير ، و مع ذلك فإن سياسة تخفيض قيمة الجنيه ستؤدي إلى زيادة الصادرات في الأجل الطويل.

القيمة المضافة على الدراسات السابقة

معظم الدراسات التي عثرنا عليها ركزت على الجانب التحليلي الوصفي لتقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و اختلفت النتائج حسب طبيعة اقتصاد كل بلد و حسب الأساليب القياسية المستخدمة حيث ركزت هذه الدراسات على تأثير سعر الصرف لكل من دالتي الصادرات و الواردات و لهذا سنحاول من خلال دراستنا إلى التطرق للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري باستعمال التقنيات القياسية الحديثة المتمثلة في تقنية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة (ARDL) بالإضافة إلى التقنيات القياسية التقليدية بما فيها نماذج تصحيح الخطأ (vecm) و شعاع الانحدار الذاتي (var) .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في أهمية متغيرة سعر الصرف و المكانة التي تحتلها في الاقتصاد الكلي من جهة و آثارها على العديد من المؤشرات الكلية من جهة أخرى ، لذا سنحاول في بحثنا دراسة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال بناء نموذج قياسي بهدف تقييم فعالية سياسة تخفيض العملة في الجزائر و مختلف انعكاساتها سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لقياس الأثر الذي يتولد عن تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال تحليل واقع سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر و كذا تقييم فعالية سياسة تخفيض العملة، كما يسمح لنا البحث بمعرفة النماذج القياسية الحديثة لدراسة هذا النوع من العلاقات عن طريق الاستعانة ببيانات سنوية للفترة الممتدة بين(1986-2015) .

مبررات اختيار الموضوع :

لكل باحث أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي حيث يمكننا حصر مبررات اختيارنا لهذا الموضوع في ما يلي:

- ✓ أهمية سعر الصرف في الاقتصاد الوطني ، حيث أصبح أحد المتغيرات الهامة التي تبزر قوة اقتصاد أي بلد خاصة بعد الاعتماد على نظام سعر الصرف المعوم .

- ✓ التقلبات العديدة التي تشهدها أسعار الصرف و علاقتها بالميزان التجاري الذي يعتبر مرآة عاكسة للاقتصاد الوطني .
- ✓ إمكانية تطبيق نماذج قياسية على هذا النوع من الدراسات .
- ✓ يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها النقاشات المستفيضة باستمرار.
- ✓ الرغبة الشخصية و الميل في الخوض في هذا النوع من المواضيع المتعلقة بسعر الصرف و كذا التجارة الخارجية خاصة أنها في صميم تخصصنا .

منهج الدراسة

اتبعنا في هذه الدراسة عدة مناهج بالنظر إلى طبيعة الموضوع حيث سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية التي تمت في مجال سعر الصرف، كما سوف نعتمد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي بغية استيعاب الإطار النظري لسعر الصرف بالإضافة إلى عرض واقع التجارة الدولية و وضعية الميزان التجاري بالجزائر أما الجانب التطبيقي فسوف نعتمد على المنهج القياسي من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يتماشى و طبيعة الاقتصاد الجزائري بهدف تقريب و إسقاط الدراسة النظرية و الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

أدوات الدراسة

سوف نعتمد في دراستنا على المراجع و الوثائق المكتبية من كتب ، مجلات ، دوريات الرسائل و الأطروحات بالإضافة إلى التقارير و الملتقيات و بعض المواقع على شبكة الانترنت .

حدود الدراسة :

تتكون حدود الدراسة من:

-الإطار المكاني : سيتم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري .

-الإطار الزمني : لقد تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي (1986-2015) نظرا لما شهدته من أحداث و تطورات سواء تعلق الأمر بسياسات و أنظمة الصرف المتبناة أو ما تعلق الأمر بقوانين تنظيم التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

هيكل البحث :

طبقًا للإشكالية العامة للبحث و من أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها ، و مع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقًا للمنهاج الذي تم تحديده ، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول حيث يتناول:

الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف لذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث سنتناول في المبحث الأول مفاهيم حول سعر الصرف و المبحث الثاني سنعرض للنظريات المفسرة لسعر الصرف و في المبحث الثالث سنتطرق إلى أسواق الصرف و العوامل المؤدية إلى تقلبات الصرف.

الفصل الثاني سيكون تحت عنوان دراسة العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري ، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث سنعرض في الأول رؤية نظرية للميزان التجاري ، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى المناهج الحديثة كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي أما المبحث الثالث فنقوم بدراسة سياسات سعر الصرف.

الفصل الثالث سنعالج حالة الجزائر من خلال رؤية تحليلية لسعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر و هذا انطلاقا من ثلاث مباحث نتناول في الأول تطور أنظمة صرف الدينار الجزائري و سياساته ، يليها المبحث الثاني الذي يتضمن دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري أما الثالث سنعالج فيه سياسة تخفيض العملة و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر .

الفصل الرابع سنقوم بالنمذجة القياسية لدراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري و سيتم تقسيمه إلى أربعة مباحث ، حيث يتضمن المبحث الأول المدخل النظري للقياس الاقتصادي و في المبحث الثاني سنقوم بنمذجة العلاقة بين تقلب سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري أما المبحث الثالث سنقوم ببناء نموذج يوضح العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الصادرات أما الرابع فسنقوم بنمذجة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الواردات.

الفصل الأول:

سعر الصرف المفاهيم و الأساسيات

تمهيد:

يعتبر تفسير سلوك سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المعاصرة الحديثة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين خاصة في ظل اقتصاد السوق وحرية تدفق رأس المال حيث أصبح يمثل جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول ويعد استقراره من أولويات السياسة النقدية في مختلف الاقتصاديات ، ذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار ، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار وبالتالي دعم الاستقرار الاقتصادي، لذلك فإن التدخلات الحكومية في إدارة سعر الصرف لها دور في التقليل من حركات هذا الأخير وتساعد على مواجهة الآثار السلبية التي قد تحدث جراء التقلبات الحادة الناجمة عنه ، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها مما يجعلها أشد تأثرا بهذه التقلبات وبالتالي فإن الوصول إلى إيجاد سبل صحيحة و سليمة لإدارة سعر الصرف يشكل تحديا كبيرا لكثير من الدول ويمثل معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح هذه الدول في إدارة الاقتصاد الكلي ، و عموما قد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة أسعار الصرف من الجانب النظري خاصة ما تعلق بتحديد المفاهيم و التعاريف الخاصة به نظرا لأهمية سعر الصرف كونه العنصر المحوري للمالية الدولية و من هذا المنطلق و للإلمام بموضوعنا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الجوانب التي تخص سعر الصرف من ماهيته ووظائفه وكذا أنظمته في المبحث الأول ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى المبحث الثاني بالتعرض إلى مختلف نظرياته وفي المبحث الأخير ندرس أسواق الصرف و كذا أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف و المخاطر التي قد يتعرض لها .

المبحث الأول : مفاهيم حول سعر الصرف

إن سعر الصرف هو الوسيلة المحددة بين الأسعار الخارجية و الداخلية و يعتبر الأداة الأكثر فعالية لأهميته الكبرى التي تنعكس على اقتصاديات الدول ، كما أنه يعتبر أحد أهم العناصر المحورية في المبادلات الدولية حيث تتطلب المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها ومقياسا للقيمة فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات للعملة المحلية إلى العملات الأجنبية وهو ما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بسعر الصرف حيث سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مختلف مفاهيمه .

المطلب الأول :عموميات حول سعر الصرف

لقد اهتمت أغلب الدول و خاصة المتقدمة منها بسعر الصرف ومنحته العناية الفائقة نظرا لاعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد كما أنه يحدد شكل العلاقات التبادلية بين البلدان ، لذا فإننا سنخصص هذا المطلب لدراسة ما يتعلق بسعر الصرف من ماهيته و أهميته و وظائفه .

أولا: ماهية سعر الصرف

برزت العديد من تعاريف سعر االصرف و لكن أغلبها جاءت متقاربة في جوهرها، لذا سنحاول عرض بعض التعاريف المتعلقة بهذا العنصر

1/تعريف سعر الصرف

"يعبر عن سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي تقابلها أو تعادلها وحدة نقد أجنبية أو بالعكس."[1] كما أنه "يقصد به نسبة التبادل بين الوحدة النقدية الأجنبية و وحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى ".[2] كما يمثل سعر الصرف" السعر التي يتم به مبادلة عملتين مختلفتين ، وهو عدد الوحدات من العملة المحلية معبر عنها بوحدات من العملة الأجنبية ".[3]

وبصفة عامة في إطار ما عرض سابقا، ومما أجزنا من مفاهيم لسعر الصرف نلمس أنها تشابهت في مضمون ورمت أغلبها إلى أن سعر الصرف "هو عبارة عن سعر عملة بلد ما مقابل عدد وحدات من عملة بلد آخر" .

2/تسعيرة الصرف

تختلف طريقة حساب التسعيرة باختلاف نوع العملة والبلد وحسب طبيعة العملة وقوتها مقارنة بالعملة المراد حسابها حيث توجد هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

ا/التسعيرة المؤكدة (التسعير المباشر):

---

[1] ثريا عبد الرحيم ، **تقييم الإدارة السياسة النقدية في العراق و أثرها على التضخم دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،العدد 13، 2007 ،ص153.

[2] الحمزاوي محمد كمال خليل ، **سوق الصرف الأجنبي : ماهيته– مدركاته الأساسية – تطوره** ،منشأة المعارف ، القاهرة ،2004،ص18.

[3] Larbi Dohni, Carol Hainaut, **Les taux de change (Déterminants, opportunités et risques)**, Edition DeBoeck Université, Bruxelles, 2004, p16.

التسعير المباشر هو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة المتمثلة في عدد الوحدات النقدية الأجنبية الممكن الحصول عليها من خلال وحدة نقدية محلية. [1]

حيث أن "معظم الدول تبين في تسعيرة الصرف الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الأجنبية المستبدلة بوحدة واحدة من العملة الوطنية".[2]

مثال :*

1دينار =0.00993542 دولار امريكي

ب/التسعيرة غير الأكيدة(التسعير غير المباشر)

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير، بما في ذلك الجزائر حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار كما يلي:

1 دولار أمريكي = 100.650دينار.

وفي الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعملتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر الصرف ما بين الدولار و الين مثلا و أيضا ما بين الدولار واليورو...الخ، ولهذا سنتطرق كذلك إلى التسعير المتقاطع.

---

[1] christian bialés, **'' taux de change '' site web** http://www.christianbiales.net/documents/Tauxdechange1.pdf date de consultation 12/06/2015

[2] Dominique Plihon, **les taux de change**, 3eme Edition ,Paris, 2001 ,P12.

* **تم إعداد المثال من طرف الباحث اعتمادا على بيانات العملة الواردة في الموقع الالكتروني: http://www.xe.com/ar/ بتاريخ 2015/08/09 على سا 11.30.**

ج/الأسعار المتقاطعة:

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضها البعض غير متوفر، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها و يتم ذلك بناءا على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.[1]

مثلا: [2]

إن تسعير الأورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الأورو والين مقابل الدولار الأمريكي حسب العلاقة التالية:

EUR/JPY= EUR/USD x USD/JPY

إذا انطلاقا من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى.

ليكن المثال التالي :*

في الجزائر: 1 دولار أمريكي =98.8524 دينار

1 دولار أمريكي = 122.833 الين الياباني

يمكننا انطلاقا من هذه المعطيات حساب صرف الدينار مقابل الين الياباني كما يلي:

1 ين =98.8524/122.833=0.8047 دينار

ثانيا :أهمية و وظائف سعر الصرف

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 96-98.

[2] Larbi Dohni, Carol Hainaut, **opcit**, p 16.

* تم اعداد المثال من طرف الطالب استنادا الى معطيات الخاصة بالعملة على الموقع الالكتروني

/http://www.xe.com/ar

تاريخ الاطلاع 2015/06/10.

تأتي أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي ، حيث يمثل التوازن الداخلي استقرار الأسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل ، في حين ينعكس التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات الذي يتضح من خلال توافق الايرادات والصادرات بمختلف أنواعها ، فضلا عن مدى تكيف المدفوعات الخارجية مع حجم التجارة الدولية وحركة رأس المال .

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والاجراءات التي من شأنها تحقيق الاستقرار للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة قدر الامكان ، ذلك لأن الاستقرار التام لسعر الصرف لمختلف العملات تجاه بعضها البعض شيء مرغوب فيه . [1]

كما يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، يمكن ايجازها كما يلي: [2]

أ- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.

ب- وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة* عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية،

---

[1] وليد عيدي عبد النبي، **مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي**، ورقة بحثية مقدمة على الموقع الالكتروني http://www.cbi.iq/documents/waleed.pdf **تاريخ الاطلاع:** 2015/07/04.

[2] محمد العربي ساكر ،**محاظرات في الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة،2006،ص ص97-98.

* **الاستعاضة:** أَنْ تَجْعَلَ فِي مَكانِهِ شَيْئاً آخَرَ.

في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ج- وظيفة توزيعية: و تنتج عن ارتباطه بالتجارة الخارجية التي تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين دول العالم.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

تعدّدت أنماط سعر الصرف حيث لكل منها مدلولها واستعمالها وعادة ما يتم التمييز بين أشكاله كالتالي:

أولا: سعر الصرف الإسمي

وهو عبارة عن سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، وفي هذا المفهوم فإن سعر العملة هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوة العملة الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين ، ويمكن أن يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا سواء تحسنا أو تدهورا ، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة بالنسبة للعملة الأجنبية ، والعكس صحيح في حالة التدهور .[1]

كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الإسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات بالنسبة لعملة معينة وهذا مع اعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية .[2]

---

[1] نشأت مجيد حسن الونداوي ، **قياس تأثير المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي باستخدام نموذج التعديل الجزئي** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العدد 82، 2010، ص 113-114.

[2] عطون مروان ، **الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**،الطبعة الرابعة، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010،ص ص 7-8.

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

ثانيا :سعر الصرف الحقيقي

يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين، حيث القوة الشرائية لعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة، وبصفة عامة إن سعر الصرف الثنائي الحقيقي بين عملتي البلدين i و j (التسعير غير المؤكد للبلد i) يكتب على الشكل التالي: [1]

$$R^{i}_{j.t}=s^{i}_{j}\times\frac{P_{j.t}}{P_{i.t}}$$

حيث:

$R^{i}_{j.t}$: سعر الصرف الحقيقي

s^{i}_{j} :سعر الصرف الإسمي

$P_{j.t}$:مؤشر الأسعار بالبلد j

$P_{i.t}$:مؤشر الأسعار بالبلد i

وكانت بدايات استخدام مؤشر الصرف الحقيقية بدل الإسمية عندما بدأت معدلات التضخم في العالم بالتسارع وكان يهدف استخدامها لقياس تغير القدرة الشرائية لعملة دولة معينة عبر الزمن مع شركائها التجاريين في ضوء حركة أسعار النسبية ، وغالبا ما يختار المحللون أسعار الصرف الحقيقية لقياس القدرة التنافسية للإقتصاد فكلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية

[1] Larbi Dohni, Carol Hainaut**, opt.cit** , p 16.

اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فإن قدرة الإقتصاد المحلي على المنافسة تنخفض وبالعكس .[1]

ثالثا :سعر الصرف الإسمي الفعلي

إن سعر الصرف الفعلي الإسمي يمثل عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة وهو يتألف من عنصرين هما : سعر الصرف الإسمي وعنصر آخر غير مرتبط بسعر الصرف تمثل التعريفات الجمركية ،الإعانات المالية....الخ.[2]

يسمى سعر الصرف بين عملتين اثنتين بسعر الصرف الثنائي حيث من أجل عملة معطاة ، إذا كان يوجد عدد N عملة أجنبية ممكن تحويلها إلى هذه العملة، فإنه يوجد N سعر صرف ثنائي ولتقييم تطور القيمة الدولية لعملة نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة، حيث الصيغة المستخدمة في إنشائه هو المتوسط الهندسي المرجح لأسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين ، و يعبر الترجيح عموما عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني و يعبر عن سعر الصرف الإسمي الفعلي بواسطة العبارة التالية: [3]

$$EN^{i}_{t/t_0} = 100 \times \pi_j \left(S^{i}_{j.t/t_0} \right)^{\alpha j}$$

حيث : $S^{i}_{j.t/t_0} = \frac{S^{i}_{j.t}}{S^{i}_{j.t_0}}$

EN^{i}_{t/t_0} : سعر الصرف الفعلي لعملة بلدi في تاريخ t ، مع الأخذ كأساس التاريخ t_0 .

---

[1] رجاء خضير عبود الربيعي، صباح رحيم مهدي الاسدي ،**أثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية** ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل ، العدد 8 2013،ص11.

[2] محمود حميدات ،**المدخل للتحليل النقدي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،الجزائر،2000،ص ص 76 -77.

[3] Larbi Dohni, Carol Hainaut, **op.cit**, p 16.

$S^i_{j.t}$: سعر الصرف الثنائي للعملة المحلية (التسعير غير مؤكد) مقابل عملة البلد j في التاريخ t.

رابعا:سعر الصرف الفعلي الحقيقي

سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية و من أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[1]

سعر الصرف الفعلي الحقيقي (re) هو سعر الصرف الفعلي الإسمي(ne) معدلا بالفرق المرجح للأسعار الاجنبية و المحلية أي :[2]

$$re=ne-(fp-dp)=ne-rp$$

$$ne=\sum w(i).\ e(i)$$

$$fp=\sum w(i).\ fp(i)$$

حيث :

w(i) : وزن التجارة الخارجية الثنائية

e(i) : أسعار الصرف الثنائية

$fp(i)$: مستوى سعر الدولة(i) التي يتاجر معها

حيث يعتبر هذا مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج

خامسا :سعر الصرف التوازني

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص106.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية : دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت ،2010،ص ص 120-121.

هو سعر الصرف الذي يكون وفق التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، أي أن سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية متوازنة، فالصدمات الإسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني و لهذا فإنه من الضروري الاستعانة بالمستوى التوازني لسعر الصرف.[1]

وقد تم استعمال عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني أبسط هذه النماذج وأكثرها شعبية مبني على مفهوم تعادل القوة الشرائية حيث تقول هذه النظرية أن سعر الصرف متناسب مع السعر النسبي المحلي و الخارجي أي القدرة الشرائية النسبية للعملات الوطنية .

وهناك طريقة ثانية أكثر ملاءمة من الناحية النظرية ،لتعريف سعر الصرف الحقيقي هي استعمال نسبة الأسعار القابلة للاتجار PT للأسعار غير القابلة للاتجار PN حيث : [PT/PN] ، والتي تعطي مقياسا لكيفة تخصيص الموارد ما بين القطاعين فإذا ارتفع PT نسبيا مقارنة ب PN فيتم تخصيص الموارد تجاه قطاع السلع القابلة للاتجار فيتحسن الميزان التجاري .[2]

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية دولية هدفها الأساسي هو تنظيم المبادلات الدولية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل الوصول إلى أسواق المال الدولية في ظل البنية الاقتصادية المعاصرة، ويتميز كل نظام سعر الصرف بفعالية وكفاءة وذلك حسب طبيعة كل اقتصاد انطلاقا

---

[1] رفاه عدنان نجم ،انوار سعيد ابراهيم ،**أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الهند** ، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل ، العراق،العدد34،2014،ص 229.

[2] العباس بلقاسم ، "**سياسات أسعار الصرف**"، **سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 ، نوفمبر2003 ، ص8.

من خصائصه الهيكلية وعموما يمكن تعريف نظام سعر الصرف بأنه" مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف ."[1] وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب عرض لأحد العناصر الهامة في سعر الصرف وهي أنظمة سعر الصرف من خلال التطرق إلى مختلف اشكالها ومحدداتها وكذا عيوبها.

أولا: نظام سعر الصرف الثابت

يتم تحديد سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب حيث تقوم كل دولة بربط عملة واحدة من عملتها المحلية بمقدار معين من الذهب الخالص وبالمقابل تقوم الدولة الأخرى أيضا بربط عملة واحدة من عملتها المحلية وفق مقدار معين من الذهب الخالص ، وهذا ما يسمى بسعر الصرف الثابت وذلك لأنه كلا الدولتين تقوم بربط عملتيهما بالذهب الخالص فيستلزم تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية بالذهب في ظل توافر بعض الشروط:

1-ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو بالعكس بتحويل الذهب إلى وحدات من العملة المحلية بشكل حر ومن دون أي قيود أمام عملية التحويل .

2-حرية تصدير واستيراد الذهب .[2]

وعليه وفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وعليه فالعلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا، أي أنه لا يوجد سوق بحيث أن أي اختلال على مستوى العرض والطلب سوف لن يؤثر على السعر، وعلى أثر ذلك تتخذ الحكومات اجراءات

---

[1] لحلو موسى بوخاري، **مرجع سابق** ،ص 134.

[2] محمد سلمان، محمد البراوري،خديجة قادر سمايل،**أثر تغيرات الصرف في مستوى العام لأسعار المواد مدينة اربيل** ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق، العدد102،2011،ص5.

لتقيد الطلب على الدولار و اتخاذ اجراءا رقابيا على خروج الدولار من البلد و زيادة عرضه عن طريق تشجيع التصدير. [1]

و لسعر الصرف الثابت عدة مزايا منها:

-تعرض مزايا سعر الصرف الثابت بأنها تتمخض عن تجارة أكثر قوة وتدفقات استثمارية أكبر حجماً (خصوصاً إذا ثبتت الدولة عملتها تجاه عملة شريكها التجاري الرئيسي) وعن جلب معدلات تضخم. [2]

-تحقيق شيء من الاستقرار في أسعار صرف العملات على المستوى العالمي، وكذلك يساعد على زيادة المبادلات التجارية ما بين مختلف الدول .

لكن هذا النظام لم يسلم من العيوب منها:

هو يقيد السياسات الاقتصادية المحلية للدولة بحسب احتياجات التوازن الخارجي أو وفقا لحالة ميزان المدفوعات وكذلك يزيد من حاجة الدولة لاحتياطات نقدية دولية كبيرة وأخيرا يقوم بنقل الأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة في الدول الأخرى إلى داخل الدولة مثل حالة الكساد والتضخم.[3]

-أحد نقاط الضعف الأساسية لنظام سعر الصرف الثابت هي الزيادة الحتمية في سعر الصرف الحقيقي التي تنشأ نظراً لتأخر انخفاض معدلات التضخم.[4]

ثانيا: نظام الصرف المرن

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء ، 2008، ص 46.

[2] الفريدو آويفاس واخرون، **تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن**،ورقة البحثية الثالة المقدمة الى وقائع الندوة المنعقدة الإمارات العربية المتحدة حول نظم وسياسات أسعار الصرف في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ،صندوق النقد العربي، ديسمبر 2002 ، أبوظبي،الامارت ، ص ص 15-16.

[3] محمد سلمان محمد البراوري،خديجة قادر سمايل،**مرجع سابق** ، ص5.

[4] الفريدو آويفاس، اليخندرو ورنر ، **مرجع سابق** ،ص 16.

يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح، فإذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية سيؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى بالتكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مرونات الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونات الطلب الأجنبي على السلع المحلية.[1]

فنظام سعر الصرف المرن هو عكس نظام سعر الصرف الثابت ، وذلك لأنه في سعر الصرف الثابت يستوجب توظيف السياسات المحلية حتى يتم التوازن الخارجي ، أما في سعر الصرف المرن تترك الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي ويقع العبء الثقيل على السلطات النقدية في ظل حرية الصرف لأنها توفر الحجم اللازم من النقود الذي يعنى بمتطلبات النشاط الاقتصادي لكي تتجنب التضخم .

ومن مزايا هذا النظام الاستئصال الأوتوماتيكي لاختلال في ميزان المدفوعات لأن التحرك يتم عبر آلية السوق (العرض و الطلب) تقليل الاحتياجات إلى الاحتياطات الاجنبية لدى السلطات النقدية.[2]

---

[1] كبداني سيدي أحمد،قاسم محمد فؤاد،**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول،** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد03 ، 2013،ص114.

[2] جليل كما غيدان ، استبرق اسماعيل حمه ،**أثر السياسية النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الوسط ، العدد 17،2015 ، العراق ،ص 5.

كما تتسم مزاياه في قدرة الدولة على أن تتكيف مع الصدمات وامتصاص أثرها وفي فعالية السياسة النقدية التي تبقى رهناً لأهداف السلطات النقدية . وأما عن عيوب سعر الصرف المرن، فهي تتمثل في معدلات التضخم و التجارة خارجية الغير مستقرة نتيجة التقلب في سعره.[1]

وعموما يمكن القول أن أنظمة الصرف المرنة تتميز بقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الإقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها وتتفرع إلى :

1-التعويم الحر

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الاجنبي على أساس استبياني ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف و الحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معينا له.[2]

2-التعويم الموجه (المدار)

وفقا لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل.[3]

ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف هو مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية ، وقد

---

[1] الفريدو آويفاس، اليخندرو ورنر ، **مرجع سابق** ، ص 16.

[2] دوتاغوبتا و أخرون ، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ، ومتى ، وبأي سرعة؟** ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي الولايات المتحدة الامريكية، 2006، ص4.

[3] لقمان معزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي** ، مجلة الباحث ،العدد التاسع ،2011،ص 75.

يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا أو غير مباشر.[1]

ثالثا: نظام سعر الصرف الوسيطي

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والمرن فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني.[2]

بين ثابت ومرن يوجد كثير من أنظمة الصرف ،حيث يوجد استمرارية للأنظمة الثابتة في المناطق المثلى ، إلى التعويم الأكثر رشاقة أو بدون تدخل للسلطات وهي تشتمل كل من الربط القابل للتعديل والربط الزاحف.

فالأول –ثابت لكن قابل للتعديل : ثابت ولكن البنك المركزي يتدخل إذا لزم ذلك ،لفترات ممتدة، وهو وإن كان في حدود هوامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها، حيث كان الحد الأقصى لهوامش التقلبات نظام بريتن وودز % 1 على جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار وقد شاع استخدامه في فترة (1945–1972).

أما الثاني :الربط الزاحف: اقترح هذا النظام كترتيب يجمع مزايا نظام سعر الصرف الثابت والمرن ،حيث تلجأ السلطات لتغيير معدلات التبادل بما لا يزيد عن 2 % او 3 % لمرة أو مرتين في شهر وبصفة منتظمة يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة وهو موجود بصورة أكثر شيوعا، ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل المسار المعدل، ويمكن أن تكون الإصلاحات وفقا

---

[1] دوتاغوبتا ، روبا ، فرناندير غيلدا ، كاركاداغ وسيم ، **مرجع سابق** ،ص4.

[2] كبداني سيدي أحمد،قاسم محمد فؤاد،**مرجع سابق** ،ص6.

لصيغة ما (للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى).[1]

كما يهدف النظام الوسيط إلى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة يتم تصميمها لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف بدلا من مواجهة قوى السوق، بالإضافة إلى أنه أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات لأنه يسمح بتحسين بيئة المناخ المالي والاقتصادي للتخفيف عليه من ظروف وحالات عدم التأكد و عليه فإن الصعوبة التي يمكن أن تواجه هذه الأنظمة الوسيطة هي ضرورة إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار ، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على تحركات السعر في المستقبل من خلال إدارة أسعارّ الصرف سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.[2]

رابعا: نظام الرقابة على الصرف

اضطر كثير من الدول في الفترة ما بين الحربين وخاصة بسبب أزمة الكساد الكبير 1929-1933 إلى فرض نظام رقابة مباشرة على الصرف، وقد بدأ هذا النظام في ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية وذلك من أجل مواجهة العجز في موازين المدفوعات.[3]

حيث كان البديل الثاني بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية هو تحديد سعر الصرف من خلال 4اتباع نظام الرقابة على الصرف، وتجمع أغلب المصادر إلى أن هذا النظام بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتعتبر ألمانيا أول من مارس هذا النظام في العام 1931 ، وطبقا لهذا النظام

---

[1] سمير شرشوق ، **تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤسسة وقضايا التنمية ،ص ص 243-244،**على الموقع الالكتروني:** http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article45.pdf **تاريخ الاطلاع:**2015/6/26.

[2] Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey**, Busnies International et Mondialisation**, 1ère édition, Boeck université, Bruxelles, Belgique,2004, p 304.

[3] بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009 ، ص ص33-34.

فإن السلطة النقدية تحدد سعرًا رسميًا بغض النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض، حيث في ظل هذا النظام فإن الحكومة تتدخل لفرض سعر رسمي أو أكثر من سعر خلال اللوائح التالية:

أ –عدم السماح بحرية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط.

ب –إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

ج – عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.[1].

و تعد معظم المفاهيم المتعلقة بأنظمة سعر الصرف السائدة في بلدان العالم وليدة التقلبات العميقة التي طرأت على النظام النقدي الدولي وهو ما يعني اختلاف ظروف أنظمة الصرف على المستوى الدولي من حقبة لأخرى ومن اقتصاد إلى آخر حيث الجدول (01–01) يبيّن مختلف أنظمة الصرف المتبناة من فترة 1980–2000.

الجدول رقم (01–01) : سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف من فترة (1880 إلى2000).

1917–1880	العملة المعدنية :قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة التعويم.
1945–1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة، تعويم محض.
1971–1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم، أسعار صرف ثنائية متعددة.
2000–1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر :على توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، " **نظام وسياسات سعر الصرف**"،صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ديسمبر 2002 ، ص41.

[1] زاهر عبد الحليم خضر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994–2010**،رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الاقتصاد العلوم الادارية، جامعة الازهر ،غزة، فليسطين،2012 ، ص 32.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف

هناك العديد من النظريات و النماذج المتعددة التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية فرغم الزخم الكبير للدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة التي تطرقت لمحددات سعر الصرف محاولة منها لإيجاد نظرية تحدد بدقة سعر الصرف ، فالنظريات التقليدية التي تشمل كل من نظرية تعادل القوة الشرائية و نظرية تعادل معدل الفائدة ، أما الحديثة فهي تبين أن هناك عوامل أخرى مثل الإعلام والتوقعات السياسية والاقتصادية التي بإمكانها أن تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد أسعار الصرف ومن خلال هذا المبحث سنعالج نظرية القدرة الشرائية بالإضافة إلى نظرية تعادل أسعار الفائدة ونظريات أخرى عديدة مفسرة لسعر الصرف .

المطلب الأول :نظرية تعادل القدرة الشرائية

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية أهم نظرية مفسرة لسعر الصرف حيث سنحاول الإلمام بهذه النظرية من خلال عرض ماهيتها ثم صورتيها المطلقة والنسبية ، وأخيرا نتتطرق إلى الانتقادات الموجهة لها.

اولا :عرض نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

حيث حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور جوستاف كاسل(Gustav Cassell)أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بنظريته «تعادل القوة الشرائية» التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة

الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل. [1]

فعلى سبيل المثال إذا كان سعر مجموعة دي في دي(DVD) معينة يساوي(750) يورو في باريس فإنها يجب أن تكلف(500) دولار في شارلوت عندما يكون سعر الصرف بين منطقة اليورو و الولايات المتحدة يساوي (1.5) يورو/دولار ،أما إذا كان سعرها في باريس(700) يورو فقط فإن المستهلكين من شارلوت سيفضلون شراءها من باريس ، وإذا طبقت تلك المعادلة على نطاق واسع فإن شراء المستهلكين الأمريكيين للبضائع الأوروبية سيرفع من قيمة اليورو ،و بالتالي سيرفع كلفة البضائع الأوربية عليهم و تستمر تلك العملية حتى تتساوى أسعار البضائع مرة أخرى،[2]

*فخلاصة*القول أن سعر صرف لنظرية تعادل القوة الشرائية هو سعر الصرف الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملة وطنية في كل من السوق الداخلي والأجنبي.[3]

ثانيا: الصورة المطلقة والنسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية

وتعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على صيغتين هما:

أ/الصورة المطلقة للنظرية:

تقول النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوما بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ومن ثم يتحدد سعر الصرف باستخراج النسبة بين

---

[1] مدحت صادق ، **النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الاولى، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ،1997 ،ص 129.

[2] محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية و العالمية**،الطبعة الأولى ، دار كنوز للمعرفة ،عمان، 2010 ، ص 91.

[3] Larbi Dohni, Carol Hainaut, **op.cit** ,p174.

مؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار) في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.[1]

تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر صرف حر فإن تعادل أو تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدا مقاسا بنسبة مستوى الأسعار في دولتي العملتين يساوي سعر الصرف التعادلي بين عملتي هذين البلدين، أي أن:

$$E_t = \frac{P_t}{P_t^*}$$

حيث أن:

E_t= تمثل سعر صرف العملة الأجنبية (الدولة الأولى) مقابل سعر صرف العملة المحلية.

P_t: الرقم القياسي للأسعار في البلد المحلي

P_t^*: الرقم القياسي للأسعار في البلد الأجنبي.

وهذا يعني لأن العملة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم، وهذا النموذج يعتمد على ما يسمى بقانون السعر الواحد، بمعنى آخر أن انسياب التجارة الدولية الحرة سيؤدي إلى قوى يمكن استغلالها من تساوي أسعار السلع في أماكن العالم المختلفة وإلا ظهرت فرص للمراجحة من قبل المضاربين، إلا أن هذا القانون يعمل ضمن ما يسمى الأسواق الكاملة.[2]

2/الصورة النسبية للنظرية

---

[1] مدحت صادق ، **مرجع سابق**، ص ص 129-130.

[2] موسى سعيد مطر و أخرون ؛ **مرجع سابق**،ص99.

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية أكثر تهذيبا، فهي تفترض أن التغير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن.[1]

حيث انطلاقا من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

-الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

- حرية الانتقال للعمولات بين الدول .

- إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

ويتم استخدام الصيغة النسبية دون حرج حتى لو كانت الدول تستخدم صورا مختلفة للأوزان السعرية، أو إذا كانت تلك العوامل الأخرى تلعب دورها، طالما بقيت الأوزان والعوامل الأخرى ثابتة عبر الزمن، فالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية سوف تنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار، و تقر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازني بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين.[2]

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال ادراج مؤشر التضخم ، حيث يعمل سعر الصرف على الغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر ،يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

---

[1] سامي خليل،" **الاقتصاد الدولي**"،الجزء الثالث ، دار النهضة العربية، القاهرة،2001،ص ص970-971.

[2] عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، **دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد10 ،2012،ص86.

إن وجود بعض تكاليف النقل، وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية...الخ، وباعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي[1]:

$$E_t = \pi \frac{P_t}{P_t^*}$$

فإذا قمنا بكتابة المعادلة رقم (1) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي، أسقطنا المؤشرات السفلية نصل إلى الصيغة:

$$\log E_t = \log \pi + \log P_t - \log P_t^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة بالتغير نحصل على:

$$\Delta \log E_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^*$$

تبين المعادلة أن انخفاض نسبة سعر الصرف الإسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي ، إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول ، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية .

ثالثا: أثر Balassa

إن المثال الأكثر دلالة من الناحية التجريبية على ظاهرة حقيقية تنصب على عدم تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية هو أثر *Balassa* و استنادا إلى هذا الأخير سيشهدالاقتصاد نموا في الإنتاجية و تحسنا في سعر الصرف الحقيقي الخاص به. [2]

---

[1] بن قدور علي،بن بوزيان محمد ،**محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الاقتصاديات الناشئة** ،مجلة الاقتصاد المعاصر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر ،العدد 10، 2011،ص ص 10-11.

[2] Larbi Dohni, Carol Hainaut, **op.cit**, p 160.

وسبب هذا المشكل لنظرية تعادل القوة شرائية يتمثل فيما لاحظهBalassa والذي يرى وجود اختلافات في أسعار السلع المتبادلة (التي يتم الاتجار فيها)وغير المتبادلة، وبأن مستويات الأسعار في الدول الفقيرة (غير المتطورة) منخفضة مقارنة بمستويات أسعار الدول المتطورة.

لقد أظهرت البحوث فيما يخص الاختلافات الدولية في مستويات الأسعار انتظام(تناسب) تجريبي مهم:

عند التعبير عن مستويات الأسعار الدولية بنفس العملة، فإن مستويات الأسعار هذه مرتبطة بطريقة إيجابية مع مستويات المداخيل بمعنى آخر عندما يتم تحويلال دولار إلى عملة محلية بسعر الصرف الجاري فإن هذا الدولار سيسمح بتلبية حاجات كثيرة في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية.[1]

تكون عملات البلدان النامية، مقارنة بعملات البلدان المتقدمة مقومة أقل بالنسبة لنظرية تعادل القوة الشرائية هذه الظاهرة، معروفة تحت اسم أثرBalassa حيث تطرح عاملين مهمين:

-وجود سلع غير قابلة للاتجار التي تدخل في مؤشرات الأسعار المستعملة في حساب سعر الصرف لنظرية تعادل القوة الشرائية.

-الإيجابية في الإنتاجية من جانب البلد المتقدم الذي يظهر سيطرته وقياديته في قطاع السلع قابلة للاتجار.[2]

نضع P_E، P_{NE}أسعار السلع القابلة للاتجار وغير القابلة للاتجار الخاصة بالبلد المتقدم على الترتيب نفس المتغيرات تعلوها علامة تعبر عن السلع القابلة للاتجار وغير القابلة للاتجار في البلد النامي(PED)

---

[1] Paul Krugman, Maurice Obstfeld,Marc melitz , **Economie internationale**, 9ème édition, *de Boeck et Larcier.s.a*, 2012, p 482.

[2] Bernard Guillochon, Annie Kawecki, **Economie internationale**, 4 édition, Dunod, Paris, 2003, p287.

نضع e سعر صرف العملة للبلد النامي مقارنة بعملة البلد المتقدم، في كل بلد المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع القابلة للاتجار وغير القابلة للاتجار.

لدينا:

- P_{NE}،P_E : أسعار السلع القابلة للاتجار و السلع غير القابلة للاتجار الخاصة بالبلد المتقدم.

- P_E^* ، P_{NE}^* : تعبر عن السلع القابلة للاتجار و غير القابلة للاتجار في البلد النامي.

E: سعر الصرف للبلد النامي مقارنة بعملة البلد المتقدم.

في كل بلد المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع القابلة للاتجار و غيرال قابلة للاتجار أي :

$$P^* = P_E^{*\,\alpha}\ \ P_{NE}^{*1-\alpha} \qquad\qquad P^* = P_E^{*\,\alpha}\ \ P_{NE}^{*1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

سعر الصرف الذي يعبر عن تعادل القوة الشرائية: $e_{PPA} = P/P^*$

وبوجود سلع غير قابلة للاتجار، سعر الصرف الجاري e يكون مختلفا عن e_{PPA} نستطيع التسليم أن هذا السعر يضمن إذن تعادل القوة الشرائية بالنسبة للسلع القابلة للاتجار دولياً بحيث:

$$e=P_E/P_E^*$$

من ناحية أخرى البلد المتقدم له جانب إيجابي بالنسبة للسلع القابلة للاتجار(سلع مصنعة بتكنولوجيا متوسطة وعالية) والذي يترجم عن طريق الأسعار النسبية كما يلي:

$$\frac{P_E}{P_E^*} < \frac{P_{NE}}{P_{NE}^*} \text{ soit } e < \frac{P_{NE}}{P_{NE}^*}$$

يكون لدينا إذن :

$$e_{PPA} = e^{\alpha}\left(\frac{P_{NE}}{P_{NE}^{*}}\right)^{1-\alpha} > e^{\alpha+1-1} = e$$

يكون سعر الصرف الجاري لعملة البلد النامي إذن أقل من سعر الصرف المحدد بتعادل القوة الشرائية ، كما نستطيع في هذا الاتجاه الحديث عن عملة مقومة بأقل من قيمتها(Sous évaluer)مقارنة بعملة البلد المتقدم.[1]

رابعا:الانتقادات الموجهة للنظرية

وعلى الرغم من أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي البروفيسور كاسل في اعتبار تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية قد وجه إليها العديد من مهام النقد نلخصها فيما يلي:

-اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع مؤشر الأسعار، فهناك مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين وأسعار الجملة وأسعار الصادرات والواردات.

-ذكر الاقتصادي كينز في نقده أن النظرية تتجاهل وجود أي أثر لنفقات نقل السلع وشحنها من دولة لأخرى كما تتجاهل وجود أي أثر فعال للرسوم الجمركية .

-صعوبة تقدير معدل التضخم في كل البلدان وصعوبة معرفة الفترة التي يكون فيها سعر الصرف متوازنا.[2]

-هناك عوامل أخرى علاوة على الأسعار التي تتدخل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبخاصة المرونة مقارنة بالدخل وبأسعار الطلب على الواردات و الصادرات .

---

[1] Bernard Guillochon, Annie Kawecki,**op.cit** ,p287.

[2] زاهر عبد الحليم خضر، **مرجع سابق** ، ص37.

-تخص نظرية تعادل القوة الشرائية حصرا ميزان المعاملات الجارية وليس جميع فقرات ميزان المدفوعات.

-تقوم النظرية على أساس توقع معدلات التضخم الاقتصادي في مختلف البلدان.[1]

-هناك بعض البنود في ميزان المدفوعات غير مرنة اتجاه التغير في مستويات الأسعار في حين تعتمد هذه النظرية أي القوى الشرائية على الأسعار والتغير في الأسعار.

- الأرقام القياسية المستخدمة لاحتساب التغير في مستويات التضخم تختلف مكوناتها من بلد إلى آخر وبالتالي سيؤثر ذلك على احتساب التغيير في مستويات الأسعار.

- تهمل هذه النظرية التغير في أسعار الفائدة ، حيث أن اسعار الفائدة تؤثر في مستويات الأسعار.[2]

المطلب الثاني :نظرية تعادل معدلات الفائدة

يوجد العديد من النظريات التي تقوم بربط تحركات أسعار الصرف بمتغيرات مالية كمعدل الفائدة المحلي، معدل الفائدة الأجنبي، العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية و لعل أهمها نظرية تعادل معدلات الفائدة حيث سنقوم بعرض مفاهيمها و أشكالها وبعض الانتقادات الموجهة لها .

أولا :عرض نظرية تعادل معدلات الفائدة

لقد بدأ كينز منذ العام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ، حيث أخذ بعين الاعتبار مسألة تكون سعر الصرف الآجل ووضع على ضوء ذلك علاقته الشهيرة لتكافؤ أسعار

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، " **المالية الدولية :نظرية وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص156 .

[2] موسى سعيد مطر وآخرون ، **مرجع سابق**، ص100 .

الفائدة،[1] وحسب هذه النظرية لايمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق الأصلي ، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذاك السائد في السوق المحلي ، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآ ني وسعر الصرف الآجل ، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي : يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في الأسواق المحلية لمدة سنة مثلا ، ويحصلون في نهاية التوظيف على M(1+id) ، حيث idمعدل الفائدة يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني(نقدا)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها من أجل الحصول الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية و يمكن أن نعبر عن ذلك عموما بالعلاقة التالية:[2]

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + \text{id}}{1 + \text{ie}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

CC: سعر الصرف الآني(نقدا)

CT: سعر الصرف الآجل.

Ie: معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

Id : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

وبطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على :

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{id-ie}{1+ie} = \frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وإذا كانت ie صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (2) على الشكل:

---

[1] ملاك وسام،**الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، بيروت :دار المنهل اللبناني،2001 ، ص 214.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص 121-122.

$$\frac{CT-CC}{CC} = id - ie \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

ثانيا :أشكال نظرية تعادل معدلات الفائدة

1-نظرية تعادل معدلات الفائدة القابلة للتغطية

تقوم هذه النظرية على فكرة وجود علاقة ما بين فروقات معدلات الفائدة و تحديد سعر الصرف الآجل، مع انعدام وجود مخاطرة إثر توظيف أي مبلغ مالي.

فمثلا: نفترض أن مستثمر ما يريد استثمار مالي قدره K_0 هنا يكون أمام اختيارين و هما :

استثمار المبلغ K_0 في سوقه المحلي و بمعدل فائدة (id)

أو الاستثمار في السوق الأجنبي بمعدل فائدة آخر (iF)

ففي حالة توظيف المبلغ K_0 و لمدة سنة بمعدل فائدة في السوق المحلي(id) سيترتب عنه مبلغ مالي آخر قدره K_1 حيث:[1]

$$K_1 = K_0 (1+id)$$

أما في الحالة الثانية: فعلى المستثمر الراغب بتوظيف مبلغه المالي في السوق الأجنبي بتحويل عملته المحلية إلى عملة البلد الأجنبي من خلال سوق الصرف العاجل و هذا بمعدل صرف عاجل قدره (CC)، و من أجل التغطية ضد خطر الصرف، فالمستثمر عليه بيع المبلغ المحصل عليه من عملية التحويل في سوق الصرف المستقبلي و بمعدل صرف آجل (CT) و عند حلول موعد الاستحقاق سيحصل المستثمر على المبلغ k_1 بعملته المحلية حسب العلاقة التالية:

$$K`_1 = K_0\ CC\ (1+if)\ 1\ /1+CT$$

و إذا كان $K`_1 < K_1$ فعلى المستثمر توظيف ماله في سوقه المحلي أي باستعمال عملته المحلية.

[1] Michel Jura , **Technique Financière international,** 2em edition, Dunad-paris,2003, p53.

و إذا كان $K_1 < K`_1$ فهنا يجب استثمار المبلغ المالي K_0 في السوق الأجنبي باستعمال العملة الأجنبية و هذا باللجوء إلى كل من سوق الصرف العاجل و الآجل، و هذا ما يزيد من إقبال الأفراد المستثمرين لطلب العملة الأجنبية بدلا من عملتهم المحلية فترتفع القيمة الخارجية للعملة الأجنبية، و من أجل إعادة الطلب على العملة المحلية فعلى السلطات النقدية الرفع من معدلات الفائدة(id) مع وجود انخفاض في معدلات الفائدة الأجنبية (if) و تتواصل هذه العملية حتى يصبح المبلغ K_1 مساويا للمبلغ $K`_1$ و يعود توازن الطلب على العملتين من جديد و نبين ذلك رياضيا كمايلي:

$$K_0 (1+ id) = K_1 = K_0 CC (1+ if). 1/1+CT$$

انطلاقا من هذه العلاقة نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + if}{1 + id}$$

$$CT = CC\frac{1 + if}{1 + id}$$

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة غير القابلة للتغطية

تقيم هذه النظرية علاقة تساوي بين التغير المتوقع لسعر الصرف و الفرق بين أسعار الفائدة حيث يتاح للمضارب استثمار أمواله في العملة ذات الأكثر مردودا في الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف المتوقع في الفترة t+1 بمعنى آخر يقوم المستثمر أو المضارب بالاحتفاظ بالأصول المالية الاجنبية دون القيام بعملية التغطية في السوق الآجلة .[1]

و تقوم هذه النظرية كذلك على عدم وجود تغطية ضد خطر الصرف فهي تضم عمليات المضاربة القائمة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، كما تظهر لنا وجود علاقة بين فروق أسعار الفائدة و توقعات أسعار الصرف كما في نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة يتم توظيف أو استثمار المبلغ المالي K_0 إما في السوق المحلي و الأجنبي.

---

[1] لحلو موسى بوخاري، **مرجع سابق** ،ص180.

–في حالة توظيف K_0 في السوق المحلي يتحصل المستثمر على مبلغ مالي K_1 بمعدل فائدة سنوية (id) كمايلي :

$$K_1= K_0 (1+id)$$

أما في حالة الاستثمار في السوق الأجنبي فيحصل على المبلغ $K`1$ حيث:

$$\mathbf{K`_1} = K_0\, CC(\, 1 + if\,)1/1+CC^a$$

حيث:

K_0: المبلغ المالي الموظف

id: معدل الفائدة السنوي

K_1: المبلغ المالي المحصل عليه

ic: معدل الفائدة السنوي الأجنبي

cc: معدل الصرف العاجل

$cc1^a$: معدل الصرف العاجل المستقبلي المتوقع

إذا كان $K`_1<K_1$ سيتم توظيف المبلغ المالي في السوق المحلي، أما في حالة $K_1< K`_1$ فهذا يعني أن توقعات الأفراد فيما يخص أسعار الصرف العاجلة المستقبلية المتوقعة صحيحة و هي أكبر من فروقات أسعار الفائدة و هذا ما ينتج عليه زيادة معدل الفائدة (id) و انخفاض (if) ، و بالتالي عدم الطلب على العملة الأجنبية و تتوقف هذه الزيادة إلى أن يعود التوازن في الأسواق أي إلى أن يصبح $K`_1=K_1$ أي المبلغ المحصل عليه بالعملة المحلية يساوي المبلغ المحصل عليه الموظف بالعملة الأجنبية. [1]

ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية

يؤدي تقبل نظرية تعادل معدلات الفائدة إلى قبول فكرة أن الأسواق المالية تتميز بالمنافسة التامة والعمل بحرية وبدون قيود لكن يظهر الواقع اختلاف دقيق عما سبق:

---

[1] Michel Jura , **op.cit** , pp 114-115.

1- تصطدم عمليات التحكيم التي تعتبر أساس هذه النظرية بعائقين اثنين:

- يعتبر توفر الأموال القابلة للاستعمال في عمليات التحكيم محدودة ومن جهة أخرى تعتمد أهمية حركة رؤوس الأموال (إن كانت متوفرة) على حرية كبيرة في نشاط المتعاملين والمحكمين.

- لا تربط حركة رؤوس الأموال فقط بمعدلات الفائدة، حيث لا تشكل هذه الأخيرة إلا عاملا (حتى وإن كانت هي الأهم) مفسرا لسلوك المحكمين، فالسيولة تعتبر كعامل مؤثر في إستراتيجية المحكمين، إذ يمكن أن لا يدفع فارق مهم في معدل الفائدة إلى القيام بعملية تحكيم إذا لم يوفر سوق الصرف وكذا سوق الودائع قدر كافي من السيولة.

2-يمكن أن يتجسد وجود عمليات مضاربة مكثفة في شكل خصومات آجلة وعلاوات آجلة غير عادية، ومبتعدة كثيرا عما ينتج عن نظرية تعادل معدلات الفائدة. ولا يظهر حقيقة هذا الأثر المثير للاضطراب إلا في فترة وجود أزمة ثقة فيما يخص المستقبل القريب للعملة.

3-تشكل عملية مراقبة الصرف عائقا أمام نظرية تعادل معدلات الفائدة، إذ يعتبر مراقبة الصرف بمثابة حصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحركة رؤوس الأموال في المدى القريب.[1]

4-المحكمين لا يقدمون كثيرًا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم.

5- إمكانية وجود حواجز على حركة انتقال رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف.[2]

وكخلاصة، تعتبر نظرية تعادل معدلات الفائدة كمرجع مهم ومفيد لتفسير الفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل وكذا الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

---

[1] Yves Simon, Samir Mannai, **Techniques financière internationales,** Ed.Economica,7eme édition, 2002, p p 189-190.

[2]Jacques TEULIE, Patrick TOPSACALIAN: **Finance**, 2 éme Edition, Librairie Vuibert, Paris, 1997, P 582.

المطلب الثالث :نظريات أخرى مفسرة لتقلبات سعر الصرف

سنتطرق في هذا المطلب إلى نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف وهي :نظرية الإنتاجية، ونظرية الأرصدة، نظرية الكمية للنقود، نظرية كفاءة الأسواق، تقلبات أسواق الأصول المالية وفي الأخير سنعرض نظريات مفسرة لسعر الصرف في الأجل القصير.

أولا :نظرية الإنتاجية

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وهو مايعني إنخفاض قيمتها الخارجية. ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخول و مستويات المعيشة ، و المتأتي من انخفاض الإنتاجية .[1]

ويلاحظ أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة في حالة استجابة الجهاز الإنتاجي له مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري للدولة واتجاه قيمة العملة إلى الارتفاع في المستقبل ولعل ما سبق يشير إلى أهمية اتجاه سعر الصرف في نفس اتجاه مستوى الإنتاجية في الدولة لكي يتحقق التوازن المرغوب في ميزان المدفوعات.[2]

ثانيا :نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات)

---

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ،الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، 2001 ،ص229.

[2] حمدي عبد العظيم،**الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة،1998، ص 54.

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان الميزان غير متوازن ، فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية .

ولقد أثبت الاقتصاديون الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى ، فأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر رغم الزيادة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ميزان مدفوعاتها كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة واردتها على صادرتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية .[1]

كخلاصة هذه النظرية تقوم على أساس إن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا بمعنى رصيد سالب هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية ،مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية ، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان مدفوعاتها فائضا .[2]

ثالثا: نظرية الكمية للنقود

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أهم و أقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا، والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن تتغير إلى المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، وتعتبر هذه النظرية منبعا

---

[1] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983 ، ص 344.

[2] الطاهر لطرش ،**مرجع سابق** ، ص 104.

رئيسا للوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمد على قاعدة الذهب ، حيث حظيت بتعديلات مستمرة ، في ظل المذاهب المسماة بأنصار المدرسة النقدية الحديثة والمنتمية إلى المؤسسات الرسمية كجامعة شيكاغو و البنك الاحتياطي الفدرالي ، ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلة المشهورة للاقتصادي Irving fisher بحيث ينطلق من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات ، وكلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا بها أكثر فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات وحسب fisher يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود على النحو التالي :[1]

$$MV = PT$$

M :كمية النقود T : حجم المعاملات V :سرعة تداول النقود P :مستوى الأسعار

ويمكن القول أن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل آخر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.[2]

رابعا :نظرية كفاءة الأسواق

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة و هذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات

---

[1] تومي صالح ،**مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي** ،دار اسامة ،الجزائر ،2004، ص 139.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص 228.

الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم.[1]

حيث تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفء للمعلومات الاقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما و كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت.[2]

خامسا: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية

إن سعر الصرف يتغير عند حدوث تغيرات طارئة في الأسواق المالية وما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية ، وترتكز النظرية على الخيارات المتاحة أمام الأفراد في الاحتفاظ بمزيج من هذه الأصول الوطنية و الأجنبية ، إذ يتزايد الطلب على العملة الوطنية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية وينخفض الطلب على الأوراق المالية الوطنية مع انخفاض سعر الفائدة الوطني والعكس صحيح . [3]

وقد انتقدت هذه النظرية على أساس أنها أكثر تعقيدًا من نظرية تعادل القوة الشرائية رغم أنها أقل تعقيدًا من نظرية اختلال ميزان المدفوعات حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى بناء النماذج القياسية، وذلك بالإضافة إلى عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي تحد كثيرًا من حريته، وعلى أي حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة إلى

---

[1] قدي عبد المجيد ، **مرجع سابق**، ص 123.

[2] سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، **النقود والتمويل الدولي**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2007 ، ص392 .

[3] نجلاء محمد ابراهيم بكر ،**محددات سعر الصرف في مصر خلال الفترة 1991-2013**،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ،ص12.

تدويل أسواق المال والنقد، وتعويم أسعار الصرف وتحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية وملاحظة النتائج واختبار صحة الفروض التي تقوم عليها، وهو ما لم يحدث عمليا حتى الآن.[1]

سادسا:نظريات مفسرة لسعر الصرف في الأجل القصير

1/نظرية رد الفعل المفرط لدورنبوش

اقترحت هذه النظرية من طرف رودي دورنبوش سنة (1976) حيث أن الافتراض الأساسي لهذه النظرية يدور حول حقيقة أن الأسعار في الأسواق المالية قد تتكيف فورا إلى التغيرات التي طرأت على العرض والطلب بينما أسعار السلع والخدمات تتسم نوعا ما بالجمود في الأجل القصير.[2]

و حسب دورنبوش فإن ردة الفعل المفرطة للصرف حيال أزمة مالية (على سبيل المثال ارتفاع شديد في كمية النقد قيد التداول) يتوضح من خلال كون مختلف الأسعار في إطار الاقتصاد لا تصحح جميعها بنفس السرعة عقب اضطراب معين فأسواق الصرف والأصول المالية تصحح بوتيرة أسرع من اسواق السلع هذا الاختلاف في سرعات التصحيح سيكون مصدر تطورات صرفية غير قابلة للتفسير في النماذج التي تفترض المرونة التامة والفورية و التامة لجميع الأسعار .[3]

2/نظريات فقاعة المضاربة

أدت الأزمة المالية في بداية الثمانينات إلى إحداث تحول في بعض المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف و أبرزت مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك الصرف وكذالك المتعاملين الاقتصاديين .تقوم هذه النظرية على فكرة إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية)

---

[1] حمدي عبد العظيم، **مرجع سابق** ،ص 57.

[2] Rechcreche de Sèwanoudé Honoré HOUNGBEDJ ; **Taux de change réel d'équilibre et évolution de ses fondamentaux dans l'UEMOA** sur site http://www.memoireonline.com/03/11/4288/m_Taux-de-change-reel-dequilibre-et-evolution-de-ses-fondamentaux-dans-lUEMOA4.html date de consiltation 17/09/2015.

[3] ملاك وسام ، **مرجع سابق** ، ص 223.

الملاحظة في السوق و قيمة التوازن المتعلق بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات،تضخم ،سعر الفائدة ...)، و هذا الفرق يطلق عليه اسم فقاعة المضاربة و يمكن صياغتها رياضيا كالتالي:[1]

$$S=S^{EQ}+B$$

S: سعر الصرف في السوق

S^{EQ} : سعر الصرف التوازني

B :فقاعة المضاربة

إن آلية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف حيث إن تغير المعلومة في السوق تؤثر سلبا أو إيجابا على سعر الصرف التوازني ،لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل و بالتالي تنفجر الفقاعة .

و كما تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من فقاعات المضاربة العقلانية و غير العقلانية:[2]

أ/فقاعة المضاربة العقلانية

يطلق على فقاعة المضاربة العقلانية أي فقاعة لا تتعارض مع عقلانية الوكلاء، فهؤلاء الوكلاء و لو أنهم يعلمون علم اليقين أن سعر الصرف مبالغ فيه فلهم المصلحة من وجهة نظر عقلانية بالاستمرار في شراء العملة طالما أن خطر الخسارة، الذي يعزي إلى المبالغة في التقييم يبقى أدنى من الربح الذي يمكن أن يتحقق من جراء عملية الصرف.

ب/فقاعة المضاربة غير العقلانية

---

[1] لحلو موسى بوخاري ، **مرجع سابق**، ص 133.

[2] ملاك وسام ، **مرجع سابق** ، ص ص 225-226.

يقصد بها الحالة التي يكون فيها سعر الصرف خاضعا لنفسية المتعاملين و آرائهم المتقلبة و أمزجتهم غير المستقرة، و تنشأ هذه الفقاعة عندما يصبح المتعاملون الذين يواجهون تشكيكا كبيرا غير قادرين على التوقع الصحيح ،و ذلك عند القيام بتهميش التأثير الذي تحدثه في المدى البعيد المتغيرات الأساسية للصرف.

المبحث الثالث : أسواق سعر الصرف و العوامل المؤدية إلى تقلباته

يشكل سوق الصرف الأجنبي أحد مكونات سوق المال، و يتم إجراء صفقات التبادل بين مختلف العملات القابلة للتداول فيه كما يعتبر من أضخم و أهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من عملات صعبة، وكذا ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية. ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بسوق الصرف أنواعه ووظائفه و مختلف المتداخلين فيه وبعدها سنعالج عنصر آخر لا يقل أهمية عن سوق الصرف و المتمثل في مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف من خلال تناوله في المطلب الثاني أما الثالث سنعرض المفاهيم المتعلقة بخطر الصرف وكيفية تغطيتها .

المطلب الأول: أسواق سعر الصرف

بهدف تحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لابد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات التي تشكل طرفي العرض والطلب على العملة الوطنية و هو سوق الصرف لهذا سنحاول من خلال هذا عنصر التعرض لمختلف مفاهيمه.

أولا : تعريف سوق الصرف الأجنبية

الغرض الأساسي لنشأة سوق الصرف هو تسوية صفقات التجارة الخارجية، و يتركز هذا السوق عادة في مراكز المال العالمية الكبرى ، حتى يتم اجراء صفقات التبادل بين مختلف العملات القابلة

للتداول والتحويل مع بعضها البعض وعليه يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي على أنه "الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى"[1] ، **كما أنه يمثل** "ذلك المكان الذي تتم فيه عملية تبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أين يلتقي العرض و الطلب للعملات، فيتحدد سعر(مجرى) كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب والعرض".[2]

ثانيا :وظائف سوق الصرف

إنّ لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها أيضا , و إن هذه العملة إنما تؤدي وظائفها بالداخل ولكنها تعجز عن أداء ذلك في الخارج , ولكن الأداة التي تمكن مختلف العملات من أداء وظائفها خارج حدودها الوطنية هي سوق الصرف الأجنبي الذي يقوم بوظائف نقدية دولية على جانب كبير من الأهمية يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-تسوية المدفوعات الدولية : فهو _ أي السوق_ يجمع بين البائعين والمشترين لكل عملة وطنية وتنفيذ كّل عملات صرفها بسرعة وكفاءة، ويتم ذلك عن طريق المقاصة،[3]كما أن من بين أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي هي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة و الرأسمالية الطويلة والقصيرة الآجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان وهي الحوالات التلغرافية والحوالات المصرفية والكمبيالات وغيرها، وأيًا كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن

---

[1] وليد صافي،أنس البكري،**الأسواق المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2012، ص182 .

[2] بخزار يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 ، ص125 .

[3] محمود يونس ، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر , الإسكندرية،2007 ، ص213 .

الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها وليس كل عملة على حدة وغالبًا ما تكون عملية المقاصة متعددة الأطراف .

2-تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة: يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وتكوين نقطة التوازن.

3-الصرف والائتمان : إن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك فهي تقدم قروضها للمصدر وللمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء فضلاً عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل والقصير.

4-عمليات الموازنة (المراجحة) : إن هذه العمليات تستهدف تحقيق الأرباح من فروق أسعار صرف عملة معينة في سوق أو أكثر في وقت معين، وهذه العمليات تحدث بشكل مستمر طالما كانت هناك فروق في سعر صرفها بين الأسواق، والوظيفة الأساسية لعمليات الموازنة هي تضييق الفروق في الأسعار زمانيًا ومكانيًا فيتحقق للعملة في مختلف الأسواق أسعار ترتبط ببعضها ارتباطًا وثيقًا، فيؤدي إلى استقرار سعر صرفها لأنه بتكرار هذه العملية يزداد طلب الموازين (المراجحين) على العملة المنخفضة السعر والذي يؤدي إلى ارتفاعه في سوق معينة وبالمقابل سيزداد عرض هذه العملة في السوق ذات السعر المرتفع حتى يتساوى سعر صرفها في السوقين وتسمى هذه العملية بالموازنة المزدوجة أما الموازنة الثلاثية فإنه يحصل فيها ما يسمى بأسعار الصرف المتبادلة بين ثلاث عملات في ثلاث أسواق وكذلك الموازنة الرباعية حيث تتضمن أربع عملات في أربع أسواق. [1]

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية : نظرية وتطبيقات** ، الطبعة الاولى دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011،ص ص 37-40.

6-التغطية وتجنب المخاطر : يعتبر التحوط من أهم استخدامات الأدوات المالية المشتقة حيث تعتبر المشتقات من أهم الأدوات التي تستخدم في تغطية المخاطر، ويمكن تحديد مفهوم التحوط بأنه أداة تستخدم في نقل مخاطر الصرف أو أسعار الصرف أو معدلات الفائدة من أطراف راغبة في تجنبها إلى أطراف راغبة في تحملها .[1] عندما تكون أسعار الصرف ثابتة بالنسبة لجميع العملات فإنه لا فرق عند الفرد بين الاحتفاظ بأي نوع من العملات ولكن إذا كانت أسعار الصرف عرضة للتقلب والتغير المستمر فإن الأفراد والمشروعات سيواجهون خطر نقص ما بحوزتهم من عملات أجنبية أو زيادة قيمة ما يجب تسديده أو بالعكس. ولذلك يستوجب مواجهة هذه المواقف وهو ما يعد أحد وظائف سعر الصرف الآجل أو ما يسمى بالتحوط أو التغطية لتجنب مخاطر الصرف لأن أسعار الصرف الآنية عرضة للتغير لذا فإن المتعاملين يتعرضون لتلك المخاطر إذا بقيت مراكزهم مفتوحة بحقوق أو التزامات جارية صافية بعملة أجنبية.[2]

7-المضاربة: هي عكس عمليات التغطية ،فبينما الشخص الذي يقوم بعملية التغطية إنما يسعى لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي ،إن المضارب يضع نفسه في مركز مكشوف حيث يهتم فقط بأن يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات على مر الزمن ،أي أنه يقبل على الخطأ عمدا .[3]

ثالثا : المتدخلون في سوق الصرف الأجنبية

يتعدد المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتعدد عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية ولعل أهم المتعاملين في هذه السوق نجد :

---

[1] سامح محمد رياض ،**الابتكارت المالية و المشتقات –الاطار المفاهيمي-،مجلة الدراسات المالية و المصرفية** ،الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، العدد 14، 2013،ص 17.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، **مرجع سابق** ،ص ص 37-40.

[3] لحلو موسى بوخاري، **مرجع سابق**، ص123 .

1-المضاربون : يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة والبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصرف ويمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين:

أ -**المضارب المرتبط بالزبون** :يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو شراء عملات معينة.

ب-المضارب المرتبط بالسوق :تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.[1]

2-البنوك و المؤسسات المالية:

وتنقسم إلى بنوك ومؤسسات مالية خارج السوق حيث تتعامل هذه البنوك و المؤسسات مع سوق الصرف إما كوسيط لعملائها الراغبين في التعامل مع السوق ،حيث تقوم بالنيابة عنهم بشراء و بيع العملات الأجنبية المختلفة اللازمة لعمليات تمويل مستورداتهم وصادراتهم ،أو أن تتعامل هذه المؤسسات مع هذا السوق لحسابها الخاص وذلك لأنه في الوقت الذي تشتري فيه عملات أجنبية من عملائها او تبيع لهم ، فإن أوضاعها من هذه العملات تتأثر ، فما يترتب عليه القيام بعمليات الشراء و البيع اللازمة لتصحيح أوضاعها بما يتناسب و السياسات الموضوعة لها فهي تعد جزء لا يتجزأ من عمليات إدارة احتياطاتها وتغذية حساباتها .

---

[1] ماهر كنج شكري ، مروان عوض،الطبعة الاولى ، **المالية الدولية –العملات الأجنبية و المشتقات المالية (النظرية والتطبيق)**، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2004،ص ص 199-200.

أما البنوك والمؤسسلت المالية داخل السوق تختلف عن الأولى فقط في أنها تقوم بذلك من خلال الوسطاء حيث يتم اتصال البنك مع الوسيط في سوق ما عارضا ببيع عملة معينة أو طالبا لشرائها .[1]

3- البنوك المركزية: تدخل البنوك المركزية في سوق العملة ليس من قبيل تحقيق الأرباح كونها لا تتوخى الربح من مزاولة نشاطها وبالتالي هي تقوم بعمليات المضاربة على العملة .[2]

وتعتبر البنوك المركزية من العملاء المهمين في سوق العملات الأجنبية ، فبالإضافة إلى تعاملها مشترية أو بائعة للعملات الأجنبية كجزء من عمليات ادارة احتياطيات دولها وتغذية حساباتها المختلفة من العملات الأجنبية .[3]

4-سماسرة الصرف : يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطون يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح البنوك أو عدة متعاملين آخرين ، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك واعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن اسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات .[4]

رابعا : أنواع أسواق الصرف الأجنبية

عند إجراء عمليات الصرف فهي تكون في عدة أنواع من أسواق الصرف التي يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية:

---

[1] توفيق عبد الرحيم ،يوسف حسن،**الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية** ، الطبعة الأولى، دار صفاء النشر التوزيع،عمان،2004 ،ص ص 57-58.

[2] بسام الحجار، **مرجع سابق** ،ص100.

[3] ماهر كنج شكري ،مروان عوض، **مرجع سابق**،ص200.

[4] عبد المجيد قدي ، **مرجع سابق** ،ص109.

-سوق الصرف الفوري أو الآني :

وهو عبارة عن سوق لشراء وبيع السلع و الأوراق المالية والصرف الأجنبي وتسليمها فورا و الصفقة الفورية (الآنية) ، هي عبارة عن عملة مباعة أو مشتراة بسعر معين في هذه اللحظة ولكن التسليم يكون نافذا بعد يومي عمل في غالبية الأحوال، لذا باستطاعتنا القول أن سعر الصرف الآني هو سعر الصرف في السوق بناءا على حجم الطلب والعرض .[1]

-سوق الصرف الآجل :

هو عبارة عن سوق لشراء وبيع العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في موعد لاحق في المستقبل ، ويتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر، ويتخذ التجار وضع التسليم الآجل عند شراء عملة لا يتصف سعرها بالثبات ، وذلك لتقليل الريبة والمخاطرة التي تحيط بأعمالهم التجارية على المدى الطويل إلى الحد الأدنى ، ومن أكثر المعاملات شيوعا تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها ، ثلاثة أو ستة أشهر .

فإذا كان المتوقع في المستقبل ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية تضاف علاوة إلى السعر الحاضر، و على العكس يجرى الخصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية وتتمثل هذه العلاوة أو الخصم في الفرق بين سعر الصرف الآجل و العاجل منسوبا إلى السعر العاجل مضروبا في 100(للحصول على النسبة المئوية) أي أن: [2]

العلاوة أو الخصم*=السعر العاجل –السعر الآجل / السعر العاجل *100

---

[1] بسام الحجار، **مرجع سابق** ،ص ص 149-154.

[2] محمود يونس، **مرجع سابق**،ص 226.

* وذلك على اعتبار مدة التأجيل هي عام كامل أما غذا كانت مدة التأجيل 3 أشهر مثلا يتم ضرب المعادلة (1) في 3/12.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تقلب سعر الصرف

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغيير سعر الصرف أو سعر العملة النقدية مقابل العملات النقدية الأخرى حيث يطرح العديد من الكتاب و الباحثين جملة من العوامل و يمكن تقسيمها إلى عوامل اقتصادية بالإضافة إلى عوامل اخرى.

أولا: العوامل الاقتصادية

تشمل العوامل المالية والنقدية مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة على أسعار الصرف والتي لا تؤثر بصورة مباشرة في سعر صرف العملة و إنما تؤثر أساساً في جانب العرض والطلب من العملة والذي بدوره يؤثر في سعر العملة ومن أهم هذه العوامل الآتي:

1-التغييرات الهيكلية: تؤدي التغيرات الهيكلية ، و خاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما، إلى تغيير سعر صرف عملتها النقدية . فإذا استخدمت الدولة وسائل تكنولوجية حديثة في مجال الإنتاج ، فغنها سوف تتمكن من زيادة إنتاجها إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاتها تدريجيا بسبب هذه الزيادة ، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول الأخرى و تزداد صادرات تلك الدولة و من ثم يزداد الطلب على عملتها ، و يؤدي ذلك بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف عملتها النقدية.

2-أسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى عملة معينة أو زيادة الطلب على هذه العملة من طرف الأجانب بهدف الاستفادة من فروقات أسعار الفائدة الدولية، و كمحصلة لذلك ترتفع قيمة العملة و العكس صحيح بالنسبة لحالة انخفاض أسعار الفائدة.

3-تغير الأسعار النسبية: يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى. فإذا انخفضت الأسعار في أحد البلدان ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد ، و من ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد. و مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في

أسعار الصرف ثابتة فإن زيادة الطلب على العملة النقدية تؤدي إلى رفع قيمة عملة ذلك البلد أو زيادة سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى، و من المؤكد أن العكس يكون صحيحا. [1]

4-ميزان المدفوعات: يؤثر على أسعار الصرف حيث أي اختلال أو عدم توازن في ميزان المدفوعات سيؤثر حتما على سعر الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، و بالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

5- الموازنة العامة للدولة: تلعب دورا كبيرا في التأثير على أسعار الصرف ، فإذا ما انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي و انخفاض معدلات التضخم فإن الأمر هذا سيؤدي حتما إلى رفع سعر الصرف للعملة المحلية.[2]

4-الميزان التجاري للبلد: يمثل الميزان التجاري مقارنة بين واردات وصادرات بلد من خلال فترة معينة، فإذا ما شهد الميزان التجاري وجود عجز معين فإن ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته أي أن هناك طلباً على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأخرى، وبذلك سيزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة قيمة العملة الأجنبية.

---

[1] سعود جايد مشكور العامري ، **مرجع سابق** ، ص 150.

[2] صباح نوري عباس، **أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 17 ، 2008 ، ص65.

5-مستويات الدخل النسبية: عندما يرتفع مستوى دخول الأفراد في بلد ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنفاق من قبل هؤلاء الأفراد وبالتالي زيادة العرض من العملات المحلية وفي نفس الوقت سيزداد الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملات المحلية.

6-تدخل الحكومة: يمكن أن تؤثر الحكومة في أسعار الصرف بعدة طرق مختلفة سواءً عن طريق التأثير في جانب الطلب أو جانب العرض ويمكن أن يكون التدخل الحكومي بعدة طرق، مثل:

أ.فرض القيود على التحويل الخارجي.

ب.فرض القيود على التجارة الخارجية.

ج.بيع وشراء الأوراق المالية في أسواق العرض الأجنبية.

د.التأثير في مجموعة واسعة من العوامل مثل أسعار الفائدة، التضخم، مستويات الدخل و الضرائب.[1]

ثانيا: عوامل أخرى

كما أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها بالآتي:

1-العوامل السياسية و العسكرية : يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية ، فمن منطلق المقولة التي تقول رأس مال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من و إلى الدولة ، و تحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار[2]

2-الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة. حيث تتأثر

---

[1] حيدر نعمة الفريجي ، **أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية دراسة تحليلية**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد10 ، 2006، ص 4.

[2] لحلو موسى بوخاري ، **مرجع سابق** ،ص126.

معظم القطاعات الاقتصادية و لا سيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا وتفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

3-الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر ، و إن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

4-**خبرة المتعاملين و أوضاعهم:** و تتعلق بقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة.[1]

المطلب الثالث: خطر الصرف و تقنيات تغطيته

إن وظيفة سعر الصرف كعامل يربط بين الإقتصاد المحلي والعالم الخارجي يجعل من تغيره عاملا مهما يؤثر في مختلف المتغيرات الإقتصادية، ويشكل خطرا على مختلف الأعوان الفاعلين في النشاط الإقتصادي نتيجة التقلبات التي تعرفها العملات الرئيسية المتعامل بها سنعالج في هذا العنصر ماهية خطر الصرف و أهمية إدارته و كذا تقنيات تغطيته

أولا: ماهية خطر الصرف

يعرف بأنه "مبلغ الموجودات و المطلوبات من العملة الوطنية الذي سوف يتأثر بالتغير في سعر الصرف"[2] **و كذلك تعرف مخاطرة الصرف بأنها** :"مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف

---

[1] حيدر نعمة بخيت، **أثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995** ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 22 ، 2005، ص6.

[2] Michel Jura, **op.cit** , P 158.

وتعني هذه المخاطرة الخسائر المحتملة التي تتعرض إليها الشركة جراء تغييرات تكافؤ الصرف بين العملة النقدية المحلية ،عموما العملة الأساسية ، والعملات النقدية الأجنبية . [1] كذلك مخاطرة سعر الصرف تعني "درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو العملة المرجعية وبالتالي تنشأ تلك المخاطر من تغير المركز المالي للدولة، وذلك بسبب تغير معدلات سعر الصرف، وترتبط هذه المخاطرة بحجم تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة."[2]

وتتضمن مخاطر تقلب أسعار الصرف بصورة عامة ثلاثة مكونات أساسية:[3]

1-مخاطرة التعاملات:

و هي المخاطرة الناتجة عن تغيير قيمة التدفقات النقدية المدفوعة والمستلمة للقيام بالتعاملات المختلفة مثل بيع وشراء السلع والخدمات المختلفة.

2-مخاطرة القيمة الاقتصادية : إن درجة تأثير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة بتقلب أسعار الصرف للعملات المختلفة يمثل المخاطرة الاقتصادية.

3-مخاطرة التحويل : و هي المخاطرة الناتجة عن التأثير في قررات ميزانية العمومية بتقلب أسعار الصرف للعملات المختلفة، وترتبط هذه المخاطرة بنوعية وقيمة الموجودات والمطلوبات في ميزانية المنشأة.

ثانيا: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

يقتضي الأمر أن تحتوي البلدان مخاطر سعر الصرف في كافة قطاعات الاقتصاد و لا يزال بناء قدرة المشاركين في السوق على إدارة هذه المخاطر، و كذلك قدرة سلطات الإشراف على وضع

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، **مرجع سابق** ، ص 191.

[2] شهاب الدين حمد ألنعيمي ،**تحليل تأثير مخاطرة أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية** ، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 22، ص 164.

[3] حيدر نعمة بخيت، **مرجع سابق** ، ص 8.

نظام يضمن الرقابة و التنظيم المناسبين تستغرق وقتا، و بدون شك فتحقيق ذلك مستحسن قبل الخروج من سعر الصرف الثابت.

إن إجراء تحليل شامل و إدارة شاملة لمخاطر سعر الصرف في كافة قطاعات الاقتصاد خطوة رئيسية في قيام البلدان بالتخطيط لتحول منتظم عن الربط، كما يتضمن تقييم مخاطر سعر الصرف بدوره تحليلا تفصيليا للميزانية، لا يركز على مكونات العملات في بنود الميزانية فحسب و لكن يركز أيضا على تواريخ الاستحقاق و السيولة و نوعية الأصول و الخصوم تجاه الخارج.

كما أن مخاطر سعر الصرف موجودة أيضا في نظم ربط أسعار الصرف بعملة أخرى إلا أن تنظيم و إدارة المخاطر أكثر إلحاحا في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، و تنطوي إدارة المؤسسات المالية لمخاطر سعر الصرف على إنشاء نظم معلومات لرقابة مصادر المخاطر و تصميم معدلات تستند على أسس محاسبية، و أساليب تقنية تحليلية لقياس المخاطر مستقبلا و وضع سياسات و إجراءات داخلية لمواجهة المخاطر. [1]

ثالثا :تقنيات التغطية ضد مخاطر الصرف

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات و التدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع فى خطر الصرف و توجد هناك مجموعتين من التقنيات للوقاء من خطر الصرف تتمثل في تقنيات داخلية و أخرى خارجية .

1-التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف

[1] سماعلي فوزي تدفقات ،**رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الخامس ،جوان 2009، ص 60.

هذه التقنيات الداخلية تحاول من خلالها المؤسسة التحكم في هذه المخاطر و إدارتها على مستواها و بإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الإستعانة بأطراف خارجية وتتمثل فيمايلي :[1]

أ – **التأثير على الآجال:** المقصود بالأجال المدة التي يمكن خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي. في هذا المجال نميز الإجراءات التالية:

– **تسيير آجال العملية:** يتمثل في تنويع آجال الدفع من أجل الإستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف، حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق(مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك، تبعا لتغيرات سعر الصرف.

– **منح الخصم بهدف الدفع المسبق :** فالمصدر يستطيع أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنحه خصما في المقابل قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق، و ذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن.

– **حسابات الإعتراض** :و هي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ و بالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصـرف و إحتمال وقوعه.

---

[1] عبد الحق بوعتوس، **تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2003، ص2، على موقع الالكتروني : http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-47.pdf **تاريخ الاطلاع:2015/10/02**

ب – التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة :

– **التغطية الذاتية :** و يتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الإستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

–**المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات :** وهذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة و المتواجدة في دول أجنبية و تكون بينها روابط مالية أو تجارية و بموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون و مستحقات هذه الفروع و يسمح ذلك بتقليص عدد و مبالغ التحويلات فيما بينها و يقتصر الأمر على دفع فوارق الديون.

– **مراكز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة :** في بعض التجمعات العالمية أو مراكز الأعمال يتم مركزة إدارة خطر الصرف بيد مركز لإعادة الفوترة ، ويشمل هدفها إما تجميع المدفوعات الخاصة بعمليات الاستيراد إلى خارج أو داخل المجموعة، أو تجميع المقبوضات المترتبة على عمليات التصدير إلى داخل التجمع .

ج– وسائل و تقنيات داخلية أخرى.

–**التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة :** تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية و ذلك برفع الكميات المستوردة ، و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنبا للخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير.

– **الفوترة بالعملة الوطنية أو اختيار عملة أقل تطايرا:** قد تلجأ بعض المؤسسات التي تكون لها هذه الامكانية متاحة باختيار عملة الفوترة حيث تختار تلك العملة التي تعرف استقرارا في قيمتها إلا

أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها و ليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة .

2-التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

تستدعي هذه التقنيات اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية وتتمثل فيما يلي :

تقنية العقود المستقبلية : هي التزام او تعهد بشراء او بيع مبلغ معين من العملات في تاريخ محدد إلى غاية انتهاء العقد ، والفرق الوحيد بين أسواق العقود والاسواق الآجلة هو أن قيمة العقد محددة مسبقا أو معياريا وليست على حساب طلب الزبون .

تقنية التغطية بالخيارات : يعطي عقد الخيار لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة بسعر متفق عليه مسبقا يسمى سعر التنفيذ ونظرا لان للمشتري الحق في تنفيذ الاختيار او عدم تنفيذه ، فإنه يدفع لمن أعطاه هذا الحق مكافأة غير قابلة للرد ، تدفع عند التعاقد و لا تعتبر جزء من قيمة العقد ، إذا أنها تمثل قيمة شراء حق الاختيار .[1]

-**التغطية الآجلة** :يمكن القول أن التغطية الآجلة في مجال الصرف تتمثل فيما يلي : يصدر المشروع أمرا للبنك بشراء او بيع عملات معينة ، بيد أن هذه العملية يجب أن تنفذ إلا بعد أجل محدد بطريقة واضحة و بسعر معين سلفا (حالة ابرام العقد)، وتعد عقود الصرف الآجلة من أنظمة تغطية مخاطر الصرف نظرا لأنها تتلاقى بصفة كلية مخاطر الصرف ، فثمن العملات التي ستحصل او ستدفع في المستقبل يكون محدد منذ ابرام العقد ، فلا يتأثر بالتغيرات المحتملة في أسعار العملة بين تاريخ ابرام العقد وتاريخ الاستحقاق .

2-التغطية عن طريق المبادلة

---

[1] منير ابراهييم الهندي ،**الفكر الحديث في ادارة المخاطر** ،الجزء الثاني ، الاسكندرية ،منشأة المعارف،2003،ص ص 91-102.

بعد أن ظلت العمليات الآجلة هي الأساليب الواحدة أمام العملاء والمستثمرين لتغطية مايتعرضون له من مخاطر ناشئة عن تقلبات أسعار العملات ، اقترحت بعض البنوك ذات النشاط الدولي مجموعة من العمليات من بينها المبادلة التي هي عبارة عن اتفاق يسمح لطرفيه بتبادل شروط تسليف عملة معينة بشروط تسليف عملة أخرى بحيث يحدث التبادل بين العملتين، فهي ليست إلا التزاما ثنائيا بتسليم كمية محددة من عملة معينة بكمية أخرى من عملة مغايرة ، وذلك لمدة محدودة مع التزام المعاملة بالمثل حين يحل تاريخ الاستحقاق .[1]

-**خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية** :عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة) والمعروفة باسم تسهيلات الموردين(، فغن المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد والحصول على قيمتها فورا مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.

-**اللجوء لشركات تحصيل الديون** :وهو أن تبيع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها.

-**الحصول على ضمانات حكومية** :تعمل بعض الوكالات الحكومية فيال كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير[2] وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.

---

[1] عبد الباسط وفا محمد، **المخاطر الناشئة عن تقلب الأسعار في سوق الصرف الأجنبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998 ص ص 64-91.

[2] مدحت صادق ، **مرجع سابق** ، ص 192.

خلاصة:

من خلال دراستنا للإطار النظري لسعر الصرف توصلنا إلى إن هذا الأخير يعتبر وسيلة يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية، ولذلك يعتبر هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة عن تلك الوحدات التي تبادل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة ، وقد اجتهد الإقتصاديون في إثراء الفكر الإقتصادي بالبحوث والدراسات والنظريات التي توفر الفهم العام والدقيق لكيفية التعامل مع هذا المتغير الهام، فاتضح ذلك جليا عند تطرقنا إلى النظريات المفسرة لسلوك سعر الصرف فقد قمنا بعرض نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها المطلقة و النسبية حيث أشرنا إلى أن هذه النظرية تكون أكثر فعالية عندما تستخدم لوصف سعر الصرف في المدى الطويل، ثم توالت نظريات الصرف واختلفت في مضمون تفسيرها لسعر الصرف، منها ما قامت بربط تحركات أسعار الصرف بمتغيرات مالية كمعدل الفائدة المحلي، معدل الفائدة الأجنبي، العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية و لعل أهمها نظرية تعادل معدلات الفائدة ، و منها ما بينت تفسيرها لديناميكية سعر الصرف حسب حالة الفائض أو العجز من خلال نظرية ميزان المدفوعات، و يتحدد معدل الصرف من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق تسمى سوق الصرف هذه الأخيرة بأنواعها وآليات عملها والمشاركين فيها لها فعالية كبيرة تزداد مع زيادة حركة رؤوس الأموال، كما أن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من العوامل و تتمثل خاصة في التغيرات الهيكلية ، حجم الصادرات وسعر الفائدة المحلي و الأجنبي، وتغير الأسعار النسبية و لا تخلو أي عملية تتعلق بمبادلة لعملات من مخاطر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف و من أجل التسيير الأمثل لهذا الخطر هناك عدة وسائل معتمدة لتغطيته .

الفصل الثاني:

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

شغلت التجارة الخارجية منذ القديم اهتمام وتفكير الاقتصاديين فهي القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية و أداة تعكس الواقع الاقتصادي والإنتاجي للبلد ،حيث تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات الدولية ، الذي يشكل الميزان التجاري أحد أهم حساباته و يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات ، حيث تعمل السلطات للمحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر خارجي للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وجب معالجته، حيث أن هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف ، مما يدفع بأغلب الدول إلى البحث عن أنجع الأساليب لمعالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه ، و تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في معالجة هذا الاختلال ، وهذا راجع إلى أهميتها التي ترافق المعاملات التي تجرى عبر موازين المدفوعات ، حيث أن هذه الالية تسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل للتبادل يتحدد إما وفق العرض والطلب و إما بتدخل متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض ، لهذا سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للميزان التجاري ثم نتعرض لأهم المداخل الحديثة في علاج اختلال ميزان المدفوعات أما في المبحث الأخير سنتطرق إلى سياسات الصرف مع التركيز على سياسة تخفيض العملة .

المبحث الأول : دراسة نظرية للميزان التجاري

تتصف اقتصاديات أغلب الدول بالانفتاح التجاري فهي تستورد وتصدر سلعا وخدمات، فيترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه العالم الخارجي، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية في حسابات ميزان المدفوعات الذي يعتبر السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال وتمتاز حسابات ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي خاصة إذا تعلق الأمر بالميزان التجاري الذي يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر لقوة اقتصادية ، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الجانب النظري لميزان المدفوعات و بعدها نعالج ماهية الميزان التجاري و في الأخير نعرض علاقته ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي و خاصة سعر الصرف .

المطلب الأول : التقديم النظري لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يمثل السجل الذي تدرج فيه كل العمليات التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بالإضافة إلى كونه مرآة تعكس متانة أو هشاشة الاقتصاد و يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يعتمد عليها صانعي القرار ، لذا سنعالج في هذا المطلب ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته وأسباب اختلاله .

أولا : ماهية ميزان المدفوعات

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات في كتب الاقتصاد الدولي إلا أن كلها تتفق في معنى واحد ، و إن كان هناك تعريف أكثر دقة من الآخر ويمكن أن نذكر منها مايلي " يعرف ميزان المدفوعات

بأنه سجل احصائي منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة و بين العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة في غالب سنة ،و يتضح لنا من هذا التعريف أن الهدف من بيان ميزان المدفوعات هو تسجيل عمليات التبادل التي تتم بين المقيمين في دولة و بين غير المقيمين أي مقيمين في دولة أخرى "،[1] كما يعرف على أنه " سجل منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي في مدة زمنية عادة تقدر بسنة "[2] **و** تنقسم المعاملات إلى قسمين :معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلة وتسجل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل في الجانب المدين من الميزان.[3]

مما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي يوضح فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الأشخاص المقيمين في الدولة والأشخاص غير المقيمين خلال سنة .

و تنبع أهمية ميزان المدفوعات من الآتي:

-يعكس الميزان قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغييرات الدولية لأنه؛ يعكس حجم و هيكل التصدير و الإستيراد.

-يظهر الميزان القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر سياسات الاقتصاد على هيكل التجارة الخارجية

---

[1] عزت ملوك قناوي حسن، **مقدمة في النقود والبنوك والتجارة الدولية**،الطبعة الاولى، دار العلم للنشر والتوزيع،2005 ،ص48.

[2] دومنيك سالفدور ، ترجمة محمد رضا علي عدل ، **نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1993، ص 123.

[3] Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke, Dean Croushore, **Macroeconomics**, Seventh Edition, Pearson Education,2011, p169.

-يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية و النقدية .[1]

-يعبر ميزان المدفوعات عن قطاع العالم الخارجي في دراسة حسابات الدخل القومي و هو الذي يعبر بدقة عن درجة تأثير الدخل القومي في دولة ما بنشاطها الاقتصادي الخارجي ويشمل تأثير مجالات الاستهلاك و الاستثمار والادخار و العمالة و التوظيف .....

-يعتبر من أهم المؤشرات لقياس كفاءة الجهاز الانتاجي في داخل الدولة و مدى فعاليته فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات فذلك يعد دليلا على ارتفاع مستوى كفاءته أما إذا حدث العكس أي زيادة الواردات عن الصادرات بدرجة كبيرة و مستمرة فإن ذلك يعكس عدم كفاءته و عجزه .

-يمكن استخدام النتائج التي يعطيها ميزان المدفوعات في دولة ما لقياس درجة اعتماد هذه الدولة على العالم الخارجي و مدى تبعيتها و التغيرات التي تحدث في هذا الخصوص و انعكاس ذلك على الأعباء التي تتحملها الدولة وخاصة الديون الخارجية .[2]

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري و حساب رأس المال و حساب الاحتياطات الرسمية، و يمكن تفصيلها في ما يلي:

1- الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات) : و يتكون من :

ا-**الميزان التجاري** : يقيد في الميزان التجاري حركة الصادرات والواردات من السلع المعلومة .

---

[1] تماضر جابر البشير الحسن، **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات" دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 16، 2015، ص64.

[2] عزت عبدالحميد البرعي،**مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى ،كلية الحقوق،2003، ص ص 248-249.

ب-ميزان العمليات غير المنظورة: يشتمل على المتحصلات و المدفوعات النقدية عن خدمات غير ملموسة و تتكون البنود الرئيسية في هذا الحساب من خدمات الشحن و الملاحة و التأمين.[1]

2- التحويلات أحادية الجانب: و هذا يمثل الجزء الثاني من حسابات ميزان المدفوعات ، و يقصد بها التحويلات التي تقام من طرف واحد و لا يترتب على قيامها التزام مقابل .مثل قيام دولة(مقيمين في دولة) بتقديم معونات و/أو منح معونات و/أو منح و/أو مكافآت و/أو هدايا إلى دولة اخرى إلى (غير مقيمين) و الفرق بين هذه المعاملات و المعاملات الأخرى في الميزان أنها تتم من طرف واحد و ليس طرفين ، فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل ، أما التحويلات أحادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها أي التزام مقابل، ومن أمثلتها تحويلات العاملين .ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية إلى القاعدة نفسها ، أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على ايرادات (نقد أجنبي) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين.[2]

3-حساب رأس المال : إن ميزان المعاملات الرأسمالية يدون فيه حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتم بين المقيمين في دولة و غير المقيمين ،حيث أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي التي مدتها لا تتعدى سنة و أهم بنودها المتحصلات و المدفوعات ، الناتجة عن تبادل السلع و الخدمات و الأموال التي تدخل أو تخرج من الدولة بقصد الاستثمارات القصيرة الأجل مثل شراء

---

[1] محمد موسى عثمان ،**مذكرات وتطبيقات في التجارة الدولية**، الطبعة الاولى ، طابع مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ،2004،ص ص 135-136.

[2] وليد عيدي عبد النبي ،**ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، منشورات البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، ورقة بحثية على الموقع الالكتروني: https://www.cbi.iq/documents/waleed%20-11.pdf **تاريخ الاطلاع** :2016/01/17.

السندات قصيرة الأجل من سعر الفائدة المحلي و كذلك الاستثمارات الخاصة بالمضاربة للاستفادة من الفروق الخاصة بالعملات . أما حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل فهي التي تدخل او تخرج من الدولة بهذه الاستثمارات الطويلة الاجل و أهم بنوده الاستثمارات المباشرة مثل شراء أصول شركة في بلد آخر أو العقارات ، بالغضافة إلى القروض التي تعقد بين الدول و المؤسسات المالية الدولية .[1]

4-**صافي الاحتياطيات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي و الاصول السائلة :** يمثل العجز و الفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) و التحويلات أحادية الجانب و المعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال)، فعندما يكون الجانب المدين في هذه أكبر من الجانب الدائن فإن هذا يعني أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، و العكس يصح في حالة الفائض. وهنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطيات الرسمية (وحساب حركة رأس المال قصير الأجل لتسوية هذا العجز او الفائض، حيث تنعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة لغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض ، و بعد اجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازناً من الناحية الحسابية. [2]

5-**حساب السهو الخطأ :** في نهاية ميزان المدفوعات يوجد بند اسمه السهو و الخطأ أي هناك نسبة من الأخطاء المحتملة عند تسجيل الحسابات يجب أن تؤخذ في الاعتبار بعد أن يتم حصر جميع الايرادات والنفقات في ميزان المدفوعات و بعد تسجيل كافة مصادر المواجهة أو تمويل باقي العجز الجزء الباقي يعتبر ناشىء عن السهو / الخطأ (أي عدم المطالبة من المدين أو الدائن) قيد بعض العمليات أي ان الميزان يشمل جميع تعاملات الأفراد و رغم ذلك هناك احتمال

---

[1] محمد موسى عثمان ،**المرجع السابق**، ص ص 137-138.

[2] وليد عيدي عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 10.

الخطأ، [1] ونظريا ينبغي على محاسبة القيد المزدوج أن تؤدي إلى تعادل اجمالي العناصر الدائنة مع اجمالي العناصر المدينة عندما تؤخذ جميع الحسابات الثلاثة لميزان المدفوعات مجتمعة و مع ذلك فبسبب تسجيل الخطأ او الحذف قد لا يحدث هذا التعادل عادة و عليه يكون من الضروري اجراء قيد خاص لتحقيق توازن في ميزان المدفوعات .[2]

ثالثا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1/ مفهوم التوازن و الاختلال لميزان المدفوعات:

لما كان هذا الميزان لابد أن يتوازن محاسبيا كما ذكرنا سابقا فإن معنى هذا التعادل بين جانبي الميزان في ذاته ليس من شأنه اظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي و إذا لم يكن للتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات أي مغزى على هذا النحو ، فلابد ان يتركز تحليل هذا الميزان على مختلف المكونات الفردية التي يشتمل عليها ، أي على مختلف الحسابات التي يتكون منها بعبارة أخرى . وهنا لا توجد أية حتمية او ضرورة لكي يتوازن كل حساب من هذه الحسابات على حدى ، أي لكي تتعادل القيمة الكلية لجانب الدائن في الحساب مع القيمة الكلية للجانب المدين . [3]

كما ذكرنا سابقا لكي نتعرف على التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات علينا أن نأخذ كل بند و نقوم بتحليله على حدى و هنا يتم التمييز بين نوعين أساسين بحسب الهدف من اجرائها هما :

-**العمليات التلقائية أو المستقلة :** هي تلك التي تتم لذاتها و بهدف محدد لها يشمل تحقيق الربح أو الاشباع و الحصول على النقد الأجنبي دون الأخذ في الاعتبار وضع ميزان المدفوعات في

---

[1] حمدي عبدالعظيم عبداللطيف رضوان، **اقتصاديات التجارة الدولية**،الطبعة الثالثة ،مكتبة زهراء الشرق ،2000،ص84.

[2] دومنيك سالفدور، **المرجع السابق** ، ص 126.

[3] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2001-2002، ص112.

مجمله و مثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها و تقديم الخدمات أو الحصول عليها فهذه العمليات تتم دون النظر إلى وضع ميزان المدفوعات أو الأخذ بعين الاعتبار مسألة الموازنة أو التعويض و من ثم التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات .

العمليات التعويضية أو الموازنة: هي تلك التي لا تتم لذاتها و إنما تتم بالنظر إلى وضع ميزان المدفوعات فهذه العمليات تتم من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم (من قبل) من مقتضيات تلقائية أو مستقلة سبق القيام بها.[1]

بمعنى يشمل التوازن في ميزان المدفوعات مفهومين التوازن المحاسبي و الاقتصادي :

ا-**التوزان المحاسبي لميزان المدفوعات** : إن الفائض (الرصيد الإيجابي) في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوي تماما مقدار العجز (الرصيد السلبي) في ميزان المعاملات الجارية (و ميزان حركات الذهب) و كذلك فإن العجز (الرصيد السلبي) في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوي تماما مقدار الفائض (الرصيد الايجابي) في ميزان المعاملات الجارية (و ميزان حركات الذهب) فجانبي ميزان المدفوعات يجب حتما أن يكونا متساويين حسابيا في كل سنة . وعلى الدولة أن تساوي العجز في ميزان المعاملات الجارية إما بالاقتراض من الخارج ، أو بدفع أرصدتها من العملات الأجنبية أو بتصدير الذهب .[2]

ب- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات : لايضاح فكرة التوازن الاقتصادي و اختلال ميزان المدفوعات ينبغي الإشارة إلى العمليات الاقتصادية التي يشملها ميزان المدفوعات قد تكون عمليات مستقلة أي تنشأ من تلقاء نفسها بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات و قد تكون عمليات التوازن وقائية أي أنها تنشأ سبب الفائض أو العجز في الميزان . على هذا الأساس يكون ميزان

---

[1] عزت عبدالحميد البرعي، **المرجع السابق**، ص ص 264-265.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية** ، كلية التجارة –جامعة الاسكندرية،2000،ص49.

المدفوعات في حالة توازن اقتصادي إذا توازنت العمليات المستقلة دون الحاجة إلى عمليات موازنة أو وقائية ، و يكون في حالة عدم توازن إذا تمخضت العمليات المستقلة عن فائض أو عجز يتطلب تحويلا رسميا عن طريق السلطات النقدية ، و قد جرى العرف على قياس إجمالي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على أساس رصيد العمليات الجارية و رصيد العمليات الرأسمالية الطويلة الأجل.[1]

رابعا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

بعد عرضنا لمفهوم التوازن و الاختلال لميزان المدفوعات سنحاول فيما يلي الوقوف على أبرز أنواع الاختلالات التي تحدث في موازين المدفوعات و التي تختلف من اقتصاد إلى آخر :

الاختلالات الطارئة: تنشأ هذه الاختلالات بسبب حدوث ظروف طارئة في الاقتصاد المعني، و يغلب أن تتعرض معظم موازين المدفوعات لمثل هذا النوع من الاختلالات ، و من أمثلتها الاختلال الذي يحدث بسبب سوء الموسم الزراعي، خاصة بالنسبة للبلدان التي تشكل الصادرات الزراعية نسبة عالية من اجمالي صادراتها، و كذلك حال الاختلال الذي يحدث بسبب نشوء حرب و ما يترتب عليها من حدوث انخفاض مؤقت في الصادرات و إنهيار في البنية الإنتاجية و هذا النوع من الاختلالات يزول بزوال الظرف الطارئ المسبب له.

الاختلال الناجم عن تغيرات حركة الدخل: هناك تأثيرا متبادلا بين ما يحدث من تغير في الدخل بسبب الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد و ما يترتب على مثل هذه التغيرات من أثر في وضع ميزان المدفوعات ، و نشير هنا إلى القاعدة التي تفيد بأن حدوث تغير مستقل في الدخل،

---

[1] محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى ،**الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية،1999،ص ص51-52.

سواء كان على شكل زيادة أو نقصان يؤدي إلى إحداث تغير في وضع ميزان المدفوعات و خاصة في الميزان التجاري في البلد المعني.

الاختلال طويل الأمد(الاتجاهي): و هذا النوع من الاختلال هو من أنواع الاختلالات الهيكلية التي تصيب البلد، إما بسبب سيادة الركود الإقتصادي المزمن حيث يكون الإدخار أكبر من فرص الاستثمار عند مستوى الاستخدام الكامل، أو بسبب سيادة حالة النشاط الاقتصادي المتصاعد، أي الاستثمار المخطط أكبر من الادخار المتاح، و يرجع السبب في عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار إلى اختلاف العوامل التي تحدد قرارات كل من المستثمرين و المدخرين حول الاستثمار و الادخار.[1]

الاختلال الدوري : و هو الذي يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي تنتاب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و الائتمان و تنتشر البطالة فتنكمش الواردات مما قد يؤدي لحدوث فائض ، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد واردتها مما قد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

الاختلال الهيكلي : و هو الذي يصيب تركيب و اتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الإنتاج و بمستوى التكاليف و النفقات فيها و بالتقدم الفني الذي تطبقه في أساليب إنتاجها ، و بمستوى معيشة سكانها و باتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخرى ، و بمركز الدولة كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية فقد

---

[1] هجير عدنان زكي أمين ، **الاقتصاد الدولي–النظرية و التطبيقات–**، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع،2010، ص ص 215–216.

يتغير عامل أو اكثر من هذه العوامل المختلفة ويؤدي إلى غحداث تغير في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤدي الى اختلال إيجابي أو سلبي في موازين مدفوعات الدول المختلفة. [1]

الاختلال النقدي : و هذا النوع من الاختلالات ينشأ بسبب حدوث ظاهرة (التضخم) في البلد المعني ، سواء كان التضخم ناتج عن تغيرات الدخل أو بسبب التوسع في عرض النقد مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و بالتالي زيادة التضخم و هذا ما يقودنا إلى عدة نتائج هي :

-ارتفاع أسعار السلع المعدة للتصدير فينخفض الطلب الخارجي عليها

-أسعار السلع المستوردة تبدو رخيصة بالمقارنة مع السلع المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها أي زيادة الاستيراد.

-تظافر العاملين السابقين يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

وهكذا نلاحظ أن التضخم غالبا ما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة التي يسود فيها . [2]

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية حيث يمثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية و تتجلى هذه الأهمية من مكانته الكبيرة لدى معظم الدول نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية ، و بالتالي في صادراتها و وارداتها السلعية و يعتبر تحليل وضعية الميزان التجاري مفيدا من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، **المرجع السابق** ، ص ص 51-54.

[2] هجير عدنان زكي أمين، **المرجع السابق** ، ص ص 218-219.

الجاري، و سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى ماهية الميزان و أقسامه ثم أهم العوامل المؤثرة فيه .

أولا : تعريفه

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، و عموما يمكن تعريفه على أنه_" البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة و المدينة لكل الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات و الواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة.."[1]كما أنه " يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما ,خلال فترة ما و بين قيمة صادراته، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق , و إذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق،[2] كما تم تعريفه على أنه " ميزان يشمل الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و قد جرت العادة على التمييز بين الصادرات و الواردات من السلع و بين الصادرات و الواردات من الخدمات و يطلق على الصادرات و الواردات من السلع اصطلاحا الصادرات و الواردات المنظورة و تقع بندوها فيما يسمى الميزان التجاري الذي يشمل كل القيود المدينة و الدائنة و كل الصادرات و الواردات المنظورة .[3]

و مما سبق عموما يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع و الخدمات من الدولة إلى خارجها، حيث يمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

---

[1] طارق الحاج، **علم الإقتصاد و نظرياته** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،1998 ، ص 182.

[2] صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري و تنمية الصادرات غير النفطية**، ورقة بحثية صادرة عن مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، وزارة التخطيط ، العراق ،ص2.

[3] صبحي تادريس قريصة ،مدحت مخمود العقاد ، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية** ،دار النهضة العربية ،بيروت 1983، ص 325.

ثانيا: مكانة الميزان التجاري من الحساب الجاري

ينقسم الحساب الجاري إلى حسابين رئسيين هما : [1]

أ-ميزان المعاملات المنظورة: و يسمى كذلك الميزان التجاري و يتضمن تسجيل حركة تبادل السلع بين الدولة و العالم الخارجي و تعد الصادرات و الواردات السلعية أهم بنود ميزان المدفوعات ، و تقيد الصادرات في الجانب الدائن بينما الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات ، و تحدد قيمة الصادرات عادة على أساس ثمنها في ميناء التصدير و هو مايرمز إليه بمصطلح fob أي (free on board، حر عند الحدود) أما الواردات فتحدد قيمتها على أساس ثمنها في ميناء التصدير مضاف إليه تكاليف النقل و التأمين عليها حتى وصولها ميناء الاستيراد – و هو ما يرمز إليه بمصطلح cif(cost.insurance.freight النفقة التأمين النقل).

ب-ميزان المعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) : تقيّد الخدمات التي يؤديها المقيم في دولة لغير المقيمين في الجانب الدائن بينما تقيّد الخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في الجانب المدين . و الخدمات تتميز بسلع بأنها لا تتجسد في شكل مادي ملموس و من هنا يطلق عليها التجارة غير المنظورة و من بين البنود العديدة للتجارة غير المنظورة النقل و التأمين و حقوق الملكية التجارية و الصناعية و الفنية بالإضافة إلى السياحة.

ثالثا :القيد المحاسبي في الميزان التجاري

يتم خلال هذا الحساب تسجيل قيمة المعاملات من السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات و يعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية بقيد دائن (+) حيث يترتب عن عمليات التصدير زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى

---

[1] أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى ، جهاز توزيع الكتاب الجامعي بجامعة المنصورة ،2004، ص ص 76-78.

داخل الدولة ، و يتم تسجيل الواردات من السلع بقيد مدين(–) حيث يترتب عن عمليات الاستيراد خروج العملة الأجنبية من الدولة.[1]

رابعا : رصيد الميزان التجاري

إن الميزان التجاري وحده يمثل نوعا من المعاملات الجارية و هي مبادلات السلع ، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري ، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري .

و ليس من الصحيح دائما أن نقول إن تكوين الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد أو أن يكون العجز في الميزان التجاري في غير صالحه قبل أن نعرف الأهمية النسبية للميزان التجاري في الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض أو العجز.[2]

و منه نستنتج أن الفائض ليس بالضرورة أمرا مرغوبا فيه ، و يمكن التفكير في الأمر من زاوية أن الدولة تعطي سلعا و خدمات أكثر مما تستقبل ، إذًا ماهو وجه التفضيل في ذلك ؟ فمصطلح التوازن المفضل كما ينطبق على الفائض إنما هو من تراث الفترة التي سيطر فيها التجاريون و الذي كان في ظله ينتج عن الفائض تراكم في الذهب حيث أن الوسيلة الوحيدة لامتلاك الذهب في الدولة التي لا تمتلك مناجم هي تحقيق فائض في التجارة السلعية فإن الفائض يكون أمرا مرغوبا فيه ، و لكن بالتنازل على السلع فإن ذلك يعني خسارة تنجم عن عدم الاشباع الناجم عن استهلاكها ، حيث أن المكاسب جراء تراكم مخزون من الذهب تكون متواضعة ، و هذا لا يعني بالتأكيد أن احتياطي الذهب شيء غير صحي ، فكل حالة يجب أن تقوم بمضمونها .[3]

---

[1] ايمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،المكتب الجامعي الحديث ،2007،ص 292.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد ،ايمان محب زكي ،**الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية ،2007، ص ص 224–225.

[3] مورد خاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ، در المريخ للنشر ،2007، ص 248.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

تتجلى أهمية الميزان التجاري التي يكتسيها من دوره في التنمية الاقتصادية و معرفة وضعية البلد الاقتصادية، و يتجلى ذلك في الواردات التي من شأنها يتم تلبية حاجيات البلد التي لم يتمكن من تلبيتها محليا، و من خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج و الاستفادة من موارد مالية أخرى لكن هذا الميزان يتأثر بالعديد من العوامل التي سنحاول ابرازها في هذا المطلب.

أولا :علاقة الميزان التجاري ببعض المؤشرات الاقتصادية

يمكن لبعض الدول أن تحقق فائضا في الميزان التجاري الذي ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، لذا يمكن القول بأن التوازن الخارجي للدولة يلعب دورا فعالا في إنجاح عمليات التنمية كما هو الحال عند الدول المصدرة للنفط، غير أنه توجد عوامل تساعد على تحقيق غير ذلك.

2/ **تغير المستوى العام للأسعار** : إذا كانت الأسعار المحلية للدولة مرتفعة فإن طلبها الداخلي و الخارجي على سلعها ينخفض، لأن الأسعار تعتبر من وجهة نظر المستهلك المحلي و الأجنبي مرتفعة، مما يعمل هذا على تقليص الصادرات المحلية و ارتفاع قيمة الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية نحو الداخل، هذا بدوره يسمح لميزان المدفوعات أن يحقق عجزا او العكس.

3/تغير مستوى الدخل : إن ارتفاع مستويات الدخل للدول يدفعها إلى رفع نفقاتها من السلع و الخدمات الأجنبية، لاسيما الدول التي ترغب في تنمية اقتصادها بتكثيف وارداتها من المواد الأولية و التجهيزات الصناعية لكن هذا يمكن أن يترتب عنه عجزا في ميزان المدفوعات خلال السنوات التي تعقب ارتفاع دخلها، خصوصا إذا كانت وارداتها مرنة جدا للدخل و أكبر من الزيادة في صادراتها. [1]

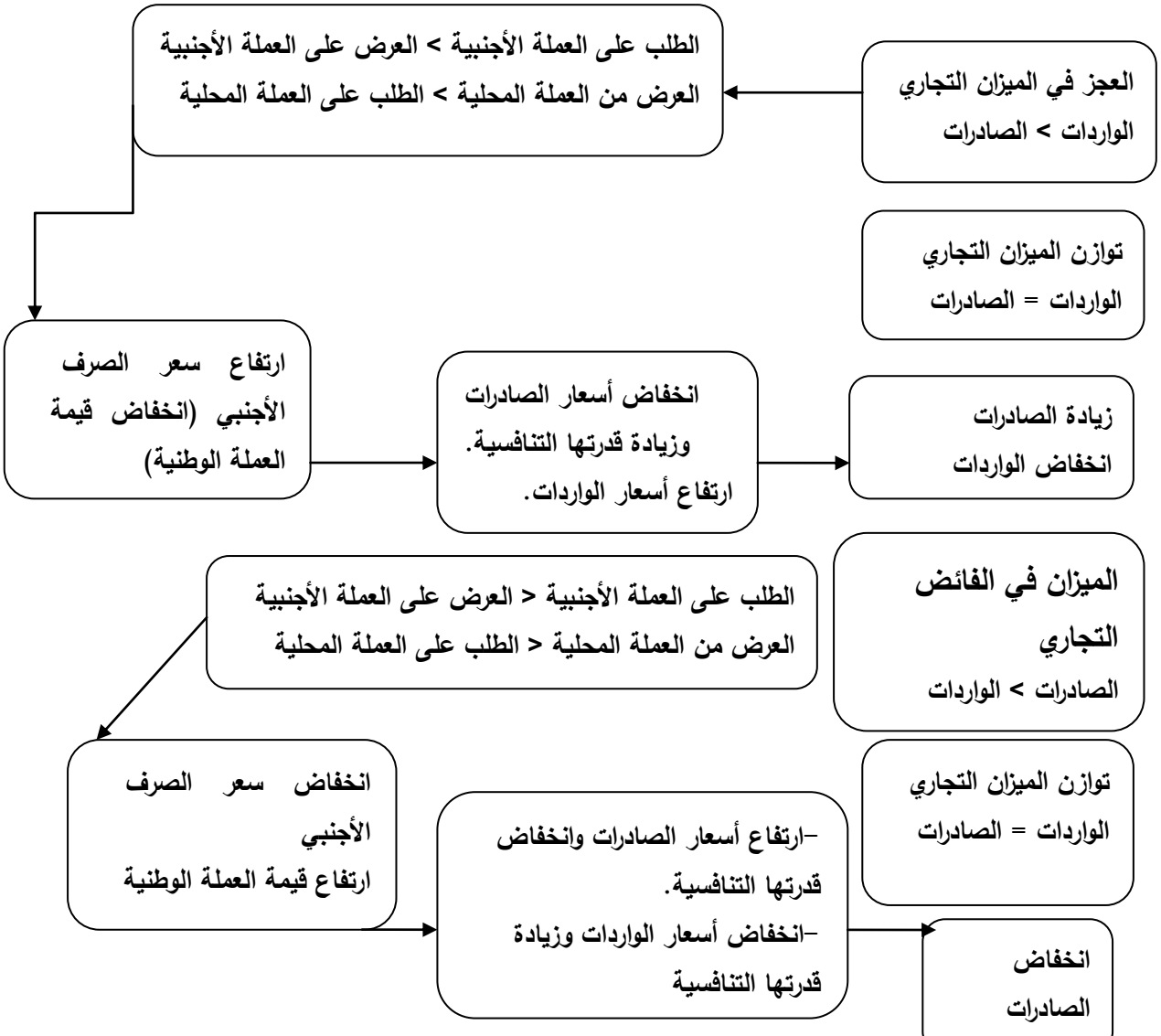
---

[1] صالح تومي ، جمعة رضوان ،**علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة قياسية لحالة الجزائر** –، مجلة الباحث ،العدد12، 2013، ص ص 70-71.

ثانيا: تغير سعر الصرف الأجنبي و الميزان التجاري

صادرات الدولة و استيراداتها من السلع و الخدمات تتأثر بالتغيرات التي تحصل في أسعار الصرف ، و أن التغيرات في أسعار الصرف تغير بشكل نسبي أسعار الاستيرادات و الصادرات و أن التغير في الأسعار بالمقابل يؤدي إلى تغير الكميات المطلوبة من خلال مرونة السعر للطلب [1] و في الشكل رقم (02-01) الموالي سنوضح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري .

الشكل رقم (02-01): شكل يوضح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري



المصدر :محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001 ، ص320.

[1] عدنان تايه النعيمي ،**إدارة العملات الأجنبية** ،الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2012، ص 72.

المبحث الثاني : المناهج الحديثة كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي

يعتبر سعر الصرف و سياساته من أهم الأساليب لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة ، و قد تعددت التحاليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية، أما التوازن الخارجي يعتبر كل من منهجي المرونات و الاستيعاب من المناهج التقليدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات فيركز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات فيهمل تأثير تدفقات رأس المال في حين أن منهج الاستيعاب يحوّل التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات و الواردات إلى حساب جاري كالفرق بين الدخل المحلي و الانفاق المحلي و مع تطور الفكر الاقتصادي و ظهور الأفكار النقدية برزت فكرة المدخل النقدي لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف حيث يعتبر هذا المنهج ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية و بالسيطرة على معروض النقدي يمكن تحديد حالة ميزان المدفوعات .في هذا المبحث سنتطرق إلى المناهج الثلاثة بالتفصيل .

المطلب الأول : مدخل المرونات

قد يعود جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن في التدفقات التجارية المادية أي في الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات ، و هذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات و الواردات حيث تم تقديم منهج المرونات بواسطة ألفريد مارشال A. Marshall وآبا ليرنر A. Lerner و قام بتطويره كل من ماخلوبMachlup وروبنسون 1937Robinson و يرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات و الواردات و من ثم فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرًا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات مما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل مجموعة من الشروط أو الظروف.

أولا :خصائص نظرية أسلوب المرونات: يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

يتميز أسلوب المرونات بخاصيتين أساسيتين هما :[1]

أ- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، و جوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين و بالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين و بالتالي زيادة الصادرات.

ب- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على صادرات و واردات السلع و الخدمات.

ثانيا: فرضيات منهج المرونات:

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء عملية قيمة العملة) و التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ، و من ثم ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات . [2]

و يقوم منهج المرونات على عدد من الفروض، التي يمكن إيجازها فيما يلي: [3]

-يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات، و في هذا الخصوص فإن قيمة الصادرات تتكافأ مع قيمة الواردات.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر, 1994،ص 133.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات النقود و البنوك** ،دار التعليم الجامعي ،2014،ص 189.

[3] سامي عفيفي حاتم، **المرجع السابق**، ص ص 138-139.

-لا نهائية لمرونات عرض الصادرات و الواردات، و بالتالي تكون أسعار السلع القابلة للاتجار دولياً ثابتة، و كذلك أسعار السلع المنافسة.

-افتراض ثبات الدخول باعتبارها معطاة ، و يستمد هذا الفرض تفسيره من الفرض الكلاسيكي لسيادة حالة التوظيف الكامل، و بالتالي يتم إهمال أثر الدخل،

-عدم قيام دول أخرى من أطراف التبادل الدولي بانتهاج أي اجراءات مضادة يكون من شأنها إبطال مفعول سياسة تغير الصرف في الدول قيد البحث .

-إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض و طلب الصادرات و الواردات مكانة متميزة في التحليل الاقتصادي لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار تحسن الميزان التجاري الناشئ عن تغير سعر الصرف؛ مع افتراض ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و الطلب على الواردات؛

-افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف) ، و يفسر منهج المرونات هذا الفرض بوجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي، فإذا ارتفع سعر الصرف عن المستوى التوازني لأي سبب من الأسباب، فإن ذلك الارتفاع لن يستمر طويلاً، حيث أن ارتفاع سعر الصرف سوف يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي و انخفاض الكميات المطلوبة منه، مما يؤدي إلى حدوث فائض في عرض الصرف الأجنبي، و من ثم يؤدي إلى عودة سعر الصرف إلى الوضع التوازني.

استنادًا إلى هذه الفروض، فإن منهج المرونات يوضح كيف يؤدي إتباع الدولة لسياسة غير سعر الصرف إلى إحداث التصحيح المطلوب في الميزان التجاري في ضوء شرط مارشال – ليرنر.

يعتبر منهج المرونات وفق هذه الافتراضات نموذجا للميزان التجاري، فالعجز في الميزان دلالة على زيادة مدفوعات الواردات و التي تمثل الطلب على العملة الأجنبية، في حين زيادة حصيلة الصادرات و التي تمثل مصدر عرض العملة، و الغرض من تخفيض قيمة العملة المحلية هو

تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات و ذلك مع مراعاة زيادة حصيلة الصادرات و التقليل من فاتورة الواردات من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الميزان التجاري .

ثالثا :صياغة نظرية أسلوب المرونات

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال–ليرنر، و إظهار مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات.

و لاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي: [1]

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري و هو عبارة عن الفرق بين الصادرات و الواردات بالعملة الوطنية.

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و تعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \qquad (1)$$

حيث:ΔX : التغير في الصادرات. ΔP : التغير في سعر الصرف.

و تعني القيمة e_x: قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة. و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

و إذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \qquad (2)$$

[1] محمد راتول ، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، جوان 2006 ، ص234 .

e_m: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و تعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \quad (3)$$

حيث: ΔM : التغير في الصادرات. ΔP : التغير في سعر الصرف.

و تعني القيمة e_m : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

و إذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \quad (4)$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP و بالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad (5)$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغير رياضيا (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (M + \frac{dM}{dP}P) \quad \text{أو :}$$

بإخراج M عامل مشترك نجد :

أو :

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - (1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M})) \quad (6)$$

و حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي : $B=X-MP=0$ أو $X=MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \quad 7$$

بتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \quad 8$$

و تعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \quad 9$$

و يعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$e_x + e_m > 1$ و هو شرط مارشال–ليرنر.

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

و في حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

و عليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي أنه يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح و هو الشرط الأساسي لمارشال– ليرنر. « و هو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض» فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها و عند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، و الأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي و صادرات الدولة و مرونة

الطلب الوطني على الواردات. فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.[1]

رابعا :منحى J

إنّ التخفيض حتى و إن تحققت شروطه، لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهورا في وضعيته أولا، و بعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني j .

-يوصف المنحى j بالمسار الزمني الذي يتبعه الميزان التجاري (الحساب الجاري)، استجابة لتعديلات في سعر الصرف ، فبعد الشهور القلائل من تخفيض قيمة العملة ، فإن حجم كل من الصادرات و الواردات يعكس قرارات تعتمد على الصرف القديم ، حيث يتم تقديم الصادرات و الواردات قبل عدة شهور . فالأثر الوحيد لتخفيض قيمة العملة هو زيادة الأسعار ، و من ثم قيمة الواردات قبل التعاقد مقوّمة بالعملة المحلية ، في حين أنّ أسعار الصادرات لا تتغير ، و لذا فإن الميزان التجاري يتدهور و يمثل ذلك بالجزء المتجه للأسفل من المنحنى j و يتحسن الحساب الجاري فقط بعد استجابة التجارة للتغير في أسعار النسبية و يمثل ذلك بالجزء المتجه للأعلى من المنحى j .[2] و يمكننا تفسير أثر التخفيض بشكل منحى(J) كما يلي :

مع العلم أن لعملية تخفيض سعر القيمة الخارجية للعملة الوطنية عاملين أساسين ، العامل السعري ، و بالتالي عند القيام بالتخفيض يبرز دور المرونات في تفسير الأثر السعري ، و ذلك بتغير أسعار الصادرات و الواردات بحيث تصبح أسعار الواردات بعد التخفيض مرتفعة مقومة

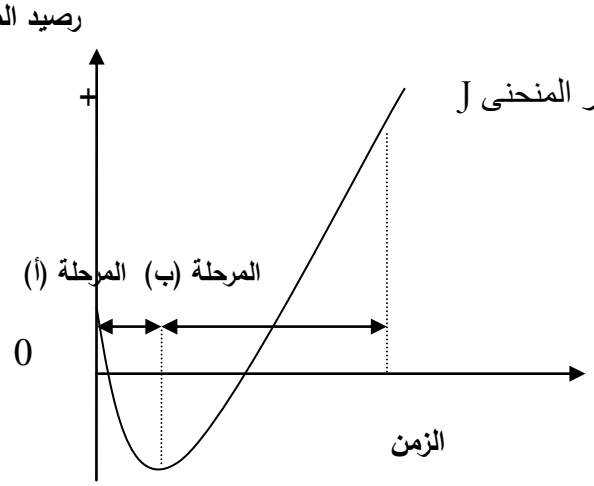
---

[1] محمد *راتول*، **تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**،مداخلة ضمن فعاليات *الملتقى* الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف،الجزائر،ص *339*.

[2] مورد خاي كريانين ، **المرجع السابق** ، ص ص 257-258.

بالعملة الوطنية ، بينما تعرف قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية انخفاضا و هكذا يتم التصدير بأقل الأسعار و الاستيراد بالأسعار المرتفعة مما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري في المرحلة (أ) في المنحى J كون أن الانتاج المحلي يعتمد على المواد الأولية المستوردة .[1]

الشكل (02-02):أثر المنحنى J



المصدر: زواوي حبيب، **المرجع السابق**، ص ص204-205.

أما فيما يخص العامل الكمّي ، فإنّ الطلب على السلع المستوردة يقلّ نظرا لارتفاع أسعارها بعد التخفيض، بالمقابل يرتفع الطلب على السلع المحلية من الشركاء الأجنبيين للتصدير نظرا لانخفاضها في الأسواق الأجنبية ، وهكذا تقوم الدولة بالتصدير أكثر مما تستورد ، مما يساعد على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري في المرحلة (ب) من المنحنى J.

خامسا:الانتقادات الموجهة لنظرية أسلوب المرونات

بيّن العديد من الاقتصاديين أنّ الشروط التي تقوم عليها نظرية المرونات ليست ملائمة في حالة استهداف معالجة الاختلال الدائم في الميزان التجاري، باستخدام التخفيض، و قد وجهوا لهذا المدخل انتقادات أخرى دارت أهمها فيمايلي :

---

[1] زواوي حبيب ،**أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية –لدراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2007)** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الثامن ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،2010،ص204.

-يتمثل الانتقاد الأساسي الذي يواجه منهج المرونات أو ما يعرف بشرط مارشال لينر في أن هذا المنهج يركز على مرونات الطلب سواء في ذلك الطلب الداخلي على الواردات أو الطلب الخارجي على الصادرات ، بينما يتجاهل منهج المرونات العرض و يفترض أنه لا نهائي ، كما أنّ تحليل منهج المرونات يتجاهل كلّية الآثار التي قد يحدثها التخفيض على المستوى العام لأسعار الدولة التي قامت بالتخفيض .

-يفترض المنهج ضمنيا بقاء أثمان الصادرات ثابتة مقومة بالعملة الوطنية للدولة المخفضة عقب التخفيض و هذا الفرض يتحقق عندما تكون مرونة عرض الصادرات لا نهائية ، فإذا لم تكن مرونات العرض كافية بدرجة كبيرة يعد الامر كافيا لكن غير ضروري لاستقرار التوازن في سوق الصرف و من ثم تحقيق الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات .

- يلاحظ أيضا على منهج المرونات التقليدي أن التحليل الذي يقوم به ينطبق فقط على الوضع الذي يكون فيه الميزان متوازنا و هذه حالة نادرة جدا ، فالغالب أن يكون العجز في ميزان المدفوعات ، كما يؤخذ على هذا المنهج أنه يقوم على افتراض توافر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق حيث لا يمكن التسليم بهذا الأمر الذي ازدادت فيه حركات التجارة و صور الرقابة على الصرف بشكل هائل وبالتالي فإن صور أخرى من المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة أصبحت هي السائدة في الوقت الحاضر. [1]

و خلاصة ما تقدم هو آلية مدخل المرونات في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض قيمة العملة الخارجية ، و قد تعرضت للانتقادات بسبب الفروض التي قامت عليها لا سميا توافر المنافسة الكاملة في السوق و التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كما أن هذا المنهج

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000 ، ص ص 55-62.

يعطي أهمية كبيرة للتوازن الخارجي (سعر الصرف ، ميزان المدفوعات) على حساب الاستقرار الداخلي (الأسعار ، النفقات). لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهمية البالغة لطريقة هذا المدخل في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض، الذي يعتمد على معيارين حاسمين و هما المرونة السعرية للطلبين الخارجي على الصادرات و الداخلي على الواردات . و يكون عادة أثرها في المدى الطويل، لأن المرونات تكون أكبر منها في الأجل القصير.

المطلب الثاني :مدخل الاستيعاب

إنّ الدعامة الأولى لمقاربة الاستيعاب كتابات Meade 1951 عن ميزان المدفوعات بينما يعود الفضل في استخدام مصطلح الاستيعاب لأول مرة إلى S, Alexander سنة 1952و يرتكز هذا المنهج على الميزان التجاري و يهمل كلا من سوق النقد و تدفقات رأس المال و يتشابه في ذلك و مقاربة المرونات و تعد هذه المقاربة منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على الأفكار الكينزية ، و سنحاول في هذا المطلب عرض مختلف فرضيات النموذج و صيغته الرياضية بالإضافة إلى أهم الانتقادات الموجهة له .

أولا :فرضيات النموذج

يستند منهج الاستيعاب (يطلق عليه أيضاً منهج الامتصاص) على مجموعة من الفروض الأساسية، و التي يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

-افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكاملة (البطالة) على نطاق واسع، لتشمل جميع الدول تقريباً.

-فرض سريان قانون ثبات النفقة (أو الغلة) في العملية الإنتاجية.

---

[1] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي و معدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006 ، ص16 .

–ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية و في مقدمتها أسعار السلع و الأجور النقدية و أسعار الفائدة.

–تعتمد الصادرات على الإنتاج الجاري، و ليس على المخزون.

–وجود كميات مناسبة من الاحتياطيات النقدية الدولية المكونة من الذهب و الصرف الأجنبي و حقوق السحب الخاصة.

–استبعاد كافة عناصر رأس المال من التحليل و التركيز فقط على بنود الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

و في إطار هذه الفروض بدأ ألكسندر تحليله لمنهج الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكينزي.

ثانيا :تقديم النظرية

على وفق مفهوم الامتصاص (الاستيعاب) يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما و بين المدفوعات الكلية أو (الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية) . و بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي و الانفاق القومي لاقتصاد ما ، و معنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الامتصاص يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع و ما يستوعبه من هذا الإنتاج ، و بهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الانفاق القومي يزيد عن الدخل القومي ، و العكس صحيح في حالة الفائض أي أنّ الدخل القومي يزيد عن الإنفاق الوطني .

من المعلوم أن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ بسبب الاختلال بين الدخل المحلي و الانفاق لذلك فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن اختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرقاً بين الناتج المحلي و الإنفاق المحلي (الاستيعاب).[1]

---

[1] هجير عدنان زكي أمين ، **المرجع السابق ، ص 247.**

و يمكن التعبير عن النموذج بالمعادلة التالية :[1]

$$\mathbf{Y}=C+I+G+(X-M)$$

$$\mathbf{B}=X-M$$

$$\mathbf{A}=C+I+G$$

$$\mathbf{B}=Y-A$$

حيث إن :

B : رصيد ميزان التجاري

X : الصادرات

M : الواردات

y : الناتج الوطني

A :الامتصاص أو الاستيعاب

نستنتج من هذه المعادلة أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني و الاستيعاب

$$\mathbf{B}=Y-A$$

و طبقا لهذه المعادلة فإن رصيد الميزان التجاري بميزان المدفوعات يكون سالبا ($B\leq 0$) عندما تستهلك الدولة أو تستوعب من السلع و الخدمات في الاستهلاك و الاستثمار و النشاط الحكومي أكبر من دخلها الحقيقي كما أن رصيد الميزان التجاري بميزان المدفوعات يمكن أن يتحسن إذا ازداد الدخل الوطني بينما يزيد الاستهلاك أو الاستيعاب بمقدار أقل أو يبقى ثابتا أو ينخفض ، أو إذا انخفض الاستيعاب بينما ينخفض الدخل الوطني بمقدار أقل أو يبقى ثابتا.[2] فمثلا من المعادلة

---

[1] علي عبد الرضا حمودي ، **المداخـل الحديثـة فـي تصحيـح اختـلال ميزان المدفوعات** ، نشرية صادرة عن المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010 ،ص 8.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله ، **المرجع السابق** ، ص43.

السابقة إذا ازداد الدخل (y) عن الاستيعاب (A) فإن ميزان الحساب الجاري سيحقق فائضا هو الفرق بين (y) و(A) ، أما إذا ازداد الاستيعاب على الدخل فإنه سيحقق عجزا في الحساب الجاري هو الفرق بين (A) و (y) و يترتب عن هذه المعادلة المبدأ الذي يقول بإمكانية تخفيض عجز في الميزان التجاري بتخفيض الاستيعاب بالنسبة للدخل أو زيادة الدخل بالنسبة للاستيعاب و تعرف هذه العلاقة باسم "نظرية الاستيعاب" .[1]

ثالثا : الانتقادات الموجهة لمنهج الإستيعاب.

يمكن إيجاز أهم الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب كما يلي :[2]

1-عدم وضوح أثر رفع معدل الصرف على الدّخل ، حيث يرتبط هذا الأثر بمدى تحقق شرط مارشال لينر من عدمه ، و إذا تحقق هذا الشرط فإن الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي إلى تخفيض الدخل و لو افترضنا زيادة الدّخل فإن تأثيره على ميزان التجارة يتسم بعدم الوضوح نظرا لاعتماده على الميل الحدي للاستيعاب ، و يحتمل أن يكون هذا الأخير أكبر من الواحد في الأجل القصير ، و بالتالي لا يمكن التعرف ما إذا كانت الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى تحسن أم تدهور الميزان التجاري.

2-عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الاستيعاب ، فإذا كان أثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب ، فإن آثارا أخرى من شأنها تقليل أو زيادة الاستيعاب ، و تزداد الأمور تعقيدا إذا ما أخذنا في الاعتبار حدوث هذه الآثار المختلفة في أوقات مختلفة ، ناهيك عن تفاوت أهمية هذه الآثار بين الاقتصادات المختلفة.

---

[1] سمير فخري نعمة ، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات** ،دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 145.

[2] نشأت الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، **المرجع السابق**، ص20.

و خلاصة القول أنه يصعب تحديد أثر رفع (خفض) معدل الصرف على الدخل و/ أو الاستيعاب و بالتالي على الميزان التجاري.و أخيرا يعتبر منهج الاستيعاب نموذج التوازن الاقتصاد الكلي العام بمعنى تركيزه على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل الوطني و الإنفاق الوطني مع إهمال دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

المطلب الثالث: المدخل النقدي

يتناول المنهج النقدي مشكلة العجز و الفائض في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام و الفعال لعرض النقود و الطلب عليها، إذ يبدأ هذا المدخل بتعريف ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية، و إن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد و ليس اختلال تدفق و سنتناول في هذا المطلب بالتفصيل مختلف جوانب هذه النظرية .

أولا : تقديم النظرية

بناءا على المدخل النقدي ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية، و الاختلال فيه يكون اختلال رصيد و على هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكييفات بين الأرصدة الفعلية و المرغوبة من النقود. يرتكز المدخل النقدي على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد و سوق السلع، فعلى سبيل المثال إذا كان سوق السلع في دولةٍ ما في حالة توازن فإن الاختلال في سوق النقد لديها يؤدي إلى اختلالات في سوق السلع لأن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة لدى الأفراد للاحتفاظ بالنقود مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق و بالتالي انخفاض الطلب على السلع فيتولد بذلك فائض عرض على هذه السلع، في حين يولد الفائض في العرض النقدي و الذي يعني

ضمنيا تناقص الرغبة لدى الجمهور في الإحتفاظ بالنقود ، و بالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية.[1]

و قد جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير آثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره أصحاب هذه المقاربة على أنه ظاهرة نقدية و ليست حقيقية، و تعكس شروط سوق العملة .و قد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف1957 J.J. POLAK و سمي النموذج باسمه" نموذج بولاك"، ثم تمّ التعمق فيه من طرف DORNBOUSH 1973 و MUSSA 1974 وJ.A. FRANKEL et H. JHONSON 1976و يرى أصحاب المقاربة ، أنّ الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، و كذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب و العرض النقديين .حيث أنّ الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، و إمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجز إن لم يتم القيام بعملية التخفيض.[2]

إنّ الفكرة الأكثر فائدة للبناء الذي وضعه النقديون في حالة معدلات الصرف الأجنبي الثابت هي الفقرة التي تبين تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية المحلية (تعني القاعدة النقدية أو تتألف من احتياطات المصارف التجارية و العملة في أيدي الجمهور العام) و هذا بدورها تقرر عرض النقود ، فمن الواضح أنّ الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات لا يحاول

---

[1] Oladipupo and ontaniyohuwo ; **impact of exchange rate on balabce of payment in nigeria , african research review**, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4), Serial No. 21, 2011 ,p80.

[2] Jean-Jaque, EKOMIE et autres , **La dévaluation des francs CFA et l'approche monétaire de la balance des paiements (Le cas de Gabon)**, voir le site: https://idl-bnc.idrc.ca/dspace/bitstream/10625/17277/1/116657.pdf **date consiltation** : 20/02/2016.

توضيح سلوك عناصر أو مكونات ميزان المدفوعات مثل تدفقات التجارة و الخدمات أو رأس المال في المدى الطويل .[1]

ثانيا : فرضيات النموذج

يقوم المدخل النقدي على عدة افتراضات أساسية هي : [2]

-افتراض اقتصاد صغير و مفتوح على العالم الخارجي، و لا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية ، و يمرّ بظروف التوظيف الكامل الكينزية أو يعاني من بطالة هيكلية و انخفاض مرونة العرض الكلي ، و الغرض من هذا الافتراض أنّ الوحدات الاقتصادية لا تستطيع التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة لديها إلا من خلال شراء السلع و الخدمات و الأصول المالية الأجنبية.

-الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، و الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل.

-العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي و آخر أجنبي، و يتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية و بالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

-كفاءة الأسواق الدولية و قدرتها على إلغاء اختلافات أسعار السلع و الخدمات و تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، أو ما يعرف بـ"السعر الواحد في الأجل الطويل"، و افتراض أنّ اختلاف أسعار الفائدة و الأسعار النسبية يظهر فقط في الأجل القصير.

وتقوم تلك النظرية على العلاقات التالية:[3]

دالة الطلب على النقود في الاقتصاد المحلي: $M_d=K.P.Y$

دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الأجنبي: $M_d^*=K^*.P^*.Y^*$

---

[1] محمد صالح القريشي ،**المالية الدولية** ،الطبعة الاولى ،الوراق للنشعر و التوزيع ، 2008،ص 99.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، **المرجع السابق** ، ص ص 348-349.

[3] زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010، **مرجع سابق** ،ص ص 40-41.

التوازن في سوق النقود في الدولتين : $L^*=M^*$, $L=Ms$

قانون السعر الواحد أو تعادل القوة الشرائية: $P=E.P^*$

حيث أن:

M_d: الطلب على النقود M_S: العرض النقدي E: سعر الصرف الأجنبي

Y: الدخل

K: نسبة التفضيل النقدي (*) : تدل على المتغير في الدول الاجنبية

و بإحلال المعادلتين2 ، 1في المعادلة 4 و إعادة ترتيبها فإن:

$$E = \frac{P}{P^*}=(\frac{Md}{Ky})/(\frac{Md^*}{K^*y^*})$$

و بالافتراض انّ K ثابتة :

$$E=(\frac{Md}{Md^*})\ (\frac{y}{y^*})$$

أو

$$\%E=(\%M-\%M^*)-(\%Y-\%Y^*)$$

و يعني ذلك أنّ:

العملة المحلية سوف تنخفض قيمتها عندما يكون العرض النقدي المحلي > العرض النقدي الأجنبي و يكون معدل النمو في الدخل الأجنبيY^* > من معدل النمو في الدخل المحلي Y ، و أنّ العملة المحلية ستزيد قيمتها عندما يكون معدل النمو النقدي المحلي <من نظيره الأجنبي، و إنّ معدل النمو في الدخل الأجنبي أقلّ من نظيره المحلي.

المبحث الثالث : دراسة سياسات سعر الصرف

تمثل سياسة الصرف أهم السياسات الاقتصادية الكلية، نظرا لأنها تشكل مع السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية اقتصاديات البلدان من الصدمات الخارجية و على رأسها تحقيق التوازن في ميزان

المدفوعات فالقرارات التي تتخذها السلطات النقدية فيما يخص أسعار الصرف تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأهداف و الأولويات و الأنماط الاقتصادية المختلفة . و قد تنوّعت و اختلفت الإجراءات التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة النقدية اتجاه سعر صرف عملتها من دولة إلى أخرى ترمي في مجملها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لهذا سنعالج في المبحث الموالي تقديم مختصر حول مفاهيم سياسات سعر الصرف ثم نتطرق إلى دراسة سياسة تخفيض العملة و في الأخير ندرس شروط نجاح هذه السياسة و أثرها على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي .

المطلب الأول : المجال المفاهيمي لسياسات سعر الصرف

تلعب سياسة سعر الصرف دورا هاما في تحقيق الاستقرار الكلي نظرا لعلاقتها المتبادلة مع المتغيرات الاقتصادية ، بحيث تلجأ إليها السلطات النقدية في العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني و تحقيق النمو الاقتصادي و البحث عن التوازن الخارجي و التحكم في التضخم، و الحدّ من الخلل في التوازنات الخارجية لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى ماهية سياسة سعر الصرف ثم نقوم بمناقشة الفرق بين سياسة التخفيض و انخفاض العملة و كذا سياسة رفع العملة و ارتفاعها .

أولا : ماهية سياسات سعر الصرف

1-تعريف سياسة سعر الصرف

إنّ سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل و تميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، [1]و يمكن تعريفها على أنّها " سياسة تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين".[2] فسياسة سعر الصرف هي

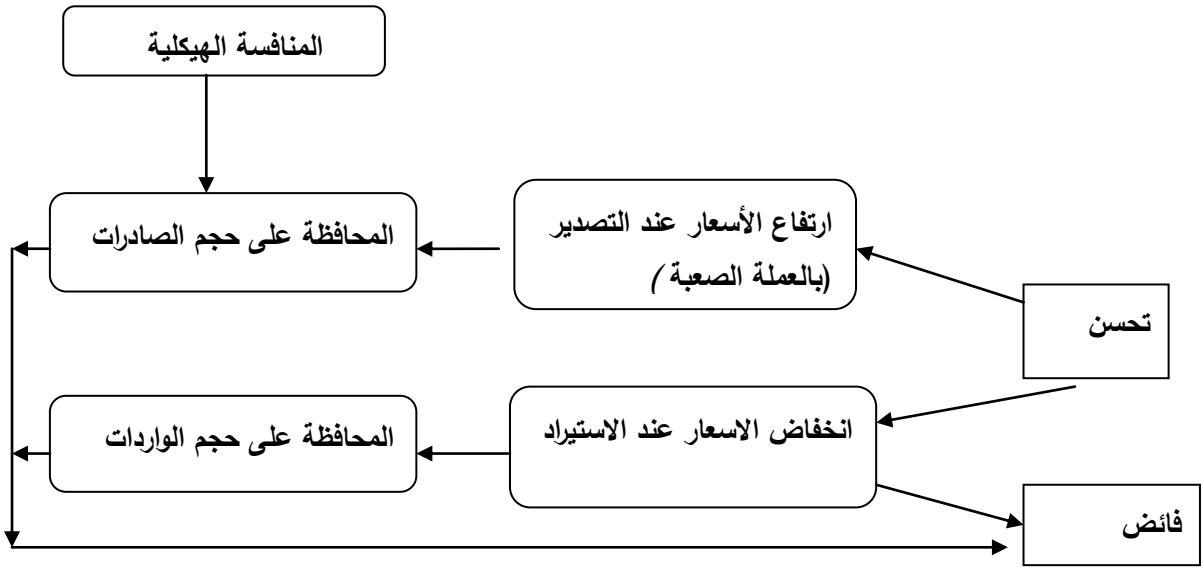
---

[1]Jean pierre faugere, **économie européen**, 2 éme édition, paris, 2002 ,p305.

[2] Jacques Muller, pascal vanohove ,christophvippey, **économie (manuel et application**, 2eme édition. Dunod Rares, 2000,119.

أداة – هامة دون شك – للسياسة الاقتصادية . و يتعين تنسيق استخدامها مع الوسائل الأخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة .[1]

الشكل رقم (02-03): الحلقة المفضلة للعملة القوية



المصدر: قدي عبد المجيد ،" **السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سابق ، ص 132.

2/أهداف سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية و هي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كالتالي:[2]

مقاومة التضخم :حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الإستيراد أثرا إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم، و تتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكّنها من ترشيد أداة

---

[1] بشير حمدوش،" **التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف**"، ورقة بحثية مقدمة لندوة صندوق النقد العربي بعنوان "نظم و سياسات أسعار الصرف"، تحرير :علي توفيق الصادق، علي أحمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أبو ظبي،2002 ، ص259 .

[2] قدي عبد المجيد ،" **السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003 ، ص ص131-132.

الإنتاج في المدى المتوسط، و هذا ما يُمكّن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية بإنتاج سلع ذات جودة عالية و بالتالي تحسن تنافسيتها.

تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي و الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية، و هذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، و بالتالي يقلّ عدد السلع التي يتم استيرادها، و يزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا و السلع التي يمكن تصديرها.

توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فإنّ ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، و عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص إستثماراتها، و الهدف من ذلك تقليل الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية و سعر الصرف للواردات الغذائية...الخ.

تنمية الصناعات المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات ، و في المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات.

ثانيا : الفرق بين سياسة تخفيض و انخفاض قيمة العملة

هناك مشكلة التداخل في المصطلحات ، فعبارة التدهور Dépréciation و كذلك التخفيض Dévaluation و الرفع من قيمة العملةRéévaluation تظهر بكثرة في أي حديث عن التجارة الدولية أو التمويل الدولي و يأخذ التخفيض في العملة مكانه عندما يكون سعر العملات الأجنبية في ظل نظام الصرف الثابت ، يزداد بقرار رسمي ، و عكس التخفيض و هو الرفع Réévaluation أما تغيرات سعر العملات في ظل سعر الصرف المرن فتسمى تتدهور العملة Currency Dépréciation و التحسنAppréciation .تتدهور العملة (في ظل سعر الصرف المرن) عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، و تتحسن العملة لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي. و لمعرفة ما إذا كانت سلعنا أصبحت أرخص أو أغلى من السلع الأجنبية يجب أن نأخذ بالحسبان ماذا حدث هنا و في الخارج و للقيام بذلك ننظر إلى سعر الصرف الحقيقي و الفعلي.[1]

فالانخفاض عبارة عن حركة تلقائية نتيجة توافر بعض الظروف الاقتصادية تؤدي في السوق الداخلية إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في سوق الصرف إذا توافرت بعض الظروف.[2]

لذلك ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملةDévaluation و بين انخفاض قيمتها Dépréciation فالانخفاض يحدث تلقائياً، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات.[3]

أما الجدول التالي يوضح الفرق بين عمليتي التخفيض و الانخفاض :

---

[1] تومي صالح ، **المرجع السابق** ، ص295.

[2] أحمد محمد جاهين ، **سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة،2001،ص 229.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية، **المرجع السابق**، ص167 .

الجدول رقم.(02-01) : الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

التخفيض Dévaluation	**الانخفاض Dépréciation**
هو عبارة عن **عملية** إرادية و مقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، و يتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن **حركة** تلقائية و عفوية، دون تدخل للسلطات النقدية، و إنما يحدث نتيجة لتحركات العرض و الطلب على العملات الأجنبية.
*يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية.
*يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	*قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع و الخدمات الداخلية.
*لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن فيه السلطات النقدية من التدخل في سوق الصرف لتعديله	*يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض و الطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف
*يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة (تقويم) الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب.	*يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العمليات الأجنبية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات محمد أحمد جاهين، **المرجع السابق**،ص ص 229-230.

ثالثا : رفع و ارتفاع قيمة العملة

حيث يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها و عملات الدول الأخرى صعودا و نزولا ، و في الحياة العملية قلّما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها و لكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض العملة كوسيلة للتغلب على بعض المشاكل، و لو أنّ هذا لم يمنع بعض الدول مثل ألمانيا و اليابان و بعض الدول الأخرى في السنوات الاخيرة .

1/ مفهوم رفع و ارتفاع قيمة العملة

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية و شراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، و في هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.[1]

و يعرف رفع قيمة العملة : على أنّه انخفاض سعر الصرف الأجنبي و يتأتى ذلك في حالة زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات أي حينما يزداد عرض الصرف الأجنبي على طلب الصرف الأجنبي، من هنا يعتبر رفع قيمة العملة من الاجراءات الهادمة إلى تخفيض قيمة الفائض في ميزان المدفوعات. و يحدث التجاوب الطبيعي في حالة رفع قيمة العملة إذا أخذ كل من منحنى الطلب على الصرف الأجنبي و منحى عرضه الشكل الطبيعي و يتحقق ذلك عندما يميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع سعر الصرف و جدول العرض

---

[1] عوض فاضل اسماعيل، **تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012 ، ص4.

إلى التغير في اتجاه طردي مع سعر الصرف. [1] و تعتبر هذه العملية معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة حيث تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة.[2]

و يمكننا القول في الأخير أن رفع قيمة العملة الوطنية هو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية ، و غالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية.

المطلب الثاني : دراسة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية

تعتبر سياسة تخفيض العملة من السياسات التي تحظى بأهمية بالغة لدى الدول النامية ،لغرض تسوية العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها من اختلالات كما تسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي فهي تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، و يستعمل هذا الاجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة أخرى، و لهذا سنحاول في هذا المطلب التعرض لماهيتها و الأسباب التي تدفع السلطات إلى انتهاج هذه السياسة .

أولا: مفهوم التخفيض في قيمة العملة

يعرف تخفيض قيمة العملة " أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات، و معنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف للعملة و يخفض قوتها الشرائية في الخارج".[3] و يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة العملة النقدية الوطنية المقومة بالوحداتال نقدية الأجنبية و يقصد بتخفيض سعر الصرف سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي** ، الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , مصر، 2000 ، ص 221.

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر،عمان ،1999 ، ص154.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية** ، لبنان، 2003 ،ص192.

إلى الذهب أو لم يتخذ. و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية المقومة بالعملات الوطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[1]

كما تعتبر عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة بمثابة زيادة في سعر الصرف ، ما يعني رفع سعر العملة المخفضة بالنسبة للعملات الأجنبية .[2]

و من خلال هذا المثال البسيط سنحاول توضيح كيفية تخفيض قيمة عملة كالتالي :[3]

فإذا كان لدينا :1 $=109.52 da و قمنا بتخفيض قيمة الدينار ب 10% يصبح لدينا سعر الصرف الجديد:

$$1\ \$=109.52+10.925=120.472\ da$$

حيث نسبة التخفيض تقدر ب $109.52\times10\% = 10.952$

و يكون التخفيض في قيمة العملة الوطنية إما بطريقة مباشرة من خلال التدخل المباشر من قبل السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها مقارنة بالسعر الرسمي الثابت و هذا ما يحدث في الدول التي تتبع نظام الصرف الثابت، و إما بطريقة أخرى غير مباشرة و يكون ذلك من خلال قوى العرض و الطلب أو اتباع سياسات و اجراءات نقدية و مالية. و في الحياة العملية غالبا ما تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية و بالأخص مشاكل الميزان الحسابي .[4]

---

[1] زينب حسين عوض، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار القدح للطبع و النشر،الاسكندرية ، مصر،2003، ص ص303-304.

[2] زواوي عبد الحبيب ، **المرجع السابق** ، ص 203.

[3] **تم إعداد المثال من طرف الباحث اعتمادا على بيانات العملة الواردة في الموقع الالكتروني: http://www.xe.com/ar/ بتاريخ 2016/04/21 على سا 21.30.**

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية** ،الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2004،ص100.

و تتجلى أهمية سياسة تخفيض العملة في أنها تعد بمثابة إحدى الوسائل المتاحة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها من أجل تشجيع الصادرات و الحد من الواردات و ذلك من أجل تقليل فجوة النقد الأجنبي و من ثم علاج الاختلال بالعجز في موازين مدفوعاتها ، دون الحاجة إلى اتباع سياسة انكماشية في الداخل و تخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي أو المستوى العام للأسعار فيها.[1]

ينتج عن تخفيض قيمة العملة أثرين هامين، أحدهما يتعلق بسعر الواردات و الصادرات ، أما الآخر فيتعلق بهما و يمكن القول أن أهداف تخفيض قيمة العملة تنقسم إلى ثلاثة أهداف رئيسية خلال الفترات التالية:[2]

-**في المدى القصير**: تقليل و معالجة العجز في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات تقل مقارنة بقيمة الصادرات و منه تسجيل رصيد موجب في الميزان التجاري

-**في المدى المتوسط** : زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية

-**في المدى الطويل** : تسجيل أرصدة موجبة من إحتياطات الصرف الأجنبي تستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية.

ثانيا: أسباب تخفيض قيمة العملة

هناك أسباب عديدة لتخفيض العملة يمكن أن نبرزها فيما يلي :

التخفيض هو قرار سياسي اقتصادي و الذي يهدف إلى التصحيح الإرادي لقيمة سعر الصرف لتعديل اختلال التوازن الأساسي، هذا ما ذهب إليه الباحث (لافون- 1982) و من جملة الأسباب

---

[1] محمد زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1966، ص ص 141-143.

[2] Dominique Plihon, « **les taux de change** », edition la découverte, paris, 2001,p34.

التي تستدعي تخفيض قيمة العملة ما يلي: [1]

-تقليص كمية الواردات و الحفاظ على سير السوق و إقامة صناعة احلالية للاستيراد، و الذي ينجر عنه تغيير مسار الاستثمار نحو قطاعات لا تعود بأية فائدة، و يكون إذًا توزيع هذه الموارد على حساب الصناعات الموجهة للتصدير.

-اتخاذ الإيداعات الموجهة للاستيراد كإجراء تكميلي لتقليص حجم القروض، ذلك أن العملية تتم عن طريق رفع تكاليف الواردات و تقليص سيولة المستوردين.

-دعم الصادرات يدفع إلى زيادة تدفق السلع و الخدمات إلى الخارج، و هو إجراء منطقي و معقول بالنسبة للشركاء التجاريين إذا كان للإجراءات التجارية أثرا أكبر و أسرع على التوازن الخارجي من إجراءات تعديل الطلب، فإن هذه الإجراءات لا تكون كافية لتصحيح الاختلال، إذًا يجب أن تصحب بسياسة الاستقرار الداخلي.

-إنّ تحسين الحساب الجاري و إزالة الخلل فيه هو السبب الرئيس وراء اتباع هذه السياسة ، و تفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى. الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى ، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد و تنخفض استيراداته من السلع الأجنبية.

-الارتباط بكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرّئيسية .

---

[1] مقراتي عبد العزيز، **سياسة سعر الصرف و أثره على بنية التجارة الخارجية -حالة الجزائر- دراسة نظرية و قياسية**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،العدد الثامن ،جامعة البليدة 02، ديسمبر 2008،ص ص 218-219.

–تنشيط القطاعات التصديرية و باقي القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و ذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى ، فإن القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة

سواء من ناحية استغلال الطاقة الانتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة .[1]

و بالايجاز يمكن القول أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها هو العجز في ميزان المدفوعات أو أحد مكوّناته .

المطلب الثالث : شروط و آثار سياسة تخفيض قيمة العملة

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنّ تقلبات سعر الصرف و خاصة تلك المتمثلة في تخفيض قيمة العملة تؤثّر على العديد من المتغيرا ت الاقتصادية خاصة الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص و الحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها و بالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري و أنّ نجاح هذه العملية يتوقف على توافر مجموعة من الشروط ، كما قد يؤدي التخفيض إلى تأثر على المستوى العام للأسعار و الموارد العاطلة و المديونية و غيرها و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب .

أولا : شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة

إنّ نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

–فهي تتوقف على مرونة الإنتاج الداخلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير، و هل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تجاري انخفاض سعر الصرف .

---

[1] صبحي حسون الساعدي ، إياد حماد عبد ،**أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة** ، مجلة جامعة الأبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد7 ،2011،ص 91.

-كما يتوقف على مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من سلع و خدمات قابلة للتصدير ، و هل يتزايد هذا الطلب بنسبة تتمشى مع تخفيض سعر الصرف ، و كان مارشال و بعده لينر قد وضعا مبدأ أنّ التخفيض يحسن ميزان المدفوعات إذا كان مجموع مرونة الطلب إكبر من الواحد صحيح .

-تتوقف نجاح عملية تخفيض العملة كذلك على مرونة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد ، و هل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي .[1]

-ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية، و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

-عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدي.[2]

و على الرغم من ذلك فإن اجراء التخفيض اجراء غير مضمون فهو أي كان نجاحه إجراء مؤقت و نتائجه مؤقتة كما أن هذا الاجراء قد يؤدي لتدابير ممثالة من دول أخرى فقد تلجأ إلى ما يسمى بسباق التخفيض أو التنافس على التخفيض .[3]

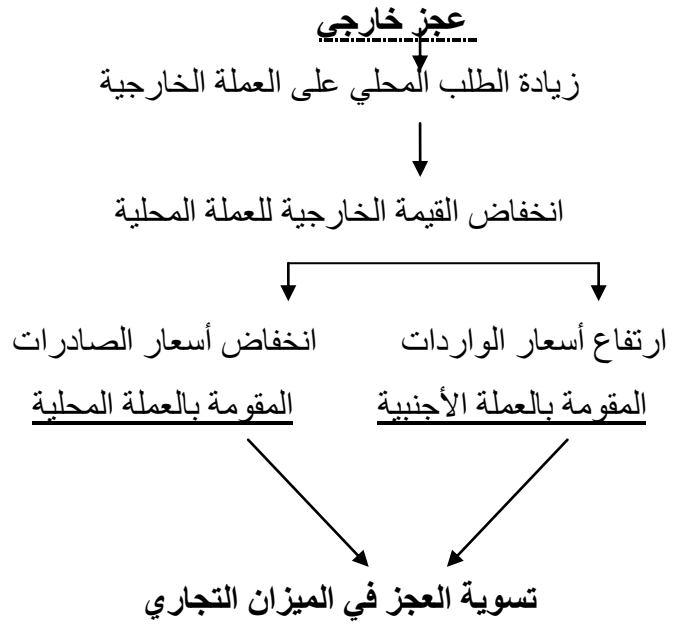
شكل رقم (02-04):شكل يوضح تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة .

---

[1] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية ،2007 ، ص ص 260-261.

[2] عبد المجيد قدي ،**المرجع السابق**،ص ص 134-135.

[3] مجدي محمود شهاب ، **المرجع السابق** ، ص 261.



Source :Alain samuelson,**Economie Internationale Contemporaine « aspects réels et monétaires »,**,Presses Universitaires Grenoble, pris,1991, p154.

ثانيا: آثار سياسة تخفيض العملة

الهدف من التخفيض هو إزالة أو تقليص العجز التجاري و هذا يؤدي بنا إلى حركة مزدوجة تكمن في تقليص الواردات و زيادة الصادرات ، إذا افترضنا أن التخفيض لا يغير من أسعار السلع المصدرة و المستوردة (مقومة بعملتها الوطنية) فما تأثير هذا التخفيض على قيمة الصادرات و الواردات ؟ إن انخفاض سعر الصرف معناه بالنسبة للوطنيين ارتفاع سعر الواردات الأجنبية إذ يضطر الداخل الآن إلى دفع عدد أكبر من الوحدات النقدية الوطنية للحصول على الوحدات النقدية الأجنبية ، أما بالنسبة للخارج فالتخفيض معناه أن ثمن الصادرات المحلية قد نقص .

1/أثر تخفيض العملة الصادرات

-أمّا من ناحية الصادرات فإنّ التخفيض يؤدي (الا في حالة كانت مرونة الطلب الخارجي صفرا) إلى زيادة حجمهما ، و لكن ليس معنى هذا زيادة قيمتها حتما (بالعملة الأجنبية) إذ أنّ أسعارها (بالعملة الاجنبية) تنخفض بانخفاض سعر الصرف و على ذلك فإن لم تكن مرونة الطلب

الخارجي أعلى من الواحد فإن قيمة الصادرات لا تزداد ، بل و قد تنقص إذا كانت مرونة الطلب عليها أقل من الوحدة .[1]

-فمن الواضح مثلا أنه يتميز الطلب الأجنبي على الصادرات بضآلة المرونة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (و بالتالي انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملات الأجنبية) بالتأثير على كمية الصادرات و بالتالي على الايرادات ، و على العكس حيث يتميز الطلب الأجنبي على صادرات الدولة بدرجة عالية من المرونة يؤدي إلى الارتفاع اليسير في سعر الصرف الأجنبي (و بالتالي انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملات الأجنبية) إلى زيادة كمية الصادرات و قيمتها كل هذا بشرط ألا يتميز عرض الصادرات بضآلة المرونة ، إذ لا يتمخض ارتفاع سعر الصرف الأجنبي عندئذ عن ارتفاع محسوس في ايرادات الدولة من الصرف الأجنبي نظرا لتعذر زيادة إنتاج الزيادة التي يعتد بها . [2]

2/ آثار تخفيض العملة على الواردات

-إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الواردات (إلا إذا كانت مرونة الطلب الداخلي صفرا و بالتالي إلى تخفيض قيمتها (مقومة بالعملة الأجنبية). و يلاحظ هذا الشأن إذا كان الطلب الداخلي غير مرن فإنّ التخفيض يؤدي إلى زيادة المعروض من العملة الوطنية طلبا للعملة الأجنبية لا إلى إنقاصه ، أمّا إذا كان الطلب متكافئ المرونة فإنّ حجم المعروض يبقى على ماهو عليه ، هذا بينما نجده ينخفض إذا كانت المرونة أعلى من الواحد صحيح. .[3] و من الواضح أيضا أنه يتميز الطلب على الواردات بدرجة عالية من المرونة يؤدي إلى الارتفاع اليسير في سعر

---

[1] عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ،2005، ص ص 182-183.

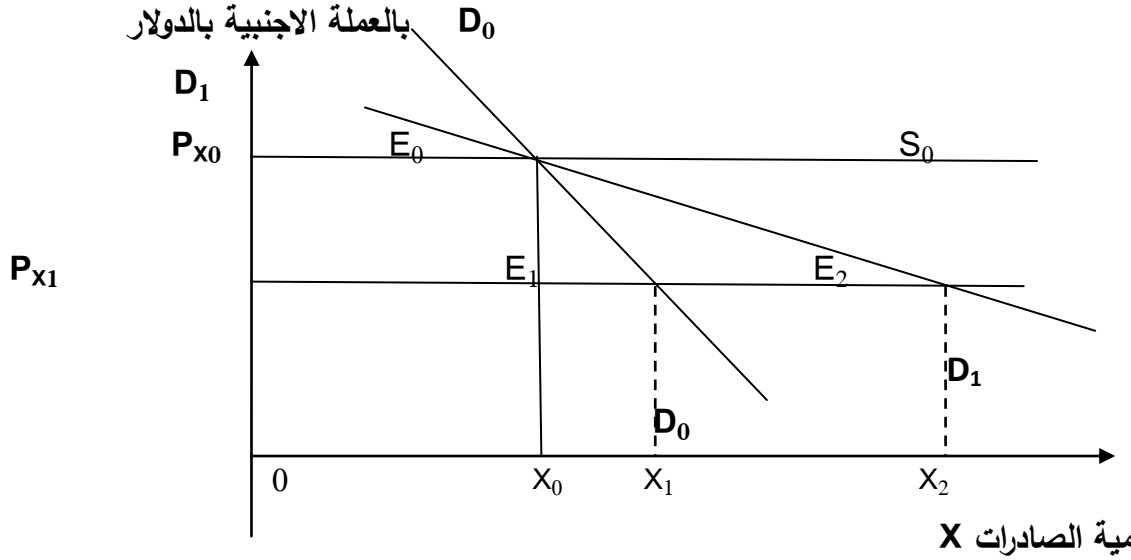
[2] زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،دون سنة النشر ، ص 157.

[3] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ،2005، ص ص 182-183.

الصرف الأجنبي (و بالتالي في اسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية) إلى انخفاض يعتد به في قيمة الواردات . و العكس حيث يتصف الطلب الوطني على الواردات بضآلة المرونة يقل ما يزاوله ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من تأثير على كمية الواردات ، و بالتالي على المدفوعات .[1] و حتى يمكن توضيح كيف تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة على زيادة المتحصلات من الصادرات و تخفيض المدفوعات على الواردات من أجل تعديل العجز في الميزان التجاري فإننا نفترض ثبات مستوى الدخل و تكاليف الإنتاج (أو الأسعار المحلية) و كذلك نفترض أن مرونة العرض لا نهائية أي أن العرض من الصادرات و الواردات تام المرونة .

هنا يمكن توضيح أثر تخفيض العملة على حصيلة الصادرات و المدفوعات عن الواردات في ظل وجود طلب مرن و طلب غير مرن على الصادرات و الواردات ، و فيما يتعلق بأثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات فإنّ الشكل التالي يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات .[2]

الشكل ر قم(02-05):اثر تخفيض العملة على متحصلات الصادرات في ظل اختلاف مرونة الطلب



المصدر: محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ،مرجع سابق، ص 57.

---

[1] زكي شافعي ، **المرجع السابق** ، ص 157.

[2] محمود عبد الرزاق ، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،2010-2011، ص 56.

يلاحظ أنه قبل تخفيض قيمة العملة يتحدد سعر صرف الصادرات عند تقاطع منحى الطلب على الصادرات غير المرن D_0D_0 و المرن أيضا D_1D_1 مع منحنى العرض منها S_0 و الذي يظهر كخط مستقيم لأنّه تام المرونة في النقطة E_0 و بذلك يكون سعر PX_0 و كمية الصادرات X_0 و قيمة المتحصلات في مساحة الشكل الرباعي $0PX_0E_0X_0$ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية و بهذا انخفض السعر من PX_0 الى PX_1 مما ترتب عنه زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات $0X_0$ الى $0X_1$ في ظل الطلب غير المرن إلى $0X_2$ في ظل الطلب المرن على الصادرات . و من الواضح أن ذلك أدى إلى زيادة المتحصلات من الصادرات في حالة الطلب المرن $0PX_1E_2X_2$ أكبر من المتحصلات على الصادرات في حالة الطلب غير المرن $0P_1E_1X_1$ هذا بالنسبة لتأثير مرونة الطلب على حصيلة الصادرات أما لكي ينتج تخفيض قيمة العملة على التعديل التجاري لابدّ أن تكون حصيلة الصادرات بعد تخفيض قيمة العملة أكبر مما كانت عليه قبل تخفيض قيمة العملة. و يعتمد ذلك على مرونة الطلب على الصادرات فإذا كان الطلب على الصادرات غير مرن (أي المرونة أقل من واحد صحيح) فإنه لن يحدث تحسن في حصيلة الصادرات و سيحدث تدهورا في موقف الميزان التجاري .

أمّا إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد صحيح فتظل حصيلة الصادرات كما هي عليه أمّا في حالة الطلب المرن على الصادرات (أي المرونة أكبر من الواحد صحيح) فإنّ حصيلة الصادرات سترتفع و يحدث تحسن في الميزان التجاري .[1]

و هكذا يقتضي الحكم على مدى كفاءة تخفيض سعر العملة الوطنية (أي ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي) في تحسين مركز مدفوعات الدولة الخارجية بدراسة درجات مرونة العرض و الطلب جميعا على التفصيل المتقدم ، على أنه من المعروف، بفرض ارتفاع درجتي مرونة العرض يؤدي

[1] محمود عبد الرزاق ،**المرجع السابق**، ص 57.

تخفيض سعر العملة الوطنية إلى تحسين مركز المدفوعات طالما يزيد مجموع مرونة طلب العالم على صادرات الدولة و مرونة طلبها على الواردات عن الواحد (أي الواحد صحيح). [1]

3/ آثار سياسة تخفيض على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

ا-**أثر تخفيض العملة على مستوى الأسعار المحلية:** يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة ، و إذا كان جزء كبير من المنتجات المستوردة يدخل في قائمة الاستهلاك اليومي للأفراد مثل المواد الغذائية و المشروبات أو المواد الضرورية الأخرى مثل الأدوية، فإن التخفيض سيجلب معه نفقات المعيشة.

كما أنّ أسعار المستوردات من سلع وسيطة كالمواد الخام الأولية سترتفع أيضا، و هذه السلع تدخل عادة في مستلزمات الإنتاج في الصناعات المحلية، و بالتالي فإن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف إنتاج هذه الصناعات، و سيؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع أسعار هذه السلع ، كما أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحول جانب من الطلب المحلي على السلع المستوردة إلى السلع المحلية البديلة بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي على الصادرات (إذا كان الطلب مرنا) و بالتالي فإن حجم الطلب على المنتجات المحلية سيتجه نحو التزايد. [2]

ب-أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال: من ضمن الأسباب الرئيسية و المهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، و يتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض أو للبحث عن الأرباح.

---

[1] زكي شافعي ، **المرجع السابق** ، ص 157.

[2] عادل محمد علي العلي ، **أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير ،كلية الدرسات العليا ،الجامعة الأردنية ،1998، ص ص 80-81.

ج-أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا أو مدينا:

أ- في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً، فإنّه إذا استلم هذا البلد الدائن قروضه و فوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا إستلم هذا البلد قروضه و الفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه و لا يتأثر في هذه الحالة.

ب- عندما يكون البلد المخفض لعملته مديناً، و دفع ديونه و الفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإنّ عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، و ذلك لأنه سيدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادًا لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سيدفع نفس المقدار من الديون و الفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها و يستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض. [1]

د-الأثر على الأجور و القدرة الشرائية : في المرحلة الأولى يكون لتخفيض العملة الوطنية أثرا سلبيا على المؤسسات ، حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية نتيجة ارتفاع سعر المواد الوسيطية المستوردة ، لكن في مرحلة لاحقة سترتفع القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية عن طريق الفعالية الاقتصادية في زيادة الإنتاج للتصدير، أما بالنسبة للأفراد فإن الآثار تكون سلبية و تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر و بالتالي نقص في الطلب الفعال ، و تتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل عبأين : زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج ، و ارتفاع

[1] صبحي حسون الساعدي، **المرجع السابق** ، ص 92.

أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسطية من الخارج ، هذا العبأ سيكون ثقيلا في غياب سياسة اقتصادية تحد من الأثر السلبي.[1]

الأثر على الموارد العاطلة : إذا كان البلد الذي يقوم بتخفيض سعر الصرف عملته لديه موارد عاطلة أو غير مستعملة ، فمن المتوقع أن يؤدي تخفيض سعر الصرف ، و ما يصاحبه من زيادة في الطلب الخارجي على الصادرات إلى زيادة الدخل و العمالة في الصناعات التصديرية و كنتيجة لأن المتحصلات من زيادة الزيادة في الدخل سوف تنفق على الاستهلاك ، فإن تشغيلا إضافيا سوف يتم خلقه في صناعات السلع الاستهلاكية .

و من ثم سوف تنتشر الزيادة المبدئية في الدخل و العمالة من صناعات التصدير إلى صناعات أخرى محلية مما يؤدي إلى حدوث زيادة أخرى في العمالة و الدخل في صناعات السلع الاستهلاكية ، و في قطاعات التصدير و ذلك وفقا لمضاعف التجارة الخارجية المؤلوف . و هكذا فإذا كان لدى البلد المخفض موارد عاطلة وقت اجراء التخفيض فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني .[2]

الأثر على معدل التبادل التجاري : قد يتمخض عن التخفيض تدهور معدل التبادل الدولي بما يترتب عن ذلك من انخفاض الدخل الوطني الحقيقي و تدهور مستوى الرفاهة الاقتصادية ،[3]و يعرف معدل التبادل التجاري بأنه العلاقة أو النسبة بين أسعار صادرات الدولة و أسعار وارداتها ، حيث يغلب الاعتقاد أن تخفيض سعر الصرف يؤدي في الغالب إلى تدهور معدل التبادل الدولي

---

[1] مبارك بوعشة ، **السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية** ،مجلة العلوم الانسانية ، العدد 12 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1999 ، ص90 .

[2] صفوت عبد السلام عوض الله ، **سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات – التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري**، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، الطبعة الاولى ،كلية الحقوق جامعة عين شمس، ص 48.

[3] زكي شافعي ، **المرجع السابق** ، ص 160.

في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض حيث أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار صادرات الدولة المقومة بالعملة الأجنبية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية و السبب في ذلك هو أن صادرات الدولة عادة ما تكون أكثر تخصصا أو أقلّ تنوعا من وارداتها مما يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية من الواردات عند التخفيض .[1]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، **مرجع سابق** ، ص ص 49-50.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب المتعددة لميزان المدفوعات الذي يعتبر الصورة الواضحة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و هو يبين صافي تعامل الاقتصاد المحلي في علاقاته مع اقتصاديات العالم الآخر. فميزان المدفوعات يظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم، كما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ، و قد يتعرض هذا الميزان إلى اختلال مؤقتًا كان أم دائماً لذا لابد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها و ترسمها السلطات النقدية تسمى سياسات التسوية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات انطلاقا من عدة مناهج تشمل منهج المرونات و منهج الاستيعاب و المنهج النقدي ، و تعتبر سياسة تخفيض العملة الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة ثابتة لها، كما توصلنا عموما أن سياسة التخفيض تعتبر من بين ميكانزمات سعر الصرف الذي يعد الأكثر تداولا نظرا لآثاره الهامة و المتعددة على الإقتصاد فهو من بين السياسات الموجهة إلى معالجة و تصحيح التوازنات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محللين لأثر هذه السياسة على علاج الحساب الجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات بصفة عامة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لسعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر

تمهيد

سعت الجزائر بعد الاستقلال للانفصال عن منطقة الفرنك الفرنسي كما فرضت رقابة صارمة على الصرف نظرًا للنزيف الحاد في رؤوس الأموال الأجنبية حيث أدركت آنذاك أنّ نظامها كان بعيدا كل البعد عن سوق الصرف و كان يتميز بالتسيير الإداري و بقيود مفروضة على التجارة الخارجية و زيادة مفرطة لقيمة الدينار الجزائري، أمّا في العقود الأخيرة يمكن القول أنّ نظام سعر صرف الدينار الجزائري عرف عدة تغيرات و تطورات في إطار ما يسمى بنظام ثبات أسعار الصرف حيث يتحدد سعر الدينار على أساس وزن معين من الذهب، و بعد إنهيار ذلك النظام من يناير 1974أصبحت قيمة الدينار مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة و لكن ذلك لم يدم طويلا بعد الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية خلال سنة 1986 تبعه إختلال في التوازن الاقتصادي و تماشيا مع هذه الظروف الصعبة اعتمدت الجزائر على برامج الإصلاحات الاقتصادية المبنية على استراتيجية جديدة تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق، هذا ما دفع السلطات إلى الاعتماد على مخطط تعديل هيكلي نص عليه صندوق النقد الدولي يرمي إلى تصحيح الاختلالات و تحقيق الاستقرار، و من بين الإجراءات التي ركزت عليها هي إعادة النظر في أنظمة الصرف و سياسته بالإضافة إلى جملة من التخفيضات تحت إشراف مجلس النقد و القرض بتخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل العودة به إلى قيمته الحقيقية و تحقيق التوازن الخارجي بما فيها الميزان التجاري الذي يعتبر المستهدف الأول من هذه العملية بحكم احتوائه على بندي الواردات و الصادرات .و عليه هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث سنتطرق في المبحث الأول إلى أهم تطورات أنظمة و سياسات سعر الصرف في الجزائر أمّا المبحث الثاني سنتناول دراسة تركيبة الميزان التجاري و كذا تغيرات سعر الصرف مستعرضين بعض الأرقام و الاحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري ، لنعالج في الأخير أثر سياسة تخفيض العملة على الميزان التجاري الجزائري بدراسة مدى نجاعة هذه السياسة على مستوى الصادرات و كذا الواردات.

المبحث الأول : تطور أنظمة صرف الدينار الجزائري و سياساته

شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من مرحلة تكافؤ العملة بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، إلى مرحلة تحديد قيمة الدينار الجزائري، وصولا إلى نظام الصرف المرن من خلال التسيير الديناميكي لسعر الصرف بداية من سنة 1987 الذي تبعته إجراءات عديدة نذكر منها قابلية تحويل الدينار و كذا إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك إلى غاية المرحلة الراهنة و يمكن رد هذه الميزة إلى نظام الرقابة على الصرف المتبع الذي أضفى الكثير من الثبات و الجمود على أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مرّت بها أنظمة و سياسات الصرف في الجزائر المستقلة ثم سنتناول نظام الرقابة على الصرف و سنختم هذا المبحث بنظرة حول سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المطلب الأول : تطور نظام صرف الدينار الجزائري قبل أزمة 1986

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية سنة 1986 تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، و قد قمنا في هذا المطلب بتقسيم أهم مراحل تطور أنظمة سعر الصرف و سياساته كالتالي :

أولا: فترة تثبيت الدينار مابين(1962 و1973)

في هذه الفترة وجد الاقتصاد الجزائري نفسه ضعيفًا بعد خروج الاستعمار الفرنسي، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة ببذل الجهود قصد النهوض به و إعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962 ، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية و المدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي و المالي مع الاستعمار الفرنسي آنذاك ، إلى أن قررت الجزائر الخروج

من منطقة الفرنك الفرنسي و فرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963[1] ، و في يوم 10 أبريل 1964تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية" الدينار الجزائري "التي ثبتت قيمتها آنذاك ب 180 ملغ من الذهب الخالص و بالتالي عوّض" الدينار الجزائري "عملة" الفرنك الفرنسي الجديد"، الذي كان هو عملة الجزائر أثناء الاستعمار، بسعر صرف : واحد دينار =واحد فرنك فرنسي جديد.[2]

و تجدر الإشارة إلى أن الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي و ذلك إلى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار الجزائري بالارتفاع و الانخفاض ، و هو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 ، و في الوقت الذي خصص بتشجيع القطاع الإنتاجي و قطاع الخدمات المنتجة و غير المنتجة الذي تطلب استقرار أسعار الصرف، ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، إلا أنه عرف انخفاضا مستمرًا مقابل أهم الشركاء التجاريين، و أمام الانخفاض المستمر للدينار الجزائري أجبر السلطات النقدية الجزائرية على إعادة تقسيم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول(1970-1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للاقتصاد الوطني بتركيزه على الصناعات المصنعة.[3]

ثانيا: فترة الدينار في كنف سلة من العملات (1974-1986)

نظرا للأحداث و التطورات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي للصرف، بانهيار نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي و أصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة

---

[1] بربري محمد أمين، **مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**-،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 7،2009 ، ص 35.

[2] آيت يحي سمير، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع** ، مجلة الباحث ،العدد 9 ،2011، ص 65.

[3] باريك مراد،**التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة او بكر بلقايد ، تلمسان،2013-2014،ص 89.

بسلة مكونة من أربعة عشر عملة تتمثل في :الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الإيطالية، الفلورين الايرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الإسترلينية، الليرة الإسبانية، الكرونة السويدية و الفرنك السويسري، مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك، و قد كان الدينار يتذبذب مقابل هذه العملات بطريقة سلبية دون مراعاة أي علاقة مع الوضعية الاقتصادية أو المالية للدولة و/أو الفرق في التضخم (تعادل القوة الشرائية) أو الإنتاجية بين الجزائر و الدول المصدرة لها. [1] إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزن في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، و كان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري إبتداءاً من جانفي1974 .[2]

و شهدت هذه الفترة تعديلا طفيفا لمعدل صرف الدينار الجزائري، بحيث يُحسب التغير النسبي لكل عملة من عملات السلة بالنسبة للدولار الأمريكي مع أخذ القيمة الأكبر بين قيم المتغيرين $/jio أو $/jin كمقام لحساب التغير النسبي. و كانت العلاقة كما يلي : [3]

$$\frac{(\$/jio) - (\$/jin)}{(\$/jin)} \quad \textbf{أو} \quad \frac{(\$/jio) - (\$/jin)}{(\$/jio)}$$

بحيث: $: دولار أمريكي.

ji : كل عملة من العملات الثلاثة عشر الأخرى المكونة للسلة.

$/jio: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى في سنة الأساس1974.

---

[1] آيت يحي سمير، **المرجع السابق** ، ص 65.

[2] محمد راتول ،"**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم**" ،**المرجع السابق**، ص 244.

[3] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص157.

$/jin: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى و السائد يوم التسعير.

o : سنة الأساس1974

n : يوم التسعير.

أما الخطوات فهي كما يلي :

- تحسب التغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، مع أخذ القيمة الأكثر من بين قيم المتغيرين ($/jio) أو($/jin) كمقام لحساب التغير النسبي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها السلة بالنسبة للدولار، أي مجموع التغيرات النسبية $/ji مرجحة بالمعامل ai، حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري كما يلي :

($/DA) $_n$ = ($/DA) $_o$ (1 + مجموع التغيرات النسبية $/ji مرجحة بالمعامل ai)

بحيث :

($/DA) $_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

($/DA) $_o$ سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس1974.

- حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، و تحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

و يسمح تثبيت الدينار بسلة العملات باستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي إلا أنه لا يقصي احتمال قابلية تغيير الأسعار الثنائية مقابل العملات المشكلة للسلة، و هذا النوع من تثبيت العملة المحلية يزيد من مخاطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصاديين .إلا أن السلطات الجزائرية، و نظرا

للعوائد البترولية المعتبرة و الإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار التجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، عملت على توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة استقرار الدينار و هذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة و أنها مؤسسات ناشئة، و أصبح سعر صرف الدينار أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية و هو ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيء بفعل انحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي.[1]

المطلب الثاني: تطور نظام صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة سنة1986 إلى غاية 1994.

ما تميزت به هذه المرحلة هو صدور العديد من التشريعات و النصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، و يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أولا : المرحلة الممتدة بين(1986-1990)

بعد أزمة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، قامت الجزائر بسياسة تنشيط لسعر الصرف ، فقامت بتخفيض قيمة سلة العملات ب 31 %بين عامي 1986 و1988 . كما طرأ على نظام التسعييرر بالسلة تعديل بسيط في طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، و ذلك تمهيداً لسياسة التسيير الديناميكي لسعر الصرف الذي شرع في تطبيقه في مارس1987 لأن

[1] سمير ايت يحيى ،**التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2013-2014،ص 152.

احتياطات الصرف لم تعد قادرة على مساندة سعر الصرف،[1] و في بداية 1987 أجبرت أزمة سعر البترول السلطات النقدية على إعادة النظر في سياسة تقييم نظام التسعيير حيث صمم هذا النظام من أجل تمثيل أثر التغيرات المسجلة في السوق العالمية للصرف بين العملات على الدينار الجزائري، كما أن إختيار سلة العملات هو نظام ترجيح يؤمن البعض من الثبات في تسعير الدينار و معرفة نسبية لهيكلة المدفوعات من العملة الصعبة، و هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الجارية المحققة مع الخارج حيث يلغي جميع المعاملات المقامة، فإذا كان وزن العملة يلعب دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية و المالية الدولية عن طريق عدد المعاملات المستخدمة فإن نظام الترجيح هذا سوف يؤدي إلى التقليل من قيمة وزن بعض العملات في السلة لصالح العملات التي تكون قيمة وزنها أكبر مما يجب أن يكون عليه.[2]

كما ساهمت الاختلالات السياسية و الاقتصادية العالمية لسنوات 1988 و التي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري و خصوصا على الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 و التي أعطت عهدًا جديدًا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي، و يبيّن هذا الوضع بكل وضوح أنه لا يمكن اعتبار هذا المشكل ظرفيا بقدر ما هو هيكلي و هذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح و التعديل وفقا للوضعية الجديدة ، مما استوجب إجراء إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني من حيث المضمون و التسيير و التنظيم و يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي و المالي في

---

[1] حنان لعروق ، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة منتوري –قسنطينة،2004–2005، ص 147.

[2] بن زيان راضية،" **دراسة قياسية و اقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية ، الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2001–2002 ،ص 81.

إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد و ذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي .و ذلك لن يتحقق إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية الكلية على هذين المستويين، و لذلك كان لابد أن تتسع دائرة الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار في الداخل و الخارج مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل. من هذا المنطلق أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات، في هذه الأثناء تم البدأ في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.[1]

ثانيا : الانزلاق التدريجي للفترة الممتدة بين (1987-1991)

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، خلال فترة طويلة نوعا ما، و امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 ، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9دج/$في نهاية 1987 إلى17.7 دج/ $في نهاية مارس1991 .[2]

تمثلت طريقة الانزلاق التدريجي في تنظيم" انزلاق تدريجي "و مراقب خلال فترة طويلة نسبيا امتد في نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992 ، وهكذا انتقل معدل الصرف من 4.936 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 7.61 دينارا جزائريا مقابل الدولار الواحد مع نهاية1989 و انطلاقا من سنة 1990 و تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ .فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191دينار للدولار الواحد في نهاية1990و قد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره

---

[1] بن عيني رحيمة ، **سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ،2005-2006، ص 187.

[2] بلعزوز بن علي، " **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**" ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ص218 .

و بالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم و الواردات على الخصوص، و على هذا الأساس استمر الانزلاق ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دينارا مقابل الدولار الأمريكي الواحد، و يستقر عند هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية قبل اعتماد طريقة التخفيض الصريح، [1] و من الجدول التالي يمكن أن نبيّن المراحل التي مر بها انزلاق الدينار تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية1991 .

الجدول رقم(03-01) : جدول يوضح عملية الانزلاق التدريجي للفترة(1987-1991)

السنة	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**
القيمة 1دولار مقابل دينار	4.9	5.91	7.61	12.11	17.7

Source : rapport 2001, Banque d'Algérie, « évolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2002 .

المطلب الثالث: تطور سياسات صرف الدينار الجزائري من 1994 إلى سنة 2015.

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي و تغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض و الطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 و عموما يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

أولا: مرحلة مجالس العملة

هي عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أين يقوم البنك المركزي عند فتح

[1] محمود حميدات ،خليلي كريم زين الدين،" **سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر**"، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان" سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، ، سلسلة بحوث حلقات العمل، العدد الثالث، 1997.

الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف و معبرا عنه بدلالة العملة المحورية و هي الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف الأدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه و بالسعر الذي يناسبها و يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر و الطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة.[1]

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1-10-1994 حيث تضم هذه الجلسات ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر و التي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية و يتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى ، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، و يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة و طلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، و هكذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفقًا ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات و النهوض بالاقتصاد الوطني، و هكذا استمر هذا النظام إلى غاية31-12-1995 كما ساهمت برامج الاستقرار و تحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق الصرف مابين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.[2]

---

[1] جعفري عمار، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة-،2012-2013، ص 103.

[2] بربري محمد أمين، **مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**-،مجلة الباحث ، عدد09 ، 2011 ،ص55.

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23-12-1995 لائحة رقم 95-08 ، تتضمن إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر و البنوك الأولية و المؤسسات المالية الأخرى من أجل بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، و قد أجريت أول الصفقات في1996/10/02 و ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية (Spot)، و أخرى سوق آجلة(Forward) من هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق، فكل متدخل في السوق بإمكانه ، التخلي أو إكتساب عملة صعبة حسب وضعيته(الفائض أو الحاجة) لهذه العملة، و أصبح من الممكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية
- بيع و شراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل
- بيع و شراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية. [1]

و عليه فإن إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 و هي تعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف و السماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996 ، كما ساعدت هذه العملية على ترقية مناخ

[1]Instruction N°79-95 du 27/12/1995, **portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes**. http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm date de consultation 26/06/2016.

ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر صرف فعلي و حقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم و عوائدهم إلى الخارج.[1]

ثالثا: قابلية تحويل الدينار الجزائري

مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي كانت في سنة 1990تم كذلك تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية، إلى غاية سنة 1991 الذي تم من خلالها تعزيز قابلية تحويل الدينار على عمليات التجارة الخارجية، و في ظل تبني نظام الصرف المرن في غضون سنة 1994 تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد [2] و بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار في حزيران/يونيو 1995 و تتعلق بنفقات الصحة و التعليم التي تسمى بنفقات "المعاملات الجارية غير المنظورة "و يتم تحديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتابعون العلاج في الخارج و أيضا بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوطني.

و أعطى بنك الجزائر في أوت 1997 ، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج و كان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة و أصبح هذا الحق قابل للتنفيذ في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك التوزيع للبنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة. هكذا خص بنك الجزائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساسا للمعاملات الجارية و ليس لتحويلات رؤوس الأموال غير المرخصة و بالتالي دخلت الجزائر مرحلة قابلية تحويل

---

[1] بالطاهر علي، **سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 ، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2004 ، ص190.

[2] بربري محمد أمين، **المرجع السابق**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 7، ص 37.

الدينار التي تبعها في نفس الوقت إجراء الرقابة على الصرف المطبق بصرامة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتوافق بين التدفقات المالية و تدفقات السلع و الخدمات بين الجزائر و باقي دول العالم.[1]

المطلب الرابع: سياسة الرقابة على الصرف و سعر الصرف الموازي في الجزائر

تشكل سياسة الرقابة على الصرف إحدى السياسات المستعملة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات غير أنّ هذه السياسة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف تساعد على ظهور سوق الصرف الموازي للتعامل بالصرف الأجنبي لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الرقابة على سعر الصرف في الجزائر و كذا الخلفيات التي أدت إلى بروز السوق الموزاي للصرف بالجزائر و استحواذه على نسبة كبيرة من العملة الصعبة و هو ما كان له الأثر على الاقتصاد الوطني.

أولا : سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث تكون حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية،[2] و يمكن القول أنه إلى غاية الاستقلال و الجزائر في منطقة الفرنك أين كانت رؤوس الأموال تحول بحرية لكن في أكتوبر 1963 ، خرجت الجزائر من هذه المنطقة و اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في الكثير من دول العالم الثالث حيث هذه الرقابة لسعر الصرف الموحد تسمح بإضعاف حركة خروج رؤوس الأموال".[3]

1-أهداف الرقابة على الصرف في الجزائر:

---

[1] ايت يحي سمير ، **المرجع السابق** ، ص ص 65-66.

[2] جعفري عمار، **المرجع السابق** ، ص 105.

[3] Hocine benissad , **Algérie : restructurations et réformes économiques (1979 – 1993),** office publication universitaire, 1994,p83.

يتجلى فرض الرقابة على صرف الدينار الجزائر في الأهداف التالية[1]:

-التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار

- إعادة هيكلية الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية؛

- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها .ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال الى الخارج؛

-منع الواردات من المنافسة و إعطاء حماية لها نظرا لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أنّ الدينار غير قابل للتحويل،

- تمكن عملية الرقابة الدولة من ممارسة تأثير مباشر على عرض و طلب العملات الأجنبية . كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

و بمقتضى هذه الرقابة أسندت العمليات على العملات الأجنبية إلى السلطات النقدية و أوكلت لوزارة المالية ، و ذلك للتحكم و تقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها و ذلك من أجل تحسين ميزان المدفوعات .[2]

2-تطور نظام الرقابة في الجزائر قبل قانون نقد القرض

فقد مرت الرقابة على الصرف بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-مرحلة حماية الاقتصاد الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

---

[1] بلحرش عائشة ، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة تلمسان ،2013-2014، ص ص 358-359.

[2] بن بريكة الزهرة ، **دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011**،مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية ،العدد 13، جوان 2013،ص214.

كانت تهدف السلطات العمومية في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و التحكم في العلاقات المالية و التجارية من خلال الحد من الواردات من السلع و الخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية ، و كذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال و من أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في: [1]

-نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية و أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.

-الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية و إبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع و توسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

ب-مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة(1971-1977)

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول و الثاني. لقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لاسيما فيما يخص الاستيراد و تتلخص هذه القيود أساسا فيما يلي: [2]

1-إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجات الهيئة المستفيدة من الواردات.

2- تفويض إدارة و متابعة و مراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية.

---

[1] حميدات محمود، **المرجع السابق**، ص173.

[2] انظر في هذا المجال قانون الاستثمارات و الأمر رقم 69-07 المؤرخ في 31-12-1969 المتضمن من قانون المالية لسنة 1970 لاسيما مادتيه 16 و 17 المحددتين لطبيعة التمويل الخارجي و الاستدانة .

3-التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال و هذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

نجد من بين القيود الأساسية التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات و الإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية و الدعائم المالية لقانون الاستثمارات و طبيعة كل من التمويل الخارجي و الاستدانة الخارجية.

ج-مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1978-1987)

شهدت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة و التي شملت كل من:

- صدور القانون78-02 بتاريخ 11 فيفري 1978 ، الذي تضمن تأميم جميع عمليات بيع و شراء السلع و الخدمات من الخارج، و نصّ صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في عمليات التجارة الخارجية،(حيث خصّ الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية و المالية بين الجزائر و باقي العالم الخارجي)، لتصبح كل السلع و الخدمات الخاضعة لتَّرخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية طابعا استقلاليا لتوحيد نصوص الصرف.[1]

د-مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية1988-1990 :

أعطى القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12-01-1988 و المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم و تحديد مهام النظام البنكي و المالي الجزائري و ذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي و المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية، ثم السهر على تطبيقها، و تم أيضا إلغاء

[1] محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين،" **سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر**"، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان " سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، سلسلة بحوث و مناقشات ،حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997 ، أبو ظبي، ص163 .

الترخيص الإجمالي للاستيراد و تعويضه بميزانية العملات الصعبة و أصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات، و بموجب هذا القانون المعدل و المتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية.[1]

3-نظام الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10 :الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد :يعتبر هذا القانون منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه كرس ميكانيزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع إلى جانب إصدار النقود في ظل تنظيم الاقتصاد و الحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد بتنظيم و توجيه و مراقبة الحركة النقدية و توزيع القرض، و السهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف، كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف و هذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة، حيث أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد و القرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر.[2]

و أعقب صدور هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف و التجارة الخارجية، من بينها النظام رقم 92-04الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بشروط و قواعد تنفيذ مراقبة الصرف، و التي يمكن حصر أهم القواعد و الشروط في هذه النصوص القانونية فيما يلي :[3]

- يجب تحويل الأموال من و إلى الجزائر عن طريق الوسائط المتعددة؛

---

[1] جعفري عمار، **المرجع السابق**، ص 107.

[2] محمد أمين بربري، **المرجع السابق**، ص217 .

[3] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، **المرجع السابق**، ص224 .

-يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح للمقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المعتمدة؛

-تمر عملية تمويل الواردات و الصادرات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توظيف لدى إحدى البنوك المعتمدة، و لا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوظيف متى تضمنت العقود الشروط التقنية و التنظيمية المطلوبة، كما يقوم الوسيط بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ضمن شروط محددة من طرف بنك الجزائر.

ارتكز نظام الرقابة بعد ذلك على تصريحات المصارف و المؤسسات المالية (التقارير) على أساس المستندات، و القيام بمهمات تفتيشية منتظمة لدى هذه الهيئات بالنسبة للرقابة بعين المكان إلى غاية بداية 1999حيث أصبح نشاط الرقابة و الإشراف على المصارف و المؤسسات أكثر فعالية، كما أن هناك خمسة وظائف رئيسية للإشراف و الرقابة المصرفية هي :الرقابة الاحترازية الجزئية؛ الإشراف العام على النظام المصرفي؛ تفتيش المؤسسات المصرفية في عين المكان؛ الرقابة على عمليات التجارة الخارجية و التحويلات؛ و الرقابة على جهاز مكافحة تبييض الأموال من جهة أخرى، تم تأسيس جهاز الرقابة الداخلية في سنة 2002 بواسطة نظام أصدره مجلس النقد و القرض، حيث أصبح لزاماً على المصارف و المؤسسات المالية أن تقوم بتحضير دفاتر الإجراءات المتعلقة بمختلف أنشطتها.[1]

ثانيا :سعر الصرف الموازي في الجزائر

إن الدينار الجزائري ليس سوى مرآة للنشاط الاقتصادي و علاوة على ذلك فهو رمز من رموز السيادة الوطنية، لذلك يجب أن يعرف انتعاشا إلا أن الواقع يبين لنا أن الدينار الجزائري جد

[1] Banque d'Algérie: Rapport 2006, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juin 2007, P P 115, 116.

متدهور و هذا لم يكن إلا نتيجة حتمية و منطقية لظهور السوق الموازية و يمكن التمييز بين سوق الصرف الرسمية و سوق الصرف الموازية كالتالي:

فسعر الصرف الرسمي هو السعر القانوني في سوق الصرف، أو أهم سعر تجاري في النظام الثنائي، أما سعر الصرف الموازي هو السعر المالي في النظام الثنائي أو هو سعر السوق السوداء في نظام السوق السوداء، و السعر الذي يتحدد في هذه السوق يسمى السعر الموازي،[1] إن من أسباب ظهور مثل هذا السوق هي نفسها بالنسبة للعديد من الدول النامية إذ أنّ معظم الحكومات تفضل عادة آخر إجراء للاعتقاد أنه يوفر حلول آنية و مباشرة و بتكاليف اجتماعية و اقتصادية أقل و لكن في مثل هذه الوضعية يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلة و ندرة العملة الصعبة ، فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.[2]

الجدول رقم (03-02): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي للفترة(1989-1994)

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
السعر الرسمي	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5
السعر الموازي	6	6.8	7	9.5	10	12.5

المصدر: التقرير الصادر عن بنك الجزائر .

لقد عرف سعر الصرف الموازي إنخفاضا تدريجيا إبتداء من1994 سنة تخفيض للعملة ب % 40

-و لا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض للعملة فحسب بل إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح

---

[1]. Miguel kiguel, steven connell, **parallel exchange rates in developing countries** research observer the word bank, volume 10, n° 01, 1995,p22.

[2] محمد بن بوزيان ،الطاهر زياني ،**الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس و المغرب**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المنظم يومي 21-22 مـاي ، 2002 ، جامعة- البليدة- ، ص ص 12-13.

للمتعاملين الإقتصادين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الشيىء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة .زيادة على هذا فإنّ ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلّل أيضا من الطلب على العملة الصعبة،[1] و يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي هذا السوق في الجزائر فيمايلي:[2]

– **المركزية في الحصول على العملة الصعبة:** إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل العملة فيها بدون قيود، و إنما يقتصر الأمر فقط حكرا على البنوك و بمبالغ محددة.

– **تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة:** فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب15000دج لمن يريد السياحة في الخارج ، و يحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام .

– أما المشكل الأساسي فيتعلق بالمستوردين، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية ، فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن1أورو = 100 دج، و هو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط. و بالتالي تشجع هذه الظروف على ظهور السوق الموازي لسعر الصرف الذي تؤدي غالبا إلى :[3]

---

[1] مولاي بوعلام ، **سياسة سعر الصرف في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005،ص 59.

[2] قارة ملاك ،**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك،تونس والسنغال** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010 ص 142.

[3] لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية،المرجع السابق** ، ص30 .

-وجود كمية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص و خاصة المهاجرين تنشط في السوق السوداء دون أن تتمكن البنوك من الاستيعاب،

-عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة و بالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر،

-يتحدد سعر الصرف الموازي بهذه العوامل كما يأخذ بعين الاعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف تمنع بيع و شراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي ، فسعر الصرف الرسمي بالنسبة للدينار خلا ل هذه الفترة كان مقيما بقيمة مرتفعة عن قيمته الحقيقية و هو لا يعكس في أي لحظة تغيرات الأسعار المحلية و الأجنبية.[1]

المبحث الثاني: تشخيص تركيبة الميزان التجاري الجزائري

في ظل الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات إلى غاية التسعينات دفعتها إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات و منها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريرها من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط ، و عموما تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية و النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة و أسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات ،لذا سنتناول في هذا المبحث تطور التجارة الخارجية في الجزائر و بعدها نلقي نظرة تحليلية حول الصادرات و الواردات الجزائرية و أهم المتعاملين الاقتصادين مع الجزائر.

[1] ben bouziane, T. ziani**, Marché de change Informel et mésalignement : cas du Dinar Algérien,** XII eme Journée du Gratice, Université Paris, 2002.

المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب إظهار السياسات التجارية الجزائرية و التي تميزت بثلاث مراحل هي:

أولا :مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية(1962-1969)

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه الاقتصاد الفرنسي في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة .و من أجل تحقيق هذه الرقابة، عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:الرقابة على الصرف و الرسوم الجمركية :و في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية. بالإضافة إلى نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، و التي قامت استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء: إعادة توجيه الواردات- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة. [1]

ثانيا : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989)

بدأ هذا النظام في السبعينات حيث كان احتكار التجارة الخارجية بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة أين استخدمت هذه الأخيرة مجموعة من الوسائل التي تمثلت في منح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية ، و الرخص الاجمالية للاستيراد (التي تم استبدالها فيما بعد بميزانية العملة الصعبة)، و الهدف من ذلك هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية و جعلها تساير سياسة التنمية

---

[1] صالح تومي عيسى شقبقب ، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة الباحث،عدد04 ، 2006، ص ص 31-32.

الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة ،[1] حيث كأغلب الاقتصاديات النامية المستقلة اتبعت الجزائر سياسة تنموية لجأت من خلالها إلى فرض مجموعة من التدابير و الإجراءات الرقابية على حركة السلع و الخدمات من و إلى الجزائر كالرفع من التعريفات الجمركية و وضع نظام الحصص و غيرها من الإجراءات أرادت من خلالها الجزائر التحكم في ثرواتها و توجيهها للتنمية الوطنية .[2]

ثالثا :التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية(1989-1993)

حيث يمكن أن نشير أنّ هذه المرحلة تنقسم إلى فترتين هما:

1-المحاولات الأولى لمنح الاستقلال للتجارة الخارجية (1989-1991)

في هذه المرحلة جاء كل من قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990[3] و قانون المالية التكميلي لسنة 1990[4] كقانونين مهمين نقلا ممارسة احتكار التجارة الخارجية إلى التحرير و لو بشكل تدريجي حيث بمقتضاهما أصبح كل شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري له الحق في استيراد السلع لغرض بيعها بعدما كان محضورا عليهم قبل هذا التاريخ و ثم إلغاء تراخيص الاستيراد التي كان معمولا بها سابقا كما أن الدولة احتفظت ببعض المجال في الرقابة على الواردات و أصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك حتى يتمكن المستورد من الحصول على قروض بالعملة الأجنبية لتنفيذ عملياته الخارجية بعد توطين هذه العملية في بنكه الوسيط.

---

[1] اوقاسم قادة ،كبير سمية ، **تقيم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة ، العدد4، ،2013 ،ص11.

[2] حشماوي محمد ، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر المنظم يوم 13 ماي 2013 بجامعة محمد خيضر ببسكرة ، ص ص 19-20.

[3] قانون رقم90-10 المتعلق بقانون القرض و النقد المؤرخ في1990-10-04 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،رقم 16 .

[4] المواد 41 و 40 من 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 07-08-1990 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

كل هذه الإجراءات تعني إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و بالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد و برنامج الميزانيات بالعملة الصعبة، و استبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك. [1] و في سنة 1991 قامت الحكومة باصدار المرسوم 91-37 [2]المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية لتوسيع حرية و تنصيب المستلزمات الضرورية التي يمكن عن طريقها تجسيد أحد أهم أليات اقتصاد السوق و الأسس التي يستند عليها على أرض الواقع ، و قد نص على أن التجارة الخارجية حرة و يلغي احتكار الدولة لها و تعد عملية تحرير التجارة الخارجية بموجب هذا المرسوم من أهم الاصلاحات القانونية في مجال التجارة الخارجية آنذاك حيث أصبح أيّ تاجر أو شخص معنوي له الحق في القيام بعمليات التجارة الخارجية دون أي اجراء تنظيمي سابق و يمكن الإشارة أنّ الأشخاص المعنيين بالتجارة الخارجية يشمل كل مؤسسة عمومية لها علاقة تجارية مع الخارج ، كل شخص معنوي أو طبيعي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجل في السجل التجاري باسمه و يعمل لحسابه الخاص أو لحساب الغير بما في ذلك الإدارة العمومية . [3]

2-إعادة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1992-1993)

فيما يتعلق بسياسة الدولة في الحد من الانحرافات التي تترتب عن سوء التحكم في آليات تنظيم عمليات التجارة الخارجية و خاصة ما تعلق بتمويلها ، فإنّ تحليل هذه النقطة يبدأ بالتأكيد على أن ايرادات الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة مرتبط بوضعية صادرات المحروقات و أنّ السوق

---

[1] زايد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق -حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2005-2006، ص 192.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13-02-1991 ، المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية ، السنة 28، العدد 12 ل 20-02-1991.

[3]المادة الثانية من المرسوم 91-37 المؤرخ في 13-02-1991 ، المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية ، السنة 28، العدد 12 ل 20-02-1991، ص 419.

النفطية آنذاك لم تمنح السلطة خيارات واسعة فالاتجهات إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي قصد توفيره لتغطية معاملاتها الخارجية بالإضافة إلى توسع نطاق حظر الواردات ، [1] كما تضمن المرحلة التعليمة رقم 625 و تأسيس لجنة خاصة AD-HOC فصارت المعاملات التي تزيد قيمتها مئة ألف دولار تخص للموافقة من قبلها ، أمّا دون ذلك فيتم تحقيقها مباشرة عن طريق المتعاملين الاقتصاديين بالتنسيق مع البنوك الأولية كما تم وضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح بين 18 و 36 شهرا .[2]

رابعا : التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعمقة(1994-2002)

تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 و ذلك على مراحل و يتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة و كذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية و كذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين و منه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها / و في إطار الانفتاح الاقتصادي و الاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى50% سنة 1996، و في أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45% و قدم تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة فقط و تم إلغائها منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإنّ قائمة المواد الممنوعة من التصدير و التي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها ، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية ، [3] و بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية و الحدود

---

[1] دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها** ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 11 ،جانفي2014 ، ص 25.

[2] كريم النشاشبي و آخرون ، **الجزائر و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق** ، صندوق النقد الدولي ،1998،ص 110.

[3] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث ، عدد11 ، 2012،ص113.

القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات (أصبحت منذ سنة 2002: 5 % بالنسبة للمواد الأولية و مواد التجهيز 15 % بالنسبة للمواد الوسيطية و 30 % بالنسبة للمواد الاستهلاكية النهائية).[1]

المطلب الثاني: هيكلة الصادرات الجزائرية

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات لذا سنحاول من هذا المطلب إلقاء نظرة على التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية و كذا التوزيع الجغرافي لها.

أولا :التركيبة السلعية للصادرات

يتميز هيكل الصادرات بنوع من الثبات من سنة إلى أخرى ، فالجزائر تعتبر دولة مصدرة لمنتوج واحد و هو المحروقات و التي تغطي نسبة 96 % من الصادرات ، و يعبر الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية عن طبيعة هيكل الاقتصاد الوطني، أمّا بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد كان ينتظر من الجهود المبذولة لترقيتها تقليص التبعية الشبه الكلية لقطاع المحروقات، إلّا أنّ المعطيات الموضّحة في الجدول رقم (03-03) تكشف غير ذلك إذ تبقى مساهمتها في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا و لم تتعدى في غالب الأحيان 7 % خلال سنوات الدراسة و ترتكز الصادرات خارج المحروقات بالدرجة الأولى في المنتجات نصف المصنعة حيث تأتي أولا من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات الوطنية خلال العقدين الأخيرين أمّا المنتجات الغذائية المحلية الموجهة للتصدير فتشمل أساسا في التمور التي تتميز بنوعية جيدة إلا أنّ هذه المنتجات في الغالب خاضعة إلى ظروف الإنتاج المحلي و التي ترتبط هي الأخرى بالظروف المناخية

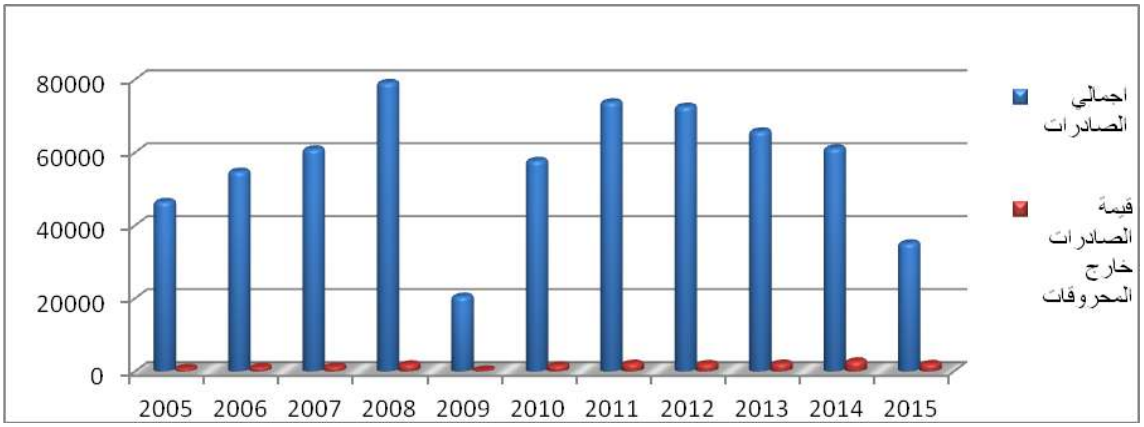
[1] قاسم قادة، **المرجع السابق** ، ص 12.

الجدول رقم (03-03): جدول يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2015) **الوحدة** : مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الصادرات	46495	54791	60916	79146	20537	57 762	73 802	72 620	65 823	61 172	35138
الصادرات خارج المحروقات	907	1183	1311	1957	385	1 619	2 140	2 048	2 161	2 810	2057
للصادرات خارج المحروقات%	1 ,95	2 ,16	2 ,15	2 ,15	2.85	2.80	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي في مارس2016

الشكل رقم(03-01): يوضح تطورات إجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات



من خلال الجدول(03-03) و الشكل رقم (03-01)يظهر الوزن الكبير الذي تمثله صادرات المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات ، فصادرات المحروقات تمثل ما يقارب 97.19 % من إجمالي الصادرات الوطنية ، مع العلم أنّ صادرات المحروقات بالكامل تعتبر مواد أولية أي أنّها عرضة للتقلبات في السوق الدولية من حين لآخر ، ممّا يجعل الاقتصاد الوطني دائما في تبعية للخارج خاصةً ما تعلّق بتحصيل العملة الصعبة لتسديد خدمات الديون و كذا الواردات ، في حين أنّ الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 7 في المائة و تصل في بعض الأحيان إلى دون 1.6 %كما هو الحال في سنة 2005 حيث قدره ب 1.95 % من إجمالي الصادرات،

أمّا السنوات المتبقية فقد شهدت صادرات المحروقات ارتفاعا متواصلا بلغ حدّه الأقصى سنة 2006 حيث بلغت 98 % من إجمالي الصادرات و قد يعود ذلك إلى توتر العلاقات السياسية العالمية حيث تميزت تلك الفترة بتأهب الولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب على العراق و الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية، في وقت تعتمد فيه الجزائر بصورة مفرطة على العائدات النفطية. و انهار إجمالي الصادرات سنة 2009 ليصل إلى 20537 مليون دولار بسبب الأزمة المالية و التي أثرت على استهلاك الطاقة و انهيار أسعار الغاز الطبيعي ، و مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي نسبيا سنة 2010 من الأزمة المالية شهدت الصادرات الجزائرية نموا مطردا لتصل إلى 72620 مليون دولار سنة2012. .

و تتضح معالم الأزمة الاقتصادية في البلاد بالارتفاع المستمر في عجز الموازنة، الناتج عن ارتفاع العجز التجاري في البلاد ليناهز ملياري دولار أميركي؛ و الذي نتج عن التراجع الكبير في حجم الصادرات التي لم يعد عائدها يكفي لتأمين الواردات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية، حيث تراجعت قيمة الصادرات بنسبة كبيرة سنة 2015 و بلغت 35183 مليون دولار مقارنة بسنة 2014.

ثانيا : التوزيع الجغرافي للصادرات

الملاحظ لهذا الشكل البياني رقم(03-02)و الجدول رقم (03-04)يرى أن هناك تنويعا جغرافيا لتصريف الصادرات السلعية حيث تحتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية المرتبة الأولى كشريك تجاري تتقدمهم كل من إسبانيا و إيطاليا و فرنسا و هولندا و بريطانيا ثم هولندا على الترتيب ثم باقي أعضاء الاتحاد و يعود سبب في ذلك إلى إنّ هذا الاتحاد يضم عددا كبيرا من الدول الصناعية المتقدمة التي تعتبر من أكثر الدول المستعملة للمواد الخام و المواد الأولية كما يمكن

تفسير ذلك بالقرب الجغرافي لمعظم الدول الأوربية مما يسهل عملية النقل إلى دول المنطقة و مختلف العلاقات التاريخية معها.

كما تتنوع صادرات الجزائر تجاه مناطق الدول الآسيوية تأتي الصين بنسبة 5.77 %و اليابان ب 1.59% في مقدمة هذه القارة ، و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث المعاملات الاقتصادية مع الجزائر بنسبة 5.23 % في دول أمريكا الشمالية ثم كندا بنسبة 1.98 %على الترتيب و تأتي كل من الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي و دول أمريكا اللاتينية في المراتب الاخيرة بنسب متفاوتة.

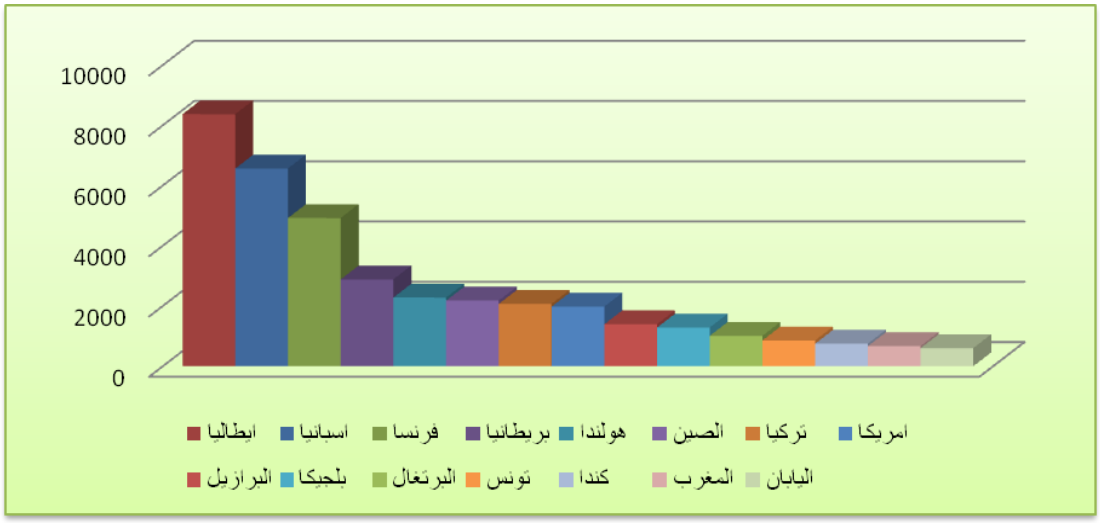
الجدول رقم (03-04): جدول يوضح أهم شركاء الصادرات لسنة 2015.

بلد التصدير	اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	تركيا	أمريكا	البرازيل	بلجيكا
الحجم	6565	8369	4921	2883	2281	2071	1977	1393	1282
الهيكل%	17.37	22.15	13.02	7.63	6.04	5.48	5.23	3.69	3.39
بلد التصدير	الصين	البرتغال	تونس	كندا	كوبا	المغرب	اليابان	المجموع الفرعي	المجموع
الحجم	2179	1009	856	748	671	667	602	34093	37787
الهيكل%	5.77	2.67	2.27	1.98	1.78	1.77	1.59	90.22	%100

الوحدة :مليون دولار

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم (03-02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع أهم البلدان في العالم لسنة 2015.



المصدر:. من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه باستعمال برنامج Excel

المطلب الثالث :هيكلة الواردات الجزائرية

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها ، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها، مما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني من جراء الإنفاق على الواردات الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق و تشكل دول الاتحاد الأوروبي من أكبر الموردين للجزائر من السلع الاستهلاكية، و سنعالج من خلال هذا المطلب تحليل تطور الواردات، و ذلك بتقديم الهيكل السلعي للواردات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها و معرفة أهم الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر.

اولا: التركيبة السلعية للوردات

معظم الواردات الجزائرية هي سلع ضرورية إما استهلاكية، وسطية أو استثمارية، التي تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق الوطني و تشكل المواد الغذائية نسبة هامة من الواردات الجزائرية حيث وصلت أعلى قيمة لها بـ 11005 مليون دولار سنة 2014 في العقد الأخير بالمقابل كان هناك ارتفاع واضح في واردات السلع الصناعية خاصةً في ظل تركز و اندماج و هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة[1] و هذا ما يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (03-05)حيث أنّ التوزيع السلعي للواردات الجزائرية تسيطر عليه المواد الغذائية ، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية و المواد النصف مصنعة و الطاقة بدرجة أقل .

الجدول رقم (03-05): جدول يوضح تطورات و تركيبة الواردت الجزائرية للفترة (2005-2015)

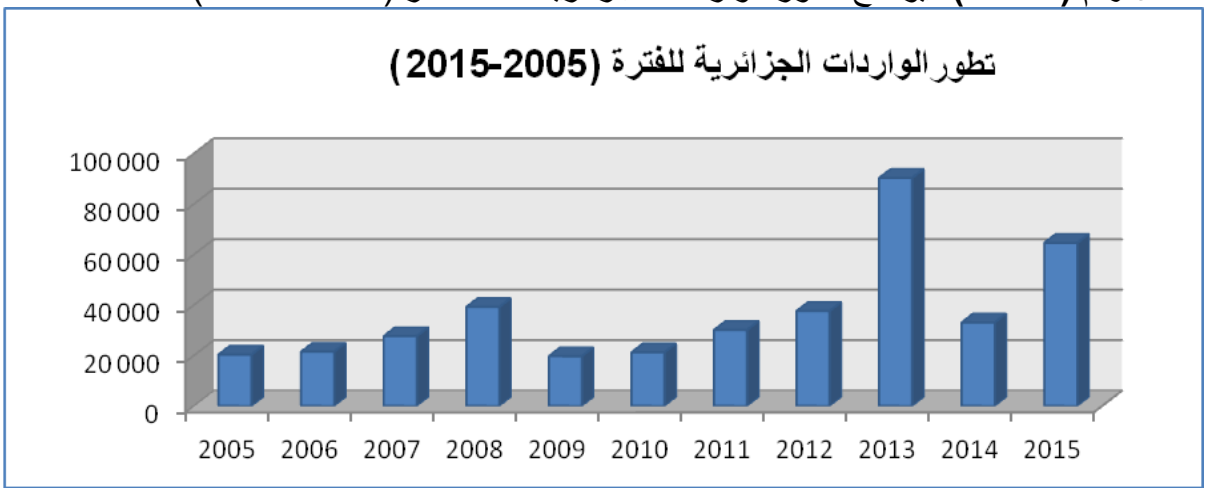
[1] خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2 ،2005، ص ص 89-90 .

السنوات	اجمالي الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	20 357	212	3 587	751	4 088	160	8 452	3 107
2006	21 456	244	3 800	843	4 934	96	8 528	3 011
2007	27 631	324	4 954	1 325	7 105	146	10 026	10 026
2008	39 181	592	7 747	1 373	9 027	84	15 268	5 090
2009	19704	202	3 142	584	5 126	93	8 296	2 261
2010	4 0 212	9 45	6 027	1 406	9 944	3 30	1 5 573	5 987
2011	4 7 300	1 164	9 805	1 776	1 0 431	2 29	1 5 951	7 944
2012	5 0 376	4 955	9 023	1 839	1 0 629	3 29	1 3 604	9 997
2013	5 4 903	4 356	9 572	1 766	1 0 810	4 49	1 5 745	1 2 205
2014	5 8 330	2 851	1 1 005	1 884	1 2 740	6 57	1 8 906	1 0 287
2015	5 1 646	2 352	9 329	1 508	1 1 512	5 79	1 6 593	9 773

الوحدة :مليون دولار أمريكي

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات النشرة الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي في مارس2016 على الرابطhttp://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الشكل رقم (03-03) :يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2015)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه .

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الإرتفاع، من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 و هذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للإرتفاع الكبير في أسعار النفط و بالتزامن كذلك مع انطلاق العديد من المشاريع و نخص بالذكر مشروع انعاش الإقتصاد و مشروع دعم النمو .

فالواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا ملموسا يقدر بمجموع% 142 خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى2010 و أبرز قطاع مستورد ضمن القطاعات الخمسة الموضحة في الجدول و المكونة لبنية الواردات هناك سلع التجهيز و المواد نصف المصنعة و المواد الغذائية حيث بلغت سنة 2005 حوالي 3587 مليون دولار و شهدت نموًا متزايدًا على العموم و متذبذبًا في بعض السنوات و بالتالي فإن المستوردات الجزائرية من مواد غذائية و مواد تجهيز و غيرها من الواردات لا زالت تستورد بكميات ثابتة تقريبا و إن ارتفاع قيمتها على مدى السنوات هو راجع بالدرجة الأولى إلى تغير قيمتها في الأسواق الدولية و بدرجة أقل إلى الزيادة في عدد السكان كما يتبيّن أنّ القيمة الإجمالية للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2011 إذ بلغت حوالي 47300 مليون دولار، بعدما كانت لاتتجاوز قيمة 40473 مليون دولار سنة 2010 بمعدل ارتفاع قدره 16.47%و بالمقارنة مع سنة2007 نجد أن معدّل الإرتفاع قدره 71%، بعدما كانت قيمة إجمالي الواردات تقدّر بـ 27631 مليون دولار .

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات

ما يميّز الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني العالي حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية، مصدرها الاتحاد الأوروبي و هو ما يؤكّد كثافة المعاملات مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى و هو ما يدلّ على أن واردات الجزائر مقوّمة في معظمها بالعملة الأوروبية باعتبارها عملة الدولة المصدرة.

–و تأتي في المرتبة الأولى مجموعة الاتحاد الأوروبي (U.E) حيث تمثل نسبة الواردات عندها أكثر من 50% خلال فترة(2005–2015) بمتوسط 16823.15 مليون دولار خلال العقد الأخير، و من أهم الموردين داخل مجموعة فرنسا و إيطاليا على الترتيب و هذا يعكسه إضافة إلى الجانب التاريخي الاستعماري العامل الجغرافي و العمل التفضيلي للتفكيك الجمركي للشراكة

الأوروجزائرية التي تعطي امتيازا في تكلفة المنتجات الأوروبية مقارنة بسلع دول أخرى كالسلع الصينية و الأمريكية و تأتي في المركز الثاني مجموعة دول أمريكا الشمالية و الدول المتقدمة OCED بمتوسط بلغ 5253.125 مليون دولار أمريكي خلال الـ 10 سنوات الأخيرة ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الرابعة بعدما كانت الثالثة و هذا الدور أخذته الصين باعتبار أن سلعها تغزو العالم و ليس الجزائر لوحدها و تليها أمريكا اللاتينية و الشمالية على الترتيب أما التعامل مع الدول العربية و دول المغرب العربي و بلدان إفريقيا بنسبة ضعيفة جدا ، فهي تمثل مجتمعة لا تتجاوز نسبة 7 %، و يرجع سبب ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها غياب إستراتيجية تكاملية ؛ إضافة إلى تماثل و تشابه الهيكل الاقتصادي و الإنتاجي لهذه الدول و كذا الصراعات السياسية كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية .

الجدول رقم (03-06): التوزيع الجغرافي للواردات مع أهم المناطق الاقتصادية في العالم.

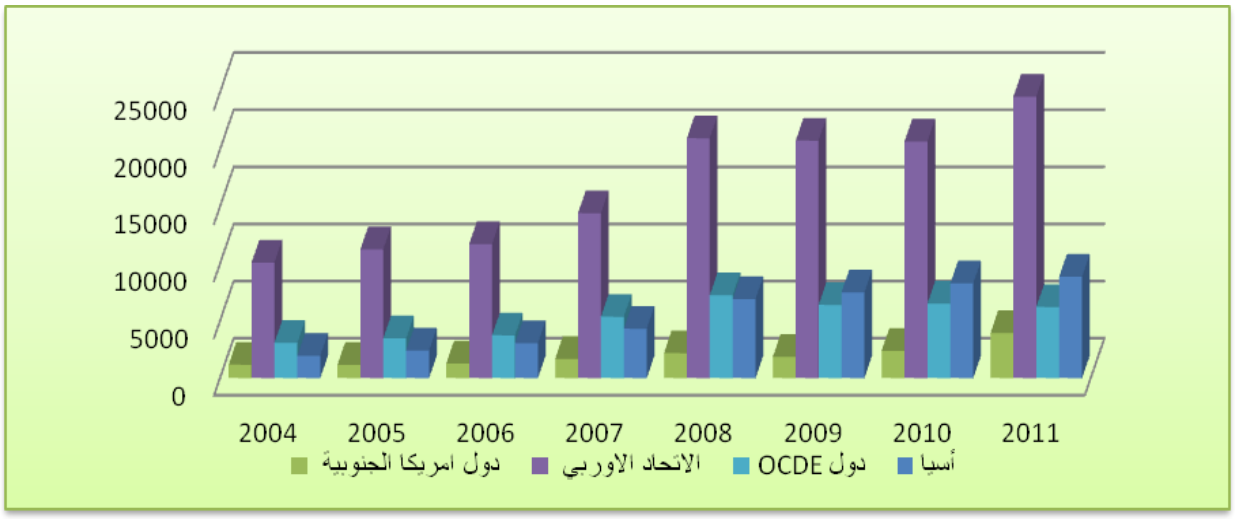
السنة / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الاوربي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616
دول OCDE	3071	3468	3738	5363	7246	6401	6519	6219
باقي الدول الأوربية	1097	1079	777	715	659	726	388	579
دول امريكا الجنوبية	1166	1159	1281	1672	2179	1851	2380	3931
آسيا	1952	2416	3055	4318	6916	7501	8280	8873
الدول العربية	56	113	493	624	705	1155	1262	1760
منطقةالمحيط الهادي	525	416	0	0	0	1	-	-
دول المغرب العربي	169	188	235	284	394	468	544	691
بلدان إفريقية	175	138	148	231	395	356	396	578
المجموع	18308	20044	21456	27631	39479	39103	40473	47247

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على : **الوحدة:** مليون دولار

-المركز الوطني للإحصائيات و الاعلام الالي، على الموقع الالكتروني http://www.ons.dz/ تاريخ الاطلاع 2016/10/03.

-Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie**, Année 2011, p 11.

الشكل رقم(03-04): التوزيع الجغرافي للواردات مع أهم المناطق الاقتصادية في العالم.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه باستعمال برنامج Excel.

المبحث الثالث: سياسة تخفيض العملة و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر

تشكّل سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة لغرض تسوية هذه الاختلالات، و قد أسفرت الأزمة الاقتصادية 1986 و المتمثلة في تزامن تدهور أسعار البترول و تراجع سعر الدولار الأمريكي عن نتائج اقتصادية و اجتماعية مسّت مختلف دول العالم لا سِيما الجزائر، حيث كشفت هذه الأزمة عن حقيقة ضعف الاقتصاد الجزائري و الذي أدخلته في دوامة من الإصلاحات من بينها سياسة تخفيض العملة لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف سياسات تخفيض العملة التي شهدتها الجزائر و مدى نجاعة هذه السياسة و أثرها على الصادرات و الواردات .

المطلب الأول: سياسة تخفيض العملة في الجزائر

لم تكن سياسة تخفيض العملة في البداية ضمن أولويات السلطات الجزائرية قبل أزمة 1986، لكن مع تدهور الوضع الاقتصادي و مؤشرات التوازن الخارجي و أمام ضغط صندوق النّقد الدولي

وجدت السلطات نفسها امام حتمية إجراء تخفيض طفيف عن طريقة عملية الانزلاق التدريجي لسعر الصرف و بحلول سنة 1994 تم اللجوء اضطراريا إلى التخفيض الصريح لي يليها بعد عقد من الزمن تخفيض آخر للعملة سنة 2003 حيث تباينت أهداف التخفضيين السابقين لذا سنشخص ذلك بالتفصيل في هذا المطلب .

أوّلا: أهم التخفيضات التي شهدها سعر الصرف

1- بداية العمل بسياسة تخفيض العملة: أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينيات، إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، و قد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات و لا للواردات .و من بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي:[1]

1-من الجانب النظري، يتمثل هدف التخفيض في تنشيط إنتاج السلع القابلة للتصدير و بحكم أن صادرات الجزائر يسيطر عليها قطاع المحروقات و التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية تخفيض لقيمة الدينار ، لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية السعر.

2-يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية إذ في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض و بصفة كبيرة إرتفاع أسعار سلع الإستهلاك، مما يضرّ بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.

لكن مع العجز الداخلي و الخارجي للاقتصاد فضّلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأّنه أكثر مرونة و مع التوقف عن الدفع و انغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر و ذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية فإنّ الأمر أدّى إلى تقوية فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، و قبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة

---

[1] صحراوي سعيد ، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009-2010، ص 135.

لإيجاد القيمة الحقيقة للدينار الجزائري . و إعادة الثقة فيه و الوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية و الدولية. [1]

و بالتالي يمكن القول أنّ التخفيض حتمية أملتها الظروف الداخلية للاقتصاد الجزائري و قوة ضغوط المنظمات المالية و النقدية الدولية، حيث اعتبر أحد الشروط الأساسية من أجل الوصول إلى إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية.

2-التخفيض الصريح : شكّلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري ، خاصة مع الضغوط التي تعرّض لها و التي تمثلت فيمايلي :

-عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار ،

- ارتفاع المديونية الخارجية ،

- الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار المغالي فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي، كل ما سبق أدّى إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بعد ما كان الانزلاق التدريجي فقط سنة 1991بأكثر من 106% حيث انتقل سعر الصرف من 8.96 دج سنة 1990 إلى 18.46 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد ، و الهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية ، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف ، و تحقيق التقارب بين السوق الرسمي و الموازي . [2]

و لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أُجري تعديل طفيف لم يتعدّ نسبة % 10 حيث كان هذا القرار بهدف تهيئة قرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ1994/04/10 و بتخفيض نسبة % 40.17 و على ضوء هذا القرار أصبح سعر الدينار

---

[1] حنان لعروق ، **المرجع السابق**، ص ص 161-162.

[2] بن بريكة الزهرة ، **المرجع السابق**،ص ص 216-217.

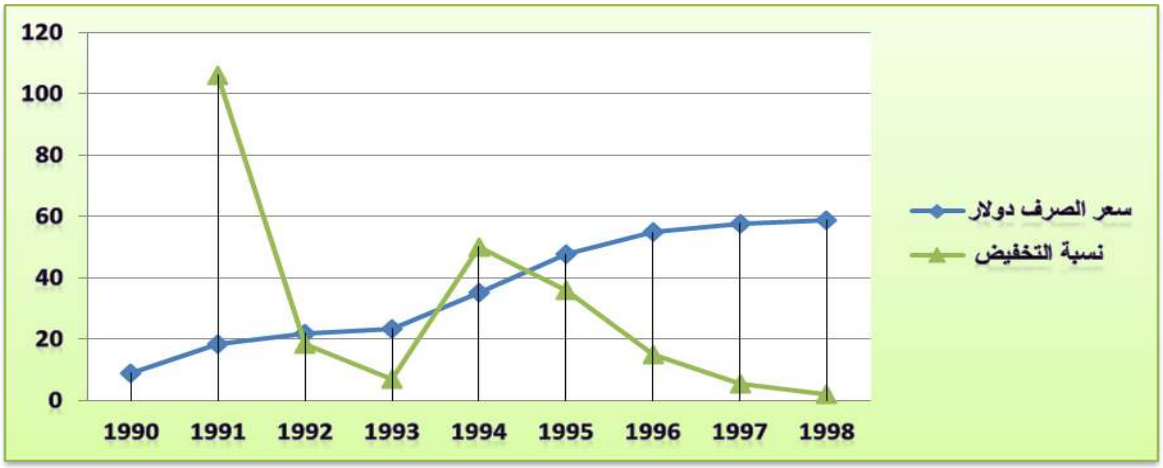
حوالي 36 دينار مقابل الدولار الأمريكي و باستثناء سنة1994 فإن سعر الصرف عرف بعد ذلك استقرارا من 1996 إلى غاية1998.[1] أمّا الجدول التالي يوضح مختلف عمليات التخفيض خلال فترة(1989-1996).

الجدول رقم(03-07): جدول يوضح تطور سعر الصرف الإسمي و نسبة التخفيض خلال الفترة (1990-1998).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف السنوي بالنسبة للدولار	8,96	18,46	21,87	23,35	35,05	47,64	54,74	57,67	58,73
نسبة التخفيض السنوي%	-	105,99	18,437	6,758	50,127	35,92	14,897	5,3478	1,838

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على -التقارير السنوية لبنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصاء ons

الشكل رقم (03-05): تطور سعر الصرف الإسمي و نسبة التخفيض خلال الفترة (1990-1998).



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه باستعمال برنامج Excel

و أمّا الجدول الموالي يبيّن أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة.

---

[1] إسماعيل بن قانة ،عيسى مهدي ،**قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث ، العدد 14، 2014 ،ص102.

الجدول رقم(03-08) :أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة بنسبة 40 بالمائة في سنة 1994.

الوحدة ، الرمز ، اسم العملة	سعر الشراء	سعر البيع
USD1 دولار أمريكي	35.9925	36.0075
AED 1 درهم الامارات المتحدة	9.7933	9.8102
BEF100 الفرتك بلجيكي	102.1362	101.9456
CAD1 دولار كندي	26.0325	26.0829
CHF100 فرنك سويسري	2487.5596	2492.2135
GBP1 جنيه استرليني	53.0706	53.1771
FRF1 فرنك فرنسي	6.1289	6.1389
JPY100 الين الياباني	34.1712	34.2407
SAR1 ريال سعودي	9.5911	9.6071
SDR1 حقوق السحب الخاصة	50.3215	-
SEK100 كورون السويدية	454.6548	455.9470

المصدر: اعتمادا على تقارير البنك المركزي الجزائري

3- تخفيض قيمة الدينار في جانفي2003

قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2 ٪ و 5 ٪ هذا الإجراء كان يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سِيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية و بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2003 من أجل إعادة تنظيم سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه السابق أي عام2002 .،[1]و في مايلي الجدول رقم (03-09) يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو للفترة(2002-2015).

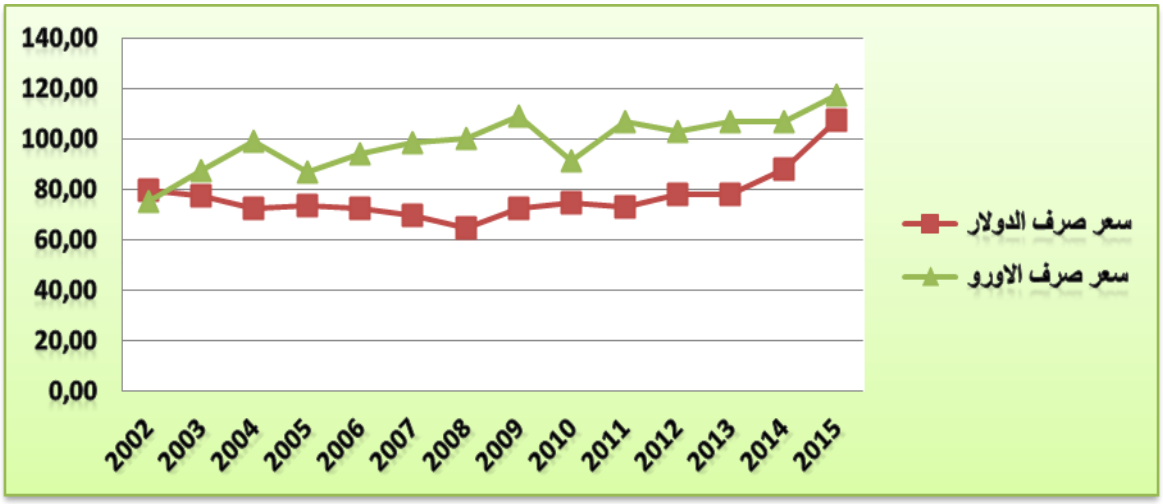
[1] سي محمد فايزة ، **اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان،2014-2015 ، ص 99 .

جدول رقم(03-09) : تطور سعر صرف الدينار الإسمي مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2002-2015)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدولار	79.68	77.37	72.61	73.36	72.64	69.36	64.56
سعر صرف الأورو	75.34	87.47	98.95	87.01	93.75	98.33	100.27
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر صرف الدولار	72,6349	74,3908	72,8567	78,10	78,15	87,90	107,13
سعر صرف الأورو	109,047	91,0519	106,5322	102,95	106,89	107,05	117,06

المصدر :- التقارير السنوية لبنك الجزائر -الموقع الرسمي لوزارة المالية

الشكل رقم (03-06): شكل تطور سعر صرف الدينار الإسمي مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2002-2015)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه باستعمال برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (03-09) و الشكل (03-06) نلاحظ أنّ الفترة(2002-2006) تراجعت فيها قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و سجّل أدنى قيمة مقابل الدولار بحوالي 79.68 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي سنة 2002 و أعلى قيمة سجلها مقابل الدولار سنة 2004 كانت بقيمة 72.61 دينار مقابل دولار أمريكي و الملاحظ أنّ هذه الفترة شهدت دخول

عملة جديدة في المعاملات الدولية الصادرة عن الإتحاد الأوربي الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي و أدى وضع الاقتصاد للفترة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع قيمة الدولار مقابل عملات دولية أخرى و خاصة أزمة الرهون العقارية ، و تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من طرف بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية و هي عملات أهم الشركاء التجاريين للجزائر .[1]

و واصل بنك الجزائر خلال سنة 2013 إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف– التعويم الموجه – بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف سنة 2013 و التي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة .في ظرف كهذا، يهدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي.[2]

و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 87.90 للدولار و إلى 107,05 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014. و قد يعود سبب انخفاض الدينار أمام الدولار لكبح ارتفاع فاتورة الواردات في ظل انخفاض إيرادات النفط"، و نرى أنّ ضعف الدينار يرجع إلى الضعف الاقتصادي و المالي الشديد في الجزائر في وجه صدمات خارجية، مثل هبوط أسعار النفط، فيما شكلت صادرات النفط و الغاز في السنوات الأخيرة ما يصل إلى 98 في المائة من إيرادات الجزائر، غير أن انخفاض عائدات النفط و الغاز العام سنة 2015 أدّى إلى تدهور قيمة أكبر للدينار حيث وصلت قيمة 1 أورو مقابل 117.06 دج .

---

[1] بن بريكة الزهرة ، **المرجع السابق**،ص218.

[2] التقرير السنوي لسنة 2013 الصادر عن البنك المركزي نوفمبر 2014، ص ص 21-7.

ثانيا: الهدف من سياسات تخفيض العملة في الجزائر

في نهاية أكتوبر 1991، قام مجلس النقد و القرض 10/90 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة% 22 ، مقابل دولار أمريكي واحد و ذلك بموجب الإتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي ، في 03 جوان 1991 و يهدف قرار التخفيض هذا إلى تحقيق ما يلي : [1]

-قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط

-ربط سياسة الصرف بحجم الواردات و ذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف و إصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت ،

- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار ، الحد من التضخم ، تعديل حجم الكتلة النقدية و تطبيق أسعار فائدة ملائمة ،

-إعادة تكوين احتياطي للصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات ، و تحرير الواردات من السلع و الخدمات و البحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي و يمكن القول أن هذا التخفيض المتتابع الذي اتخذته الجزائر كان لعدة أسباب منها: [2]

1 - مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها ، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، و مواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.

2 - الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية) ، و بهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، و من شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج قطاع البنك.

---

[1] الحوزي حليمة، **أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر المنظم يوم 13 ماي 2013 بجامعة محمد خيضر ببسكرة، ص ص 98-99.

[2] مبارك بوعشة، **السياسة لنقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، العدد12، 1999، ص ص 83-84.

3 – المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، و توسيع أسواق الصادرات، و بالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

4 – رد فعل للإختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي و المالي، و هذا في الوقت الذي تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة و التي انعكست في شكل انخفاض لاحتياطات النقد الأجنبي و انخفاض إمكانية الاستيراد و مهما كانت الأسباب، فإنّ الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة توازن ميزان المدفوعات ، و ذلك بزيادة الصادرات و التخفيض من الواردات.

المطلب الثاني: دراسة أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

سنعالج في هذا المطلب مدى توفر شروط نجاح سياسة التخفيض على الصادرات الجزائرية بالاعتماد على الشروط التي تم طرحها في الفصل السابق حول نجاح سياسة التخفيض في تشجيع الصادرات الجزائرية بالاعتماد على تركيبة الصادرات و اهم الظروف المحيطة بسياسة التخفيض .

أوّلا :–شروط نجاح سياسة التخفيض على الصادرات الجزائرية

إنّ معظم صادرات الدول النامية أحادية البضاعة، إذ لا تكاد تصدر منتوجًا واحدًا في أغلب الأحيان يرتكز على المواد الأولية (الصادرات الإستخراجية)، و هي الحالة الملاحظة بالنسبة للجزائر، كما أشرنا في المبحث السابق من خلال الجدول رقم (03-03) أنّ السلع تتكون أساسا من المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق % 95 من مجموع الصادرات و بالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات ما دام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على إستخراج المحروقات و تصديرها، إذ أنّ زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه كليةً عوامل خارجية .أي لم يكن لقيمة الدينار دوراً في تحديد الصادرات(البترول) و ستكون في نفس المستوى سواءً

خفّضت قيمة الدينار أم بقيت على حالها[1]. هذه المعطيات جعلت الصادرات النفطية تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها و كذلك العرض المحلي لها. أما الصادرات من غير المحروقات فهي شبه منعدمة و تتكون من مجموعة من منتجات و سلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، و تتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها خاصة في الأجل القصير لضعف الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب العالمي حتى و إن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعارها فإنّه لن يؤدي إلى زيادة كمية التصدير منها و بالتالي فهي لا تؤثر على الأسواق العالمية، و بصفة عامة فالمرونة اللانهائية للصادرات الجزائرية هو شرط صعب التحقيق أو القبول.[2]

و النتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، و بالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا، على الأقل بالنسبة للجزائر و الدول الأحادية مادة التصدير.

ثانيا : نتائج أثر سياسة التخفيض على الصادرات الجزائرية

مبدئيا، فإنّ تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدّي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، أي يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، و بالتالي زيادة في حجم و قيمة الصادرات الوطنية ، مما يؤدّي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، فمثلا سجّل الميزان التجاري الجزائري سنة1995 عجزا بقيمة 9.075 مليار دولار مقابل 0.62 مليار دولار سنة 1994 ثم عاد الميزان التجاي إلى التحسن بداية من سنة 1996 رغم أن هذا التحسن راجع بنسبة كبيرة إلى قطاع المحروقات عرفت الصادرات ارتفاعا محسوسا و يعود هذا الإرتفاع إلى التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط .[3] و لتوضيح التحليل أكثر سنعتمد على الإحصائيات الموجودة بالجدول رقم (03-10) و الشكل رقم (03-07).

الجدول رقم (03-10): جدول يوضح تطور نسب التخفيض و سعر الصرف السنوي و رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2015).

---

[1] صحراوي سعيد، **المرجع السابق** ،ص 144.

[2] حنان لعروق ، **المرجع السابق** ،ص 163.

[3] صحراوي سعيد ، **المرجع السابق**، ص 142.

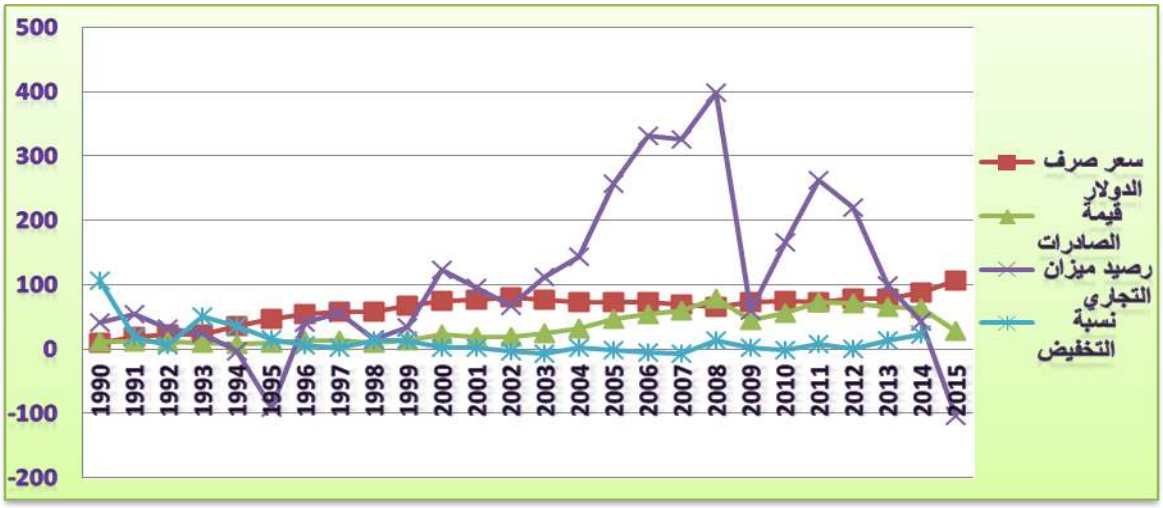
السنوات	سعر الصرف دولار	أسعار برميل البترول بالدولار	نسبة تخفيض العملة % [1]	قيمة الصادرات الوحدة مليون دولار	رصيد ميزان التجاري الوحدة مليون دولار
1990	8,9648	24.42	-	11304	4178
1991	18,4672	20.98	105,996787	12 101	5468
1992	21,872	20.036	18,4370126	10837	3200
1993	23,3503	17.49	6,75886979	10091	2420
1994	35,0552	16.17	50,1274074	8340	-260
1995	47,6489	17.423	35,9253406	10 240	-9075
1996	54,7472	21.272	14,897091	13 375	4120
1997	57,675	19.72	5,34785341	13 889	5690
1998	58,7351	13.02	1,83805808	10 213	1510
1999	66,572	18.087	13,3427882	12 522	3360
2000	75,2569	28.724	13,0458751	22 031	12300
2001	77,26	24.718	2,66168285	19 132	9610
2002	79,6829	24.83	3,13603417	18 825	6700
2003	77,3947	28.826	-2,87163243	24 612	11140
2004	72,0603	38.328	-6,89246163	32 083	14270
2005	73,3596	54.587	1,80307326	46 001	25644
2006	72,646	66.025	-0,97274249	54 613	33157
2007	69,3757	74.664	-4,50169314	60 163	32532
2008	64,5828	98.06	-6,90861498	79 298	39819
2009	72,6349	62.16	12,4678707	45194	5900
2010	74,3908	80.25	2,41743294	57053	16580
2011	72,8567	112.89	-2,06221737	73489	26242
2012	78,10	111.523	7,19673002	71866	21940
2013	78,15	109.441	0,06402049	64974	9946
2014	87,90	46.56	12,4760077	62886	4306
2015[2]	107,13	49.5	21,8771331	28860	-10332

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: -التقارير السنوية لبنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصاء ons -الموقع الرسمي لوزارة المالية - منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

[1] تم حساب نسبة التخفيض بالطريقة الآتية **سعر الصرف سنة الأساس – سعر الصرف السنة الموالية /سعر الصرف سنة الأساس *100.**

[2] **قيم مؤقتة .**

الشكل رقم (03-07): شكل يوضح تطور نسب التخفيض و سعر الصرف السنوي و رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2015).



المصدر: تم إعداد الشكل من طرف الباحث اعتمادا على بيانات الجدولين أعلاه .

من خلال إحصاءات الجدول رقم(03-10) و الجدول رقم (03-07) يتضح أن الصادرات الجزائرية تضاعفت خلال فترة 1990-1994 بحوالي 3 مرات حيث انتقلت من 115,73 مليار دج سنة 1990 إلى 311,59مليار دج سنة1994 ثم استمرت في الارتفاع، و السؤال المطروح هو هل هذه الزيادة حقيقة أم أنّه مجرد تأثير تخفيض الدينار عند مقارنة حصيلة الصادرات مقيمة بالدولار ،أي بعد إقصاء عامل تخفيض قيمة الدينار نحصل على نتائج أكثر واقعية .حيث أن الصادرات انخفضت من 12.96 مليار دولار سنة 1990 إلى 8,890 مليار دولار سنة 1994 ، رغم أنّها السنة التي عرفت أكبر نسبة للتخفيض وصلت إلى% 78,9 كما هو مبيّن في الجدول رقم (03-10) و خلال هذه الفترة كان تطور الصادرات نحو الانخفاض، و استمرت في الانخفاض إلى 11,51 مليار دولار ثم 10,41 مليار دولار مع انخفاض معدل التخفيض إلى 6,6 %و5.7% و هذا في سنتي 1992 و1993 لتعود إلى التحسن خلال فترة1995- 1997 انتقلت من 10,25 مليار دولار إلى 13,62 مليار دولار و تزامن مع انخفاض معدلات

التخفيض التي وصلت إلى % 5,5 سنة 1997 و تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول التي ساهمت بجزء كبير في زيادة الصادرات.

أما خلال الفترة من (1996-2008) و التي سادها نظام التعويم المدار، نلاحظ أن السلطات النقدية للبلاد (بنك الجزائر) واصلت اعتمادها على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائر ، حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في سنة 2002 قيمة 79,7 دينار جزائري في حين نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر حيث بلغت في نفس السنة 18,82 مليار دولار ثم قفزت إلى 79,29مليار دولار سنة 2008 و السبب راجع في ذلك إلى ارتفاع سعر برميل البترول الذي وصل إلى أعلى قيمة له، و ذلك في سنة 2008 بواقع 99,97 دولار للبرميل.[1]

فبالرغم من الاستقرار في قيمة سعر الصرف خلال الفترة (2003-2011) باستثناء سنة 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة ، فإن الصادرات خارج المحروقات لم تغير من سلوكها و بقيت دائما تمثل مستوى متدني لا يوافق و تطلعات السلطة الجزائرية، و الذي لم يتجاوز خلال جميع سنوات هذه الفترة، نسبة03% من مجموع الصادرات و بقيت تنافسية الجزائر قابعة في مكانها و عليه ، لم يكن لقيمة الدينار دورا في تحديد قيمة و حجم الصادرات المبني أساسا على المحروقات، سواء خفضت قيمة الدينار أو بقيت على حالها .[2]

و خلاصة القول فإن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات ، و هذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، و ذلك بفعل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية ، بعبارة أخرى فإن الميزان التجاري للجزائر

---

[1] حنان لعروق ، **المرجع السابق** ، 165.

[2] سمير ايت يحيى، **المرجع السابق**، ص 196.

شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات و هذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض الدينار الجزائري لم يؤدي إلى زيادة حقيقية في قيمة و حجم الصادرات، و تحسن للمركز التنافسي لها كما نصت عليه النظرية الاقتصادية.

المطلب الثالث: دراسة أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

سنحاول في هذا المطلب إسقاط الشروط التي تفترضها النظرية الاقتصادية في نجاح سياسة التخفيض في الحد من الواردات انطلاقا من مميزات الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى تشخيص أثر سياسة التخفيض على الواردات الجزائرية .

أولا-شروط نجاح سياسة التخفيض على الواردات الجزائرية

شرط نجاح التخفيض هو تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بمرونة كافية [1] و هو الشيء المفقود في الاقتصاد الجزائري و ذلك راجع إلى طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلع ضرورية لا يمكن الاستغناءعنها كالسلع الاستهلاكية و الغذائية لتلبية حاجيات الأفراد أو تلك المستعملة كمدخلات في العملية الإنتاجية كالمعدات و التجهيزات الصناعية و المنتجات نصف المصنعة و المواد الأولية .فلا يكون أمامنا سوى خيارين إما أن نستمر في اقتنائها حتى و إن ارتفعت أسعارها، و لا تكون النتيجة سوى إثقال كاهل المنتج بنفقات إضافية تنعكس في الأخير على سعره، و تقضي على استقرار الأسعار المحلية الذي تفترضه أيضا سياسة التخفيض لنجاحها فضلا عن القضاء على الانخفاض الذي عرفته أسعار الصادرات إذا كانت المدخلات في إنتاجها سلعا مستوردة .أو يخفض من الاستيراد و النتيجة هي تدهور الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد، خاصة و أنّ معظمها لا يمكن تعويضها بإنتاج محلي. [2]

---

[1] تم التطرق إلى شروط نجاح تخفيض العملة نظريا بالتفصيل في الفصل الثاني.

[2] حنان لعروق، **المرجع السابق** ، ص ص 164-165.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات على جزء من السلع الكمالية و سلع الرفاهية التي تعتبر عديمة المرونة و لهذا يمكن الحكم على أن سياسة تخفيض العملة من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى و إن كانت مقومة بالعملة الوطنية للأسباب التي تم ذكرها سابقا.

ثانيا: نتائج أثر سياسة التخفيض على الواردات الجزائرية

1-نظريا و من إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية، الارتفاع في الأسعار المستوردة و الآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية و الوسيطة. و في حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار تصحيحات في الدخول، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، إلا أن الانخفاض في الواردات لسنة 1996 يرجع حسب المسؤولين إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها، و ذلك نظرا للعجز المقدر بـ 122 مليار دينار الذي تواجهه خزينتها، و بالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك، بالرغم من أن الحكومة خصصت148 مليار دينار سنة 1995 لتطهير المؤسسات العمومية ، و للتوضيح أكثر سنستعين ببيانات الجدول التالي .

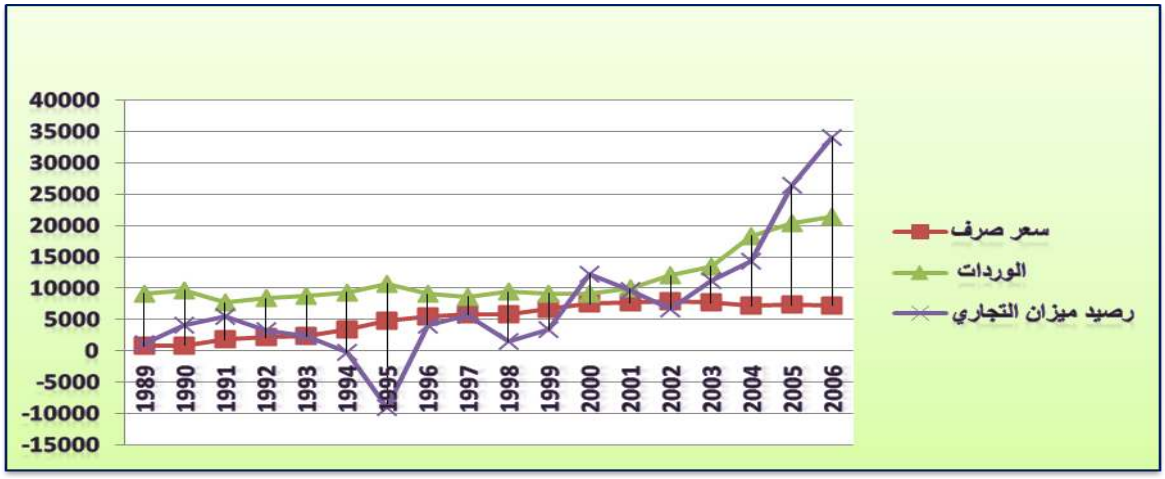
الجدول رقم (03-11) :جدول يوضح تطور سعر الصرف الإسمي و الواردات و رصيد الميزان التجاري

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
سعر الصرف	8.05	8,9648	18,467	21,87	23,350	35,05	47,648	54,7472	57,675
الوردات	9208	9684	7681	8406	8788	9365	10 761	9 098	8 687
رصيد الميزان التجاري	1144	4178	5468	3200	2420	-260	-9075	4120	5690
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	58,735	66,572	75,256	77,26	79,682	77,39	72,060	73,3596	72,646
الواردات	9 403	9 164	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456
رصيد الميزان التجاري	1510	3360	12300	9610	6700	11140	14270	26470	34060

الوحدة مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على – التقارير السنوية لبنك الجزائر – الديوان الوطني للإحصاء ons

الشكل رقم (03-08): شكل يوضح تطور سعر صرف الدينار و الواردات و رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1989-2006)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه باستعمال برنامج Excel

من خلال النتائج المبينية في الجدول رقم (03-11) نلاحظ أن الواردات خلال مرحلة التخفيض(1990-1996) تراوحت بين الانخفاض و الارتفاع، و كانت في الكثير من الأحيان غير متوافقة مع تغيرات سعر صرف الدينار فانخفضت سنة1991 بأكثر من % 21 انتقلت بها من 9.68 مليار دولار إلى 8.68 مليار دولار سنة 1991 في حين كان من المنتظر انخفاضها سنة 1994 ارتفعت بنسبة 14,5 % و السبب راجع إلى أنّه في التخفيض الأول :ارتفاع أسعارها و القيود المفروضة على المعاملات التجارية ،فضلا عن الفجائية في القيام بالتخفيض، كلها عوامل أدت إلى انخفاض حجمها، و في سنة 1994 أدى الرفع التدريجي للقيود و تحرير المعاملات التجارية ثم الجارية إلى الارتفاع في قيماتها أي الواردات و كذا الاتجاه نحو التخزين خوفًا من تخفيضات أشد إلى أثر عكسي للتخفيض.[1]

أما فيما يخص الفترة الممتدة من سنة1994 -1995 التي سادها نظام جلسات التثبيت، مواصلة رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (تخفيض قيمة العملة) حيث كان سعر صرف الدينار في سنة 1994 يقدر بـ 35.01 ثم ارتفع إلى 47,6 سنة 1995 ، أي أنّ الدينار فقد من قيمته ما نسبته % 35,61 و ذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي، في حين أن الواردات ارتفعت من 9.36 مليار دولار سنة 1994 إلى 10,76

[1] حنان لعروق ،**المرجع السابق** ،ص 166.

مليار دولار سنة 1995 و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب، و كذا انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لبقية العملات.[1]

أما الواردات فكما تظهرها البيانات، فقد تراجعت قيمتها في السنوات من1997 إلى 1999 نتيجة لتراجع عوائد الصادرات كما تم الإشارة إليه سابقا، لتعرف السنوات التالية تزايدا في قيمتها من سنة لأخرى– و تركيبة هذه الواردات هي في الأساس سلع استهلاكية غذائية و سلع استهلاكية غير غذائية و سلع التجهيز الصناعي – و يأتي هذا لمقابلة الطلب المتزايد على متطلبات النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، و ارتفاع الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، و عرفت قيمة الواردات قفزة منذ سنة 2003 و واصلت الارتفاع حتى سنة 2006 بقيمة تقدر 21.456 مليار دولار ، عموما نخلص أنّ الواردات الجزائرية ضعيفة المرونة، ممّا أدّى إلى وجود علاقة لكنها ضعيفة بين التغيرات في سعر الصرف و حجم الواردات.

[1] باريك مراد ، **المرجع السابق** ،ص 96.

خلاصة

سمح لنا هذا الفصل بمعرفة المراحل الأربعة لنظام الصرف الجزائري و تطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال حيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي ، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال بعض الفترات فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ثم تبني نظام صرف ما بين البنوك و هذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن حوالي 97 ٪ من الصادرات الجزائرية تقيّم بالدولار أمّا فيما يخص انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار لم تحقق الأهداف المرجوة و ذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد و غير تنافسي ، أمّا الواردات هي كذلك غير مرنة لأنّ معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها و تم تفسير التحسن المسجل في قيمة الصادرات أن يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط، و بالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر النفط و تقلباته أمّا في الفصل الموالي سنحاول بناء نموذج قياسي لدراسة مفصلة عن أثر تلقبات سعر الصرف على تركيبة الميزان التجاري و مدى توافق النتائج الإحصائية مع الواقع الاقتصادي .

الفصل الرابع :

دراسة قياسية للعلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري

تمهيد:

من خلال عرضنا لبعض البيانات و الإحصاءات التي تخص الاقتصاد الجزائري في الجانب التحليلي لاسِيما المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة الدينار التي انتهجتها السلطات الجزائرية تبيّن لنا أنّ هذه السياسة لم تحقّق الأهداف المرجوة لارتباطها بمرونة الصادرات و الواردات أمّا في السّنوات الأخيرة اتجه البنك الجزائري الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2 ٪ و 5 ٪ هذا الإجراء كان يهدف أساسا للحدّ من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سِيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية ، و عليه سنقوم في هذا الجزء محاولة بناء نماذج قياسية تتماشى و طبيعة الاقتصاد الجزائري و ذلك باستعمال بعض التقنيات القياسية الحديثة لهذا قمنا بتقسيم الفصل الرابع إلى أربعة مباحث الأول نعالج فيه الجانب النظري للقياس الاقتصادي و في المبحث الثاني نقوم بنمذجة العلاقة بين سعر الصرف و معامل التغطية التجاري و كذا تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على كل من الصادرات و الواردات في المبحثين الثالث و الرابع على التوالي .

المبحث الأول : أدوات الاقتصاد القياسي

يلعب الاقتصاد القياسي دورا هاما في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف فروعها ، و ذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة و إعطاء نظرة مستقبلية تنبئية من أجل اتخاذ القرارات لإتباع السياسات الملائمة ، و عليه سنتعرض في بداية هذا المبحث إلى بعض المفاهيم حول الاقتصاد القياسي ثم سنتطرق في المطلب الثاني إلى خصائص استقرارية السلاسل الزمنية أمّا الثالث فنتطرق فيه إلى التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ و في المطلب الرابع و الأخير سنتناول تقنية شعاع الانحدار الذاتيvar .

المطلب الأوّل: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي

أولا: ماهية الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعًا من فروع العلوم الاقتصادية ، و هو يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية المأخوذة من الواقع العملي و ذلك باستعمال الأساليب الإحصائية و الرياضية ، بهدف نمذجة هذه الظواهر و استخدامها في التخمين المستقبلي لمعرفة مختلف اتجاهاتها، و يمكن تعريف الاقتصاد القياسي على أنّه: " العلم الذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية ، و الرياضيات ، و الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ، و التقدير و التنبؤ بالظواهر الاقتصادية "[1]

ثانيا : تعريف منهج الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معاملات النموذج المستخدم في التقدير و التنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية ، و يتطلب هذا إتباع منهجية معينة في البحث لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية

---

[1] سالفاتور دومينيك، ترجمة سعدية حافظ منتصر، **نظريات و مسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، دار ماكجروهيل للنشر،1983،ص7

سببية ، أي بمعنى أنّ التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى ،[1] و لا يختلف الاقتصاد القياسي عن غيره من العلوم الاقتصادية و الرياضية في منهجية بحثه ، إلا أنه يركز في بحثه على إيجاد ثلاثة قيم رئيسية و هي : [2]

1–قيم المعلومات الاقتصادية القياسية و هي القيم التي تمثل حلقة الوصل و القياس بين المتغيرات المستقلة و التابع لهذا بتركيز جل اهتمامها لبحث أفضل الطرق التي يمكن أن نجد بواسطتها هذه المعلمات التي من ممكن ان تعبر بصدق عن طبيعة و قوة العلاقات الحقيقية الموجودة بين المتغيرات.

2–قيم المتغير العشوائي (ei) أو (ui) ، و الذي يمثل حلقة الوصل بين القيم الحقيقية و القيم المقدرة و الذي يقارب فيما بينهما وصولا إلى الصفر لقصد الوصول إلى أقرب دقة للقيم المقدرة .

3–قيم المتغير التابع المقدرة أو المستقبلية و كذلك قيم المتغيرات المستقلة .

ثالثا: أهداف الاقتصاد القياسي

يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي :[3]

1–اختيار النظريات الاقتصادية و التحقق من مدى انطباق هذه النظرية مع الواقع الفعلي، و من ثم يمكن قبولها أو رفضها أو تعديلها و التوصل إلى نظرية اقتصادية جديدة.

2–المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال توفيره لتقديرات كمّية للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، فالاقتصاد القياسي يمكنه توفير مثلاً تقديرات عن مرونتين العرض و الطلب، و أنّ هذه التقديرات تعتبر مهمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2007،ص ص 28–29.

[2] وليد اسماعيل السيفو،فيصل مفتاح شلوف ،صائب جواد ابراهيم جواد ، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي** ، الطبعة الأولى ، الاهلية للنشر و التوزيع عمان 2006،ص ص 31–32.

[3] ثامر محمود العاني ، **محاضرات في الاقتصاد القياسي** ، معهد البحوث و الدراسات العربية، ص 04.

3-المساعدة في وضع و تقييم السياسات الاقتصادية من خلال توفيره التنبؤات عن المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

المطلب الثاني : خصائص الاستقرارية

ترتبط الكثير من الظواهر الاقتصادية بتغير الزمن الذي هو بحد ذاته متغير موضوعي مستقل كون أنّ الزمن ملازم للظواهر فيمكننا أن نربط بين حالة أي ظاهرة و بين اللحظة التي تقابل هذه الحالة أو بين مجمل تطورات ظاهرة و بين الفترة الزمنية التي جرت فيها تلك التطورات ، و تعد أساليب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب المهمة للحصول على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة و تؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات و العلاقات الاقتصادية و بذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة و عليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم حول السلاسل الزمنية و كيفية استقرارها و أهم اختبارات كشف جذر الوحدة .

أوّلا :تعريف السلسلة الزمنية

عموما يمكن القول أنّ السلسة الزمنية "هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أنّ لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها .يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابلها قيمة إحصائية مرتبطة y_t ."[1] كما يمكن تعريفها على أنّها" سلسلة من المعطيات الاحصائية التي لها علاقة بالزمن أو هي عبارة عن سلسلة قيم ظاهرة معينة تتغير في الزمن ."[2] و تشمل مركبات السلاسل الزمنية مايلي :[3]

---

[1] معتوق أمحمد ،**الاحصاء الرياضي و النماذج الاحصائية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007،ص 159.

[2] جلاطو جلالي ، الاحصاء، **ديوان المطبوعات الجامعية** ،طبعة 2002،ص 167.

[3] حشمان مولود ، **السلاسل الزمنية و تقلبات التنبؤ القصير المدى** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2010،ص25.

1-مركبة الاتجاه العام : و هي العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة و هذا التطور قد يكون ميل موجب أو سالب و يكون تغيرها إمّا ذو نمط تحديدي و إمّا ذو نمط عشوائي و يرمز لها بالحرف T.

2-المركبة الفصلية أو الموسمية : هي التغيرات المتشابهة في مسار سلوكها و التي تظهر في فترات زمنية منتظمة سنوية أو ربع سنوية أو شهرية و محددة بصفة متعاقبة و يرمز لها بـ S.

3-مركبة الدورات الاقتصادية : مركبات الدورات الاقتصادية في متغيرات منظمة تظهر في السلاسل الزمنية طويلة الأمد و تشمل حالتين : حالة الركود الاقتصادي و حالة الرخاء الاقتصادي و يرمز لها بالحرف اللاتيني C و بما أنّ التنبؤ يهتم بالمدى القصير و المتوسط فإنّ هذه المركبة تهمل دراستها .

ثانيا: استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية أن تكون هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة و صفة الاستقرار أو السكون تحدد بعض الخصائص الاحصائية ، و في حالة غياب صفة الاستقرار ، فإنّ الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا ، و من المؤشرات الأولية التي تدل على أنّ الانحدار المقدر مزيفا نذكر مايلي :[1]

-كبر معامل التحديد R^2 و زيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة أكبر بدرجة كبيرة .

-وجود ارتباط سلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل DW.

1-السلسلة الزمنية المستقرة

---

[1] George bresson ,**alain pirotte**,**econometrie des series temporelles**,1 eedition, presses universitaire de France ,1995,p23.

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة و لا بالنقصان.[1] أمّا التعريف الاحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة الزمنية التي يكون متوسطها الحسابي و تباينها ثابت عبر الزمن أي أنّ :[2]

-ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي:

$$E(y_t)= u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ثبات التباين عبر الزمن أي :

$$var(y_t)= E(y_t-u_t)^2\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أنّ Cov_k هو التغير عند الفجوة k و يشير إلى التغاييير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ، أي على الفرق$(t_0 - t_1)$ بين t_0وt_1حيث أن t_0 فترة و t_1 فترة حيث أنّ:

$$Cov_k=E(y_t- u_t)(y_{t+k}- u_t)\ldots \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية ، لأن غياب الاستقرارية قد يؤدي إلى عدة مشاكل قياسية و هي مشكلة الانحدار الخاطئ و التي تجعل معظم الاختبارات الاحصائية مظللة .

1-السلاسل الزمنية غير المستقرة

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام و من أجل ذلك نميّز بين نوعين من النماذج:[3]

أ-السياق من نوع (DS) :

---

[1] شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 ، ص30.

[2] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 173.

[3]Régis bourbonnais; **econométrie**, dunod , 4eme édition, paris ,2002 ,P 231.

هذا السياق غير مستقر و يبرز عدم إستقرارية عشوائية(stochastique) و تأخذ الشكل:

$$X_t = X_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

و يمكن كتابتها كما يلي:

$$(1-B)^d X_t = c + \varepsilon_t$$

حيث: c ثابت حقيقي، B معامل التأخر، d درجة الفروقات.

و في الغالب نستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذا السياق أي $(d=1)$ و نكتب:

$$(1-B)X_t = c + \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = X_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

و يأخذ هذا السياق شكلين:

- إذا كان $c = 0$ يسمى هذا السياق DS بدون ثابت و يكتب: $X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t$

- إذا كانت $c \neq 0$ يسمي السياق DS بوجود ثابت و نكتب: $X_t = X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

ب- السياق من النوع (TS) :

هذا السياق أيضا غير مستقر و يبرز عدم استقرارية تحديدية (déterministe) و تأخذ الشكل :

$$X_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث f_t دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية) و ε_t صدمات عشوائية.

و أغلب هذا السياق إنتشارا يأخذ شكل كثير حدود ذي الدرجة (1) و يكتب بالشكل:

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا السياق غير مستقر لأن متوسط $E(x_t)$ متعلق بالزمن، لكننا نستطيع جعله مستقرًا بتقدير المعالم a_0, a_1، بطريقة المربعات الصغرى MCO.

و في الأخير نستخلص أن أفضل طريقة لجعل المسار من (TS) مستقرا هي طريقة المربعات الصغرى العادية، أمّا المسارات من النوع (DS) فإنّ أفضل طريقة لجعلها مستقرة هي التصفية بالفروقات .

ثالثا : اختبار جذور الوحدة للاستقرار

نبدأ في عرض هذا النموذج بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة R(1).

$$X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث :

ε_t :حد الخطأ العشوائي و الذي يفترض فيه: وسطه الحسابي معدوم ، تباينه ثابت ، قيمه غير مرتبطة، عندئذ يسمى بحد الخطأ الأبيض .

و يلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة (1) يساوي الواحد ، و إذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإنّ ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم الاستقرار لبيانات السلسلة ، حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات[1].

و من أهم الاختبارات التي تستخدم في جذر الوحدة نذكر ما يلي:

1-اختبار الجذور الأحادية :(DICKY- FULLER)

تعمل اختبارات ديكي فولار على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كان تحديدية أو عشوائية ،و يسمح لنا بالتعرف على الطريقة المثلى و الجيدة لاستقرار السلسلة TS أو DS .

و يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج :[2]

النموذج (1) : $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ (نموذج انحداري من الدرجة الأولى).

النموذج (2) : $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + C + \varepsilon_t$ (نموذج انحداري ذو ثابت).

النموذج (3) : $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + b_t + C + \varepsilon_t$ (نموذج انحداري ذو نزعة).

حيث : C :ثابت و b_t :مركبة الاتجاه العام.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، مصر،2005،ص ص 654-655.

[2] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات و تطبيقات** –،دار حامد للنشر و التوزيع –عمان ،2012،ص 207.

و فرضية هذا الاختبار هي : $\begin{cases} \varphi = 1 & : H_0 \\ |\varphi| < 1 & : H_1 \end{cases}$

إذا كانت الفرضية H_0 محققة في إحدى النماذج السابقة فإن السياق(السلسلة) ليس مستقرًا (عشوائي)، لذلك نستعمل اختبارات القيمة $(\varphi_1 - 1)$ بدلا من φ_1 ، و بالتعويض في المعادلات نستعمل ΔX_t بدلا من X_t أي $(X_t - X_{t-1})$ فتصبح النماذج كالتالي :

النموذج (1): $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$

$$X_t - X_{t-1} = \varphi X_{t\,t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1) X_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج(2): $\Delta X_t = (\varphi_1 - 1) X_{t-1} + C_t + \varepsilon_t$

النموذج(3) : $\Delta X_t = (\varphi_1 - 1) X_{t-1} + C_t + b_t + \varepsilon_t$

فتصبح الفرضية

$H_0 : \varphi - 1 = 0$

و نقوم بالاختبار على النحو التالي :

– حساب $\hat{\varphi}_1$ القيمة التقديرية لـ φ_1 و ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى(MCO) للنموذج(1) و(2) و(3).

–حساب t_c و ذلك بطريقتين : $t_c = n(\hat{\varphi}_1 - 1)$ أو $t_c = \dfrac{\hat{\varphi}_1 - 1}{\sigma \hat{\varphi}_1}$

و لإجراء اختبار (DF) باستخدام الصيغة الأولى نتبع الخطوات التالية:[1]

نقوم بحساب t المحسوبة ،حيث لا نستطيع مقارنة tالمحسوبة بقيم tالجدولية حتى في العينات الكبيرة ، حيث أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل و إنما نبحث عن t الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل ديكر–فيلر يوجد ما يسمى بالقيم الحرجة عند حجم عينة معين (1%،5%،10%) ، و عند استخدام برنامج متخصصة ك Eviwes فإنّها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة إلى البحث عنها في الجدول .

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **المرجع السابق** ، ص658.

–إذا كانت t المحسوبة أكبر من tالمجدولة نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة و بالتالي تكون السلسلة غير مستقرة. $t_t < t_c$ نقبل الفرضية H_0 ، يوجد جدر أحادي و السياق غير مستقر.

– إذا كانت t المحسوبة أقل من tالمجدولة نقبل الفرضية البديلة و بالتالي تكون السلسلة مستقرة $t_c \leq t_t$ نرفض الفرضية H_0 ، لا يوجد جدر أحادي و السياق مستقر

غير أن اختبار ديكي فولار البسيط لا يصبح ملائما إذ وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي ، و ذلك من رغم كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة و عندئذ نلجأ إلى استخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولار الموسع (**ADF**).

2– اختبار (DICKY–FULLER) المطور

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولار البسيط فإنّ النموذج –الحد العشوائي – عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا ففي حالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء طوّر ديكي فولار 1981 اختبار يسمى باختبار ديكي فولار المطور .

إنّ اختبارات ADF ترتكز على فرضية $|\phi| < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى :[1]

النموذج (4) : $$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج (5) : $$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C_t + \varepsilon_t$$

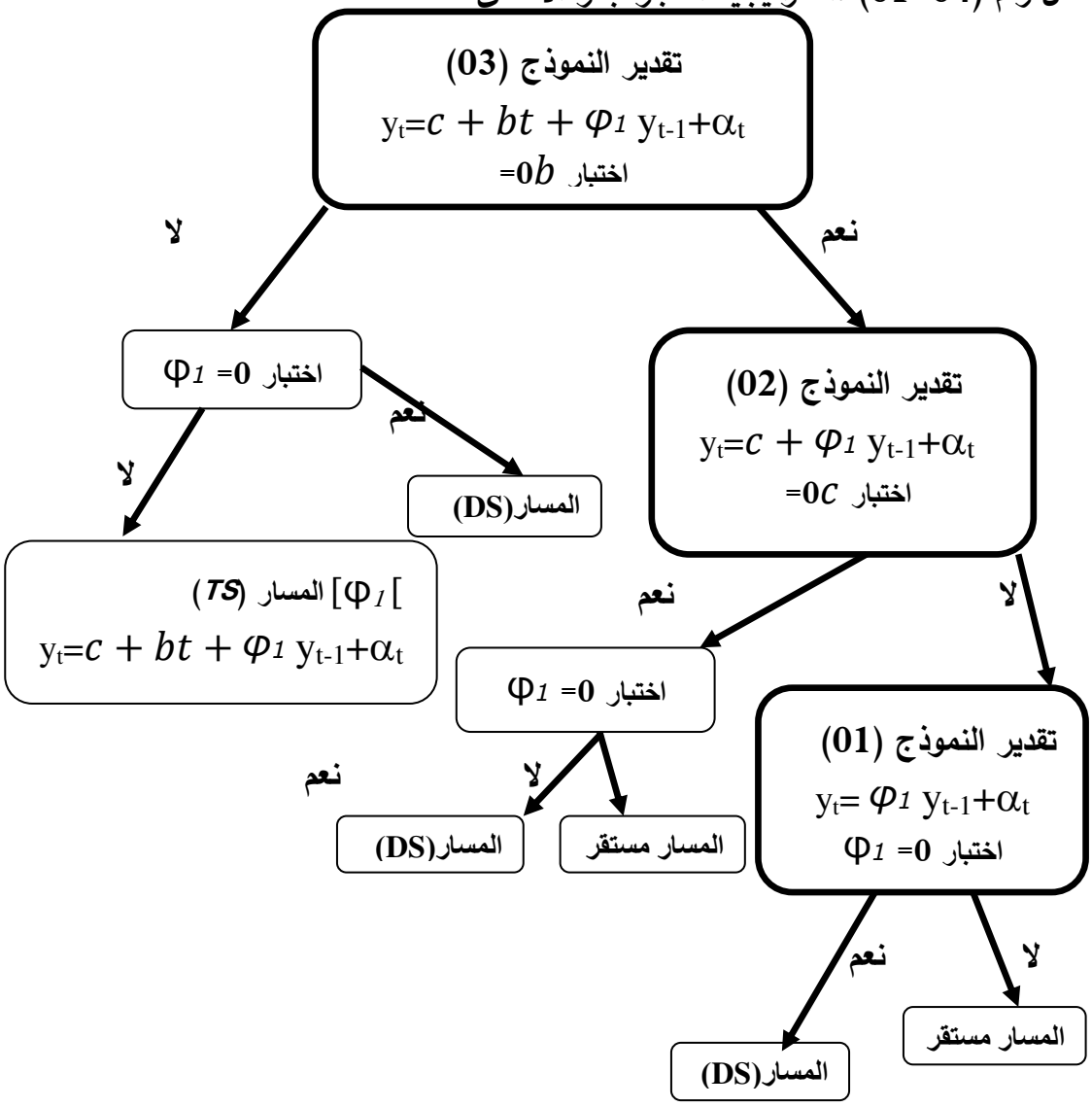
النموذج (6) : $$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C_t + b_t + \varepsilon_t$$

---

[1] شيخي محمد ، **المرجع السابق** ، ص 210.

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz حيث أنّ اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF و فيما يلي الصورة المبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوي لديكي –فولار.

الشكل رقم (04-01) :استراتيجية اختبار جذر الأحادي



1. **Source :** Régis bourbonnais **, econométrie** , dunod , 9eme édition , paris , 2015., P251.

3-اختبار PHILLIPSو PERRON (1988):

بالإضافة إلى اختبار ديكي فولور الموسع يوجد اختبار آخر للكشف على استقرار السلاسل الزمنية يتمثل في اختبار فليب بيرون حيث استطاع هذا الاختبار التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة ، ذلك عن طريق إجراء تعديل معلمي لتباين النموذج ليأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي و يعكس ايضاً الطبيعة الدينامكية في السلسلة ، و قد اقترح هذا الاختبار طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار ADF الذي استخدم طريقة معيارية ، كما يختلف اختبار pp عن اختبار ديكي – فوللر البسيط و الموسع في انّه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق و يمتلك اختبار فليبس – بيرون قدرة اختبارية احصائية أفضل و أدق من اختبار ADF لاسِيما عندما يكون حجم العينة صغيرًا و يعدّ هذا الاختبار PP غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدي.[1]

و يتم اختبار PHILLIPS و PERRON وفق المراحل التالية :[2]

-تقدير النماذج الثلاث لاختبار DICKEY-FULLER بطريقة المربعات الصغرى العادية ، و حساب الإحصائيات المشتركة مثل (ET) سلسلة البواقي .

-تقدير الانحراف في المدى القصير

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

---

[1] محمود محمد محمود داغر ، إحسان جبر عاشور ، **العلاقات السببية بين عرض النقد و التضخم و سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)** ،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد 20، العدد 78 ، 2014،ص224.

[2] Régis bourbonnais **, op cit**, P250.

-تقدير معامل التصحيح s_t^2 التباين في المدى الطويل ، و يحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة.

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}.$$

و لتقدير هذا التباين في المدى الطويل وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات :

$$n,\ l \approx 4(n/100)^{2/9}.$$

-حساب إحصائية pp: PHILLIPS ET PERRON

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \left|\sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}\right.$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$

و تكون K=1 إذا كانت سلسلة البواقي تشكل تشويش أبيض .

المطلب الثالث : التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ

ظهرت نظرية التكامل المشترك من طرف Granger (1983)، و Engle و Granger (1987) و تم الربط بينها و بين نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، التي تعتمد طريقة الفروقات لجعل سلاسل الاقتصاد الكلي مستقرة إلا أن هذه الطريقة تظهر حقيقة النموذج في المدى الطويل ، حتى و إن لم توجد أي علاقة بين المتغير التابع و المستقل.

أوّلا : التكامل المشترك

التكامل المتزامن هو ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.

و قدم طريقة التكامل المتزامن كل من *(RANGER)* 1983 و*(GRANGER ENGELE)* 1987 و قد اعتمدها العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد و مهم في مجال الاقتصاد القياسي ، و في تحليل السلاسل الزمنية.[1]

و تحليل التكامل المتزامن يسمح بتحديد بوضوح العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية ، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على فكرة جوهرية هي في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين X_T و Y_T و تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها ، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن و للتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابدّ من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك بإدخال اختيار الجذر الأحادي و استعمال نماذج تصحيح الخطأ. و من شروط التكامل المتزامن تحقق ما يلي:[2]

-أن تكون السلسلة الزمنية للحد العشوائي الناتجة عن فروقات من نفس درجة التكامل.

-أن تكون درجة التكامل الناتجة عن تركيبة الخطية للسلسلتين أقلّ من قيمة الرتبة الكبرى.

---

1. Régis bourbonnais**, econométrie ,** dunod , 5eme édition, paris 2003, P277.

2 Sandrine lardic et valerie mignon ; **économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, economica, paris, 2002, p213.

نقول على السلسلتين الزمنيتين X_t و Y_t أنهما متكاملتين: [1]

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d$$

كما أنّ :

$$\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b),$$

حيث: $d \geq b > 0$

$$x_t, y_t \rightarrow CI(d,)$$

$[\alpha 1 \ \alpha 2]$: هو شعاع التكامل المتزامن

في الحالة العامة و بوجود (K) متغيرات يكون لدينا:

$x_1, t \rightarrow I(d)$

$x_2, t \rightarrow I(d)$ ونكتب $Xt = [x1, t\ x2, t \ldots xk, t]$

$\ldots$

$x_k, t \rightarrow I(d)$

إذَا تواجد شعاع التكامل المتزامن $\alpha = [\alpha 1 \ \alpha 2 \ldots \alpha k]$ ذو بعد $(k, 1)$ مثلا $\alpha X_t \rightarrow I(d$

$b)$ – فإنّ المتغيرات التي عددها (K) هي متكاملة و شعاع التكامل المتزامن α و نكتب.

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \text{ avec } b > 0$$

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

1-اختبار انجل غرانجر

---

[1] Régis bourbonnais **, econométrie** , dunod , 9eme édition, **op cit**, 2015.p301.

و لاختبار التكامل المشترك بين متغيرين تستخدم غالبا طريقة أنجل جرانر (Granger et Engel) و هي كالتالي :[1]

-نقوم باختبار درجة تكامل السلسلتين المراد دراسة العلاقة بينهما ، لأن الشرط الأساسي للتكامل المشترك بين المتغيرات هو أن يكون لهم نفس درجة التكامل.

-يتم بعد ذلك تقدير العلاقة في المدى الطويل ، و تكون على الشكل التالي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + e_t$$

و شرط تحقيق علاقة التكامل المشترك بين السلسلتين هو أن يكون الباقي الناتج عن هذا الانحدار $(e_t = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t)$ عبارة عن سلسلة مستقرة.

- إذا كانت السلاسل غير مستقرة و مشتركة التكامل ، فإنه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينها عن طريق نموذج تصحيح الأخطاء ECM و الذي يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى :نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل ثم نحسب البواقي:

$$y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 x_t + e_t$$

$$(e_t = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t)$$

المرحلة الثانية : نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير النموذج الديناميكي:

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 \Delta e_{t-1} + \mu_t$$

حيث β_2 قوة الإرجاع نحو التوازن و يجب أن يكون سالب و معنوي .

---

[1] حوشين يوسف ،**العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009**،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ،ديسمبر 2015،ص ص 140-141.

2-اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين ، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا ، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل .[1] و لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح JOHANSEN 1988 إجراء اختبار الأثر(trace test λ_{trace}) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر K من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (K=R) و يحسب بالصيغة التالية :[2]

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{n} \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث λ_i :عدد المتغيرات

I : مصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

K :عدد المتغيرات ،

r : *رتبة* المصفوفة

---

[1] عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " **تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ** "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007، ص24.

[2] أحمد سلامي ، شيخي محمد ،**اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)** ، مجلة الباحث ،عدد13، 2013، ص 125.

و تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع X^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن و جسليوس(1990) يكون اختبار جوها نسن على الشكل التالي: [1]

الجدول رقم (01-04): اختبار رتبة مصفوفة التكامل المشترك (جوهانسن)

رتبة المصفوفة	النتيجة
r = 0	لا توجد علاقة تكامل متزامن
K=r	كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن اجراء الاختبار
k-1>r>1	يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات

في حالة k-1>r>1 يمكن حساب احصائية λ_{trace} و التي تعطى بالمعادلة التالية :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln(1-\lambda_i)$$

مع Π هي قيم المصفوفة λ_i عدد المتغيرات و r :رتبة المصفوفة ،n:عدد الملاحظات.

λ_i قيمة	*الفرضيات*	*النتيجة*
أكبر من القيم الحرجة	$H_1 : r>0 , H_0 : r=0$	نرفض H_0 و نمر للاختبار الموالي
أكبر من القيم الحرجة	$H_1 : r>1 , H_0 : r=1$	نرفض H_0 و نمر للاختبار الموالي
. . .	. . .	. . .
أكبر من القيم الحرجة	$H_0 : r=k-1$ $H_1 : r=k$	*في حالة رفض* H_0 يعني r=k كل المتغيرات مستقرة و بالتالي عدم وجود علاقات تكامل بين المتغيرات

[1] الشارف عتو ، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس،2008، ص ص 131-132.

–و قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد فترات الابطاء p للسيرورة var و لتحديد p يستخدم معياري AKaike و Schwarz طريقة اختبار تتضمن تقدير كل نماذج var لفترات الإبطاء إلى h هو الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية دوال AIC(p) و SC(p) محسوبة بالطريقة التالية:

$$AIC(p) = Ln(det|\sum_e|) + \frac{2k^2p}{n}$$

$$SC(p) = Ln(det|\sum_e|) + \frac{2k^2pLn(n)}{n}$$

حيث k: عدد المتغيرات

n: عدد المشاهدات ،

p: عدد الابطاء ،

$\sum_t$: مصفوفة التباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج .

الابطاء p الذي يقلل من معياري AIC أو SC هو الذي سيتم اختباره .[1]

3- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL (ARDL) :

يمتاز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع عن غيره من النماذج أنه يتعامل مع قياس العلاقات طويلة الأجل و التكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الابطاء الزمني VAR مثل نموذج جوهانسن و نموذج تصحيح الخطأ[2]، طور (ARDL)كل PESARAN (1997) ،(SHINAND AND SUN(1998، و كل PESARAN ET AL 2001 و قد استخدمت على نطاق

[1] أحمد سلامي ، شيخي محمد ، **المرجع السابق** ، ص 125.

[2] mohmaed hashem pesaran , youngcheol shine , and richard j. smith **, bound testing approaches to the analysis of level relationships** , journal of applied economitrics , vol 16 , 2001 , PP 289- 326.

واسع فى النماذج التجريبية بسبب الخصائص المرغوب فيها و يتميّز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. [1]

و يرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الإثنين ، إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلفالزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام 2003 LAURENCESON AND CHAI, كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير إذ يسمح من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدين الطويل و القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ،و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدين القصير و الطويل. [2]

و هذا النوع من النماذج يسمى كذلك نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) إن هذا الأسلوب مستند إلى تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد(UECM) و يمتاز هذا الأسلوب على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بما يلي: [3]

1-قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية و المعتمدة.

2-إمكان تقدير المركبات قصيرة الأمد و طويلة الأمد بشكل آني و بالوقت نفسه.

---

[1] Hichem ayad**, inequality and economic growth in algeria : an ARDL approach,** journal of social and economic stasticsit , vol 5 ,summer 2016,p7.

[2] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، **دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم البرامج الاستثمارية العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة سطيف ،مارس 2013 ، ص 16.

[3] علي عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن شومان ، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء ardl** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34 ،المجلد التاسع 2013، ص 186.

3- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات و مشكلات الارتباط الذاتي للمقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.

4-يمكن تطبيقه في حالة إذا كان حجم العينة صغير و هذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

و يتم تقدير نموذج ARDL عبر المراحل التالية :

1-يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ثم نقوم باختبار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولية لقيم المتغيرات بالاعتماد على معايير اكايك Akaike و شوارتز .Schwarz criterion.[1]

2-اختبار العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل فيتمثل في مقارنة قيمة إحصاء F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطئة لفترة واحدة بقيمة إحصاء F الحرجة-الجدولية- المحسوبة في PESARAN ET AL 2001 و نظرًا لأن الاختبار له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار :قيمة الحد الأدنى و تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية ، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر I(0) قيمة الحد الأعلى و تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها ، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) قيمة الحد الأعلى.

فإذا كانت قيمة إحصاء Fالمحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود التكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات ,و يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

---

[1]Hichem ayad, op cit ,p7.

و إذا كانت قيمة إحصاء F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى ، فلا يمكن رفض_ فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، و يعني ذلك عدم وجود علاقة_توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

-أما إذا كانت قيمة إحصاءF المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى و الأعلى ، فإن_النتائج سوف تكون غير محددة ، و يعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان_هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

المطلب الرابع :تقنية شعاع الانحدار الذاتيvar

إن شعاع الانحدار الذاتي هو تعميم للمسارات AR في الحالة المتعددة يعرف بأنه ذلك النظام للمعادلات، بحيث_كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمها الماضية و القيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام، و من متغيرات خارجية تساعد على تحديد المتغيرات الداخلية و أطراف أخرى كالحدود الثابتة و الحدود العشوائية.

أولا : تقديم النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي

لغرض توضيح الشكل العام للنموذج (VAR) ندرج المثال التالي إذا كان لدينا متغيرتين $(X_{2t} ;X_{1t})$ فإنّ نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لهما، عند P تأخير يعطى كما يلي :[1]

$$\begin{cases} X_{1,t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{1,i} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{p} c_{1,j} X_{2,t-j} + d_1 X_{2,t} + V_{1,t} \\ X_{2,t} = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{2,i} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{p} c_{2,j} X_{2,t-j} + d_2 X_{1,t} + V_{2,t} \end{cases}$$

نلاحظ من هذا النظام أن كل متغيرة هي دالة لقيمها الخاصة المؤخرة، بالإضافة إلى القيم الماضية و الحالية للمتغيرات الأخرى.

---

[1] Bourbonnais, « **économétrie** », 9ed. DUNOD, op cit ;pp 276-277.

حيث:v_{t2}, v_{1t} : هما حدا الخطأ العشوائي الذين يحققان ما يلي:

v_{t2}, v_{1t}: هما عبارة عن تشويش أبيض بتباين قدره $\sigma_2^2\sigma_1^2$ على التوالي

v_{t2}, v_{1t}: غير مترابطين أي : $E(v_{1t}, v_{t2})=0$

كما أنه يشترط على المتغيرين X_{t2}, X_{1t} أن تكونا مستقرين الشكل الأخير الذي يمكن كتابته في الشكل المصفوفي كما يلي :

$$BY_t = A_0 + \sum_{i=1}^{4} A_i X_{t-i} + \varepsilon_i$$

$$B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix} Y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} A_0 = \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \end{bmatrix} A_i = \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix} \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

الشكل الأخير يسمى بالشكل الهيكلي كما يطلق عليه مصطلح الشكل البدائي لنماذج (VAR) و هذا لاحتوائه على التأثيرات الحالية لكل من المتغيرتين أحدهما على الآخر حيث نلاحظ من المعادلة السابقة أن مستوى X_{2t} تأثير فوري على X_{1t} و العكس صحيح .

ثانيا : المسار var

نقوم في هذه الحالة بتعميم المثال السابق على الحالة التي تكون فيها x_t تحتوي على N متغيرة و من أجل عدد تأخيرات يساوي p و ذلك فإن النظام VA(p) لـ n متغيرة يكتب في الشكل المصفوفي كما يلي :

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + v_t$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}; A_{i\neq 0} = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \cdots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & . & a_{2i}^k \\ \vdots & . & . & . \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & . & a_{ki}^k \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix}; v_t = \begin{bmatrix} v_{1t} \\ v_{2t} \\ \vdots \\ v_{kt} \end{bmatrix}$$

حيث: v_t تشويش أبيض مع مصفوفة تباينات و تباينات المشتركة (k, k).

استقرار نموذج var

إذا كانت لديناX_t سيرورة عشوائية بعدها (N*1) تقبل التمثيل VA(p) بحيث يمكن كتابتها كمايلي :

$$\Phi(L)X_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

فإنه يمكن إثبات أن شروط استقرارية هذا النظام تقودنا إلى وضع شروط على جذور كثير الحدود المصفوفي(L) ϕ حيث يكون النظام مستقرا إذا و فقط إذا كانت كل الجذور كثير الحدود المصفوفي (L) ϕ التي نرمز لها بالرمز λ كلها ذات مقياس(طويلة)أكبر من الواحد أي: [1]

$$de|\Phi(\lambda_i)| = |\Phi(\lambda_i)| = \left|I_N - \Phi_1\lambda - \Phi_2\lambda^2 - \cdots - \Phi_p\lambda^p\right| = 0$$

ثالثا :تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي:

ليكن نموذج شعاع الانحدار الذاتي المستقر VA(p) :[2]

$$X_t = A_0 + A_1X_{t+1} + A_2X_{t+2} + \cdots + A_pX_{t+p} + U_t$$

A_0 : شعاع الثوابت(k,1)

A_i : مصفوفة المعاملات(k, k)

U_t : شعاع التشويش الأبيض (k,1)

التقدير بطريقة المربعات الصغرى :

هي الطريقة الأكثر شيوعا و تطبيقا و نتائجها غالبا ما تكون قريبة من الواقع ليكن لدينا النموذج التالي :

$$X_t = (X_1, X_2, \dots, X_T)_{(K_xT)}$$
$$B = (A_1, A_2, \dots, A_p)_{(K_x(K_p+1)}$$

---

[1] G. Kirchgässner, J. wolters , **introduction to modern time series analysis** , Springer-verlag Berlin Heidelberg, New York , 2007,pp127-128.
[2] Régis Bourbonnais, **Op cit**, pp 49-51.

$$Z_t = \begin{bmatrix} 1 \\ X_t \\ \vdots \\ X_{t-p+1} \end{bmatrix}_{((KP+1)x1)}$$

$$Z = (Z_0, \dots, Z_{T-1})_{[(KP+1)xT]}$$

$$U = (U_1, \dots, U_T)_{(KxT)}$$

$$x = Vec(x) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (KT \times 1)$$

$$\beta = Vec(B) \dots\dots\dots\dots\dots\dots [(K^2P + P) \times 1]$$

$$b = Vec(B)' \dots\dots\dots\dots\dots\dots [(K^2P + K) \times 1]$$

$$\mu = Vec(U) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (KT \times 1)$$

سنحاول استعمال هذه التعريف في نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(p) المقدم سابقا.

$$X = BZ + U$$

و بإدماج Vec النموذج يكون كالتالي :

$$Vec(x) = Vec(BZ) + Vec(U)$$

و باستعمال مختلف العمليات الخاصة بالمعامل Vec نتحصل على مايلي :

$$Vec(X) = (Z' \otimes I_K).Vec(B) + Vec(U)$$

$$x = (Z' \otimes I_K).\beta + \mu$$

ملاحظة : بما أن مصفوفة التباينات المشتركة لـ U تكون :

$$E(UU') = \Omega_u$$

فإن مصفوفة التبينات المشتركة ل υ هي :

$$\Omega_u = I_T \otimes \Omega_u$$

إن تقدير النموذجVAR(p) يستلزم تقدير شعاع المعالمβ و طريقة المربعات الصغرى تسمح لنا باختيار المقدر الذي يصغر الكمية التالية:

$$f(\beta) = \mu'(I_T \otimes \Omega_u)^{-1}.\mu$$

$$f(\beta) = \mu'(I_T \otimes \Omega_u^{-1}).\mu$$

$$f(\beta) = (x - Z' \otimes I_K)\beta').(I_T \otimes \Omega_u^{-1}).(x - (Z' \otimes I_T)\beta)$$

$$f(\beta) = x'(I_T \otimes \Omega_u^{-1})x + \beta'(ZZ' \otimes \Omega_u^{-1}).\beta - 2\beta'(Z_T \otimes \Omega_u^{-1}).x$$

نتحصل على :

$$\frac{\partial f(\beta)}{\partial \beta} = 2(ZZ' \otimes \Omega_u^{-1})\beta - 2(Z_T \otimes \Omega_u^{-1}).x = 0$$

و في الأخير ينتج لنا تقدير $\hat{\beta}$ و الذي يساوي:

$$\hat{\beta} = [(ZZ')^{-1}Z \otimes I_k]x$$

المبحث الثاني : دراسة العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري

يعتبر العجز في الميزان التجاري في الجزائر من أبرز السمات في الاقتصاد الجزائري لكن هذا العجز لا يعتبر تحت سيطرة صانعي السياسات الاقتصادية بل يخضع لعديد المتغيرات الاقتصادية و بما أنّ موضوع دراستنا يصب في أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري سوف نقوم بتقدير نموذج يجمع بين المتغيرتين كمرحلة أولى لمعرفة العلاقة بينهما . [1]

المطلب الأول :تحديد النموذج المستخدم و متغيرات الدراسة

يمكن كتابة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و الميزان التجاري وفق العلاقة الرياضية التالية :

$$\mathbf{BC} = f\,(\mathrm{REX})$$

و نرمز لمتغيرات الدراسة بمايلي :

BC:معامل التغطية التجاري

REX:سعر الصرف الحقيقي

و نلاحظ هنا بأن هذه الدالة غير خطية و يمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال المؤثر اللوغاريتمي ln ثم إضافة الخطأ العشوائي :

---

[1] سنقوم بتسمية هذا النموذج الذي يربط العلاقة بين سعر الصرف و معامل التغطية التجاري بنموذج الميزان التجاري .

$$lnBC=\beta_0+\beta_1 lnREX + \varepsilon_t$$

تشمل المتغيرات الخاصة بهذا النموذج مايلي :

1-معامل التغطية التجاري

معامل التغطية التجاري و الذي يمثل حاصل قسمة الصادرات على الواردات ، و سوف يتم اللجوء إلى معامل التغطية التجاري للتعبير عن رصيد الميزان التجاري لتجنب الإشارة السالبة لرصيد الميزان التجاري عند إدخال اللوغاريتم لكي نتمكن من الحصول على العلاقة الخطية و دراسة المرونات حيث يعبر عن معامل التغطية التجاري بنسبة حجم الصادرات إلى حجم الواردات .

$$BC=\frac{X}{M}$$

2- سعر الصرف الحقيقي lnREX :

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي و تباين معدلات التضخم ، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلية أمّا في حالة الاقتصادي الجزائري و الذي يعتمد في صادراته على سلعة وحيدة تقريبا و هي البترول سنقوم بحساب سعر صرف الدينار الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي على النحو التالي:

$$\mathbf{REX}=TX.\frac{P*}{P}$$

REX:سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

TX: سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وفق التسعير غير المباشر .

P*: مستوى الأسعار الأجنبية و هو مأخوذ على أساس مكمش الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وفق سنة الأساس 2009 .

P: مستوى الأسعار المحلية و هو مأخوذ على أساس مكمش الناتج المحلي الاجمالي للجزائر وفق سنة الأساس 2001 .

المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات نموذج الميزان التجاري .

بعد تحديد النموذج تأتي الخطوة الثانية و المتمثلة في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبارات الجذر الأحادي و فيما يلي عرض للنتائج المتوصّل إليها لاستقرار السلاسل الزمنية بواسطة الاختبارات اختبار (ADF) و (philipe perron). و نتائج اختبار الاستقرارية موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-04): نتائج اختبار الجذر الوحدي للمتغيرات الخاصة بنموذج الميزان التجاري .

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار pp			
		عند المستوى		بعد اجراء الفروق الاولى		عند المستوى		بعد اجراء الفروق الاولى	
		tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%
lnBC	(1)	**-0.8349**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	**-5.3880**	-4.339330 -3.587527 -3.229230	**-0.382999**	-4.339330 -3.587527 -3.229230	**-5.166527**	-4.339330 -3.587527 -3.229230
	(2)	**-1.6316**	-3.679322 -2.967767 -2.622989	**-4.5181**	-3.689194 -2.971853 -2.625121	**-1.7188**	-3.689194 -2.971853 -2.625121	**-4.735776**	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	**-1.2690**	-2.647120 -1.952910 -1.610011	**-4.9042**	-2.650145 -1.953381 -1.609798	**-1.26905**	-2.650145 -1.953381 -1.609798	**-4.833770**	-2.650145 -1.953381 -1.609798
lnREX	(1)	**-1.9447**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	**-4.7738**	-4.339330 -3.587527 -3.229230	**-1.937049**	-4.339330 -3.587527 -3.229230	-4.836913	-4.339330 -3.587527 -3.229230
	(2)	**-1.7476**	-3.679322 -2.967767 -2.622989	**-4.6703**	-3.689194 -2.971853 -2.625121	**-1.879189**	-3.689194 -2.971853 -2.625121	**-4.787402**	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	**0.4701**	-2.647120 -1.952910 -1.610011	**-4.7107**	-2.650145 -1.953381 -1.609798	**0.423362**	-2.650145 -1.953381 -1.609798	**-4.818163**	-2.650145 -1.953381 -1.609798

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9

(1):بوجود الاتجاه العام و الثابت **(2)**: بوجود الثابت **(3)**:بدون ثابت و اتجاه عام.

*تم تحديد فترات الابطاء لكل متغيرة بالإعتماد على كل معياري (AIC) و معيار (SC) و ذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين حيث تعطى أوتوماتيكيا وفق برنامج Eviwes9 .

–من خلال نتائج الجدول أعلاه و عند إجراء الاختبار ADF على المتغيرتين معامل التغطية التجاري lnBC و سعر الصرف الحقيقي lnREX و ذلك عند المستوى (level) اتضح أن كل من مركبة الاتجاه و الثابت غير معنويان لكلتا المتغيرتين عند مستوى معنوية 1%و 5 % و 10% كما نجد أن القيمة المحسوبة لهما tQ_r أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم استقرارية السلسلتين ، و لتعزيز هذه النتائج قمنا باختبار فليب بيرون (PP) فتحصلنا على نفس النتائج .

كما توضح نتائج نفس الجدول اختبار استقرارية المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى أن القيمة المحسوبة tQ_r أقل من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و بالتالي السلسلتين مستقرين عند الفرق الأول و ذلك حسب اختباري ADF و PP أي أن كلتا المتغيرتين متكاملتين من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

المطلب الثالث :اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف و معامل التغطية للميزان التجاري

بما أن السلسلتينBC و REX لهما نفس درجة التكامل **I**(1) فهناك احتمال تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين ، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل بينهما، و لذا سنقوم باختبار انجل غرانجر و علينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي ε_t أي أن$(lnBC-\beta_0 -\beta_1 REX)$ و المتولد من متغيرات النموذج المتكامل من الدرجة الصفرية**I(0)** أي أنه سلسلة زمنية ساكنة فإن متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك و أن العلاقة المقدرة في المعادلة التالية هي علاقة صحيحة و غير مضللة أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ، و بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى ا و إجراء الانحدار بين معامل التغطية التجاري و سعر الصرف الحقيقي تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية:

lnBC = 0.196749 **LNREX-**0.179269 (-0.431435) (12.11899)
DW=0.6032 **R=**0.021 **R.adj=-**0.0132 **F=**0.620 *القيم مابين قوسين تمثل قيم ستودنت
المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج EViews9 [1]

و بعد الحصول على بواقي الانحدار علينا أ نتأكد من أن هذه الأخيرة مستقرة ، و لهذا الغرض قمنا بفحص بواقي المعادلة المقدرة باستخدام اختباري ديكي فوللر الموسع ADF و فليب بيرون pp على بواقي التقدير و نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(03-04) : جدول يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع و فيليب بيرون لاستقرارية البواقي

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF		اختبار pp	
		عند المستوى			
		tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%
مزيج البواقي e	(1)	**-0.873903**	-4.3098 -3.5742 -3.2217	**-0.9355**	-4.3098 -3.5742 -3.2217
	(2)	**-1.64308**	-3.6793 -2.9677 -2.6229	**-1.7518**	-3.6793 -2.9677 -2.6229
	(3)	**-1.6998**	-2.6471 -1.9529 -1.61001	**-1.8069**	-2.6471 -1.9529 -1.61001
المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9					

(1) :بوجود الاتجاه العام والثابت **(2)**: بوجود الثابت **(3)**:بدون ثابت و اتجاه عام.

*تم تحديد فترات الابطاء لكل متغيرة بالاعتماد على كل معياري (AIC) و معيار (SC) و ذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين حيث تعطى أوتوماتيكيا وفق برنامج Eviwes9.

-نلاحظ من خلال الجدول ان سلسلة البواقي لا تحتوي على اتجاه عام أو ثابت أي أنهما غير معنويان و بالتالي بناءً على النموذج الثالث (بدون ثابت و اتجاه عام) نلاحظ أن tQ_J أكبر من

[1] **انظر الملحق رقم 02-02**

القيمة الجدولية و ذلك عند مستوى معنوية 1 و 5 % و هي نفس نتائج اختبار فيليب بيرون pp و هذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي ، و بالتالي يؤكد على عدم استقرارية سلسلة البواقي و بما أن مبدأ الاختبارات الإحصائية ينص على أنه إذا كان في إحدى النماذج الثلاثة جذر وحدوي فهذا دليل على أن السلسة تحتوي على جذر وحدوي و منه سلسة البواقي غير مستقرة.

إذن نستطيع أن نؤكد على أن سلسلة البواقي هي غير مستقرة ، و هذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين معامل التغطية التجاري و سعر الصرف الحقيقي حسب طريقة انجل – جرانجر – و يمكن تفسير ذلك إلى آثار سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري كانت هامشية نظرا لطبيعة الصادرات الجزائرية المشوهة بحجم المحروقات التي تتحد وفق متغيرات خارجية و الواردات الجزائرية الاستهلاكية غير القابلة للإحلال بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى عدم ادراج متغيرات أخرى قد تكون لها قيمة معنوية في تفسير رصيد الميزان التجاري و لتكون الدراسة أكثر دقة و منطقية سوف نقوم بدراسة تقلبات سعر الصرف على الصادرات و الواردات كل على حدى مع إدراج متغيرات أخرى لمعرفة مدى مساهمة تقلبات سعر الصرف في تفسير رصيد الميزان التجاري .

دراسة السببية بين سعر الصرف الحقيقي و معامل التغطية التجاري :

هذا الاختبار يستخدم من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة إذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض ، و بعد إجراء الاختبار بين سعر الصرف الحقيقي و معامل التغطية التجاري كانت النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-04): نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التغطية التجاري و سعر الصرف الحقيقي.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/05/17 Time: 22:58
Sample: 1986 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNREX does not Granger Cause LNBC	28	4.11293	0.0297
LNBC does not Granger Cause LNREX		3.20180	0.0593

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

من الجدول نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل الصرف الحقيقي لا يسبّب معدل التغطية التجاري لدينا F_c=4.11 أكبر F_t =3.369 عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 2 للبسط و 26 للمقام و منه نرفض فرضية العدم، و نقبل الفرضية البديلة و الذي يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر و التي تساوي 2.97 % أقل من 5% و بالتالي توجد علاقة سببية بين سعر الصرف الحقيقي و معدل التغطية التجاري و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أما بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأنّ معدل التغطية التجاري لا يسبب سعر الصرف الحقيقي دينا F_c=3.20 أقل من F_t =3.369 عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 2 للبسط و 26 للمقام و منه نقبل فرضية العدم ، و الذي يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر و التي تساوي 5.93 % أكبر من 5% و بالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل التغطية التجاري باتجاه سعر الصرف الحقيقي .

المبحث الثالث : دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات

ترتبط الصادرات في أغلب البلدان و بما فيها الجزائر كما سبق و أشرنا في رأي الكثير من الباحثين و المفكرين و الكتاب الاقتصاديين إلى عامل ثابت يتحدد بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي بالإضافة إلى أسعار البترول الخام على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على صادرات المحروقات ، إلا أنّنا في بحثنا سنركز على درجة استجابة تغير الصادرات نتيجة التقلبات التي تحدث في سعر الصرف الذي يعتبر من محددات هامة في تفسيرها بعدما عرضنا في الفصول السابقة مختلف المناهج المفسرة لتلك التغيرات و هذا ما سنحاول إثباته من الناحية القياسية على الصادرات الجزائرية .

المطلب الأول :تحديد النموذج المستخدم و متغيرات الدراسة

قمنا في هذا المطلب بتحديد المتغيرات المؤثرة في الصادرات الجزائرية حيث تشمل سعر الصرف الحقيقي و الناتج العالمي الاجمالي و سعر البترول الخام الجزائري في الأسواق الدولية .

أولا: النموذج المستخدم[1]

$$X= f (REX,DM , POIL)$$

يمكن أن نشير إلى رموز متغيرات الدراسة كالآتي:

X : إجمالي الصادرات

REX: سعر الصرف الحقيقي

DM :الناتج العالمي الاجمالي

POIL: سعر البترول الخام الجزائري في الأسواق الدولية

---

[1] حيث سنقوم بتسمية هذا النموذج بنموذج الصادرات .

و نلاحظ هنا بأن هذه الدالة غير خطية و يمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال المؤثر اللوغاريتمي ln ثم إضافة الخطأ العشوائي :

$$\ln X=\beta_0+\beta_1 \ln REX +\beta_2 \ln DM + \beta_3 \ln POIL+ \varepsilon_t$$

ثانيا: التعريف بمتغيرات الدراسة

إن عملية اختبار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى و على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية و من خلال دراستنا نلاحظ أن هناك عدة متغيرات تؤثر على دالة الصادرات و هي سعر الصرف الحقيقي و الناتج العالمي الاجمالي و سعر البترول الخام الجزائري في الأسواق الدولية كمتغيرات مفسرة له للفترة الممتدة بين (1986-2015) و هي:

1- سعر الصرف الحقيقي lnREX [1]

2- اجمالي الصادرات lnX : و يمثل حجم الصادرات الجزائرية المقدرة بمليون دولار .

3-الناتج الاجمالي المحلي العالمي lnDM :

نظريا تعتبر صادرات أي بلد هي واردات بلد آخر و وفقا لهذه المقاربة فانه مثلما تتحدد واردات الجزائر حسب الطلب الداخلي فإن الصادرات تتحدد كذلك بمستوى الطلب الخارجي الذي يعتبر عنصر مفسر هام للتغير في الصادرات و للتعبير على هذه المتغيرة سنعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لأكبر خمس شركاء تجاريين للجزائر [2] و هم : الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا

---

[1] تم الإشارة إلى ماهية سعر الصرف الحقيقي و كيفية حسابه في النموذج السابق .

[2] تم التطرق في الفصل الثالث إلى التوزيع الجغرافي للصادرات أين وضح الباحث أكبر الشركاء التجارين للجزائر .

، بريطانيا ، ، إيطاليا ، إسبانيا بناءً على حجم تجارتهم مع الجزائر في العقدين الأخيرين و سيتم التعبير عن هذه المتغيرة بمليون دولار أمريكي .

4-سعر البترول الخام الجزائري في الأسواق الدولية LnPOIL:

حيث يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموع عوامل اقتصادية ،اجتماعية سياسية ، مناخية.[1]

و كما هو معروف ارتباط الاقتصاد الجزائري بإيرادات المنتجات البترولية المصدرة بشكل كبير فأهمية و حساسية التغيرات التي تحدث في أسعار البترول تدفع لاعتباره أحد العوامل الاقتصادية المهمة لتفسير الصادرات الجزائرية، و قد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية و سيتم عن تعبير سعر البترول الخام الجزائري في الأسواق الدولية بـ(دولار أمريكي / برميلِ) .

المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الصادرات

إن اجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة ، و كون الكثير من السلاسل الزمنية المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتصف بعدم الاستقرارية يتم البدأ بدراسة استقراية السلسلة و ذلك من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية و سوف نقوم بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر المطور ADF و اختبار فليب بيرون pp لدراسة استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الصادرات .

الجدول رقم (05-04):جدول يوضح نتائج اختبار الجذر الوحدي لمتغيرات الخاصة بنموذج الصادرات

---

[1] محمد أحمد الدوري ،**محاضرات في الاقتصاد البترولي –الجزائر-** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1983،ص 194.

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار pp			
		عند المستوى		بعد اجراء الفر وق الاولى		عند المستوى		بعد اجراء الفروق الاولى	
		tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%	tQ_J	1% 5% 10%
lnX	(1)	**-1.2999**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	**-4.0986**	-4.339330 -3.587527 -3.229230	**-1.4343**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	**-4.0940**	-4.339330 -3.587527 -3.229230
	(2)	**1.3097-**	-3.679322 -2.967767 -2.622989	**-4.1211**	-3.689194 -2.971853 -2.625121	**- 1.3097**	-3.679322 -2.967767 -2.622989	**-4.123045**	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	**0.7750**	-2.647120 -1.952910 -1.610011	**-4.1139**	-2.650145 -1.953381 -1.609798	**0.77057**	-2.647120 -1.952910 -1.610011	**-4.122936**	-2.650145 -1.953381 -1.609798
LnPOIL	(1)	**-1.7600**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	**-4.2840**	-4.339330 -3.587527 -3.229230	**- 1.8589**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	**-4.3081**	-4.339330 -3.587527 -3.229230
	(2)	**-1.2057**	-3.679322 -2.967767 -2.622989	**-4.3976**	-3.689194 -2.971853 -2.625121	**- 1.2236**	-3.679322 -2.967767 -2.622989	-4.2917	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	**0.6435**	-2.647120 -1.952910 -1.610011	**-4.4285**	-2.650145 -1.953381 -1.609798	**0.6357**	-2.647120 -1.952910 -1.610011	**-4.4285**	-2.650145 -1.953381 -1.609798
lnDM	(1)	**1.3818-**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	مستقرة عند المستوى		**- 1.5856**	-4.309824 -3.574244 -3.221728	مستقرة عند المستوى	
	(2)	**-3.1254**	-3.679322 -2.967767 -2.622989			**- 2.9356**	-3.679322 -2.967767 -2.622989		
	(3)	**6.7419**	-2.647120 -1.952910 -1.610011			**5.2397**	-2.647120 -1.952910 -1.610011		

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج EViews 9 [1]

(1) :بوجود الاتجاه العام و الثابت (2): بوجود الثابت (3):بدون ثابت و اتجاه عام.

**تم تحديد فترات الابطاء لكل متغيرة بالاعتماد على كل معياري (AIC) و معيار (SC) و ذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين حيث تعطى أوتوماتيكيا وفق برنامج Eviwes9.

-عند اجراء الاختبار ADF على المتغيرتين الصادرات lnX و أسعار النفط lnpoil و ذلك عند المستوى(level) اتضح أن كل من مركبة الاتجاه أو ثابت غير معنويتان لكلتا المتغيرتين عند مستوى معنوية1% و 5 % و 10% و نلاحظ من خلال النموذج الثالث(بدون ثابت و

[1] **انظر الملحق رقم 01.**

اتجاه عام) أن القيمة المحسوبة tQ_r أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم التي تشير عدم استقرارية السلسلتين ، و لتعزيز هذا الاختبار قمنا باختبار PP و حصلنا على نفس النتائج .

كما توضح نتائج اختبار استقرارية المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى أن القيمة المحسوبة tQ_r أقل من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و بالتالي السلسلتين مستقرين حسب اختباري ADF و PP أي أن كلتا المتغيرتين متكاملتين من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

– أما عند اجراء الاختبار ADF على متغيرة الطلب العالمي lnDM و ذلك عندالمستوى(level) نجد أنها لا تحتوي على اتجاه عام (غير معنويٍ)عند مستوى معنوية 5% هي نفس النتيجة عند اجراء اختبار ppلكن ظهر معامل الثابت معنوي و بالتالي يمكن الحكم على استقرارية من خلال النموذج الثاني حيث تظهر القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة و بالتالي سلسلة متغير الناتج العالمي مستقرة عند المستوى .

المطلب الثالث :دراسة التكامل المشترك بين الصادرات و سعر الصرف

عند دراسة الاستقرارية في المطلب السابق ظهر أن كل من سعر النفط الخامlnPOIL و الصادرات lnX و سعر الصرف الحقيقي lnREX (تم دراسة استقراريته في النموذج الأول) أنها مستقرة عند الفرق الأول أما الطلب العالمي الاجمالي لأهم خمس شركاء تجاريين lnDM مستقر عند المستوى و بالتالي الاختبار الأمثل لتقدير علاقة طويلة الأجل يتمثل في أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي و توزيع الإبطاء ARDL و يعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من

نماذج التكامل المشترك المعروفة كون هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ، فضلاً عن ذلك فإن طريقته تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة ، و تتضمن هذه الطريقة اختبار تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع، و نظرًا لأن المتغيرات محل الدراسة عبارة عن أربعة متغيرات ، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقًا لمنهج ARDL يتم من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ كالآتي :

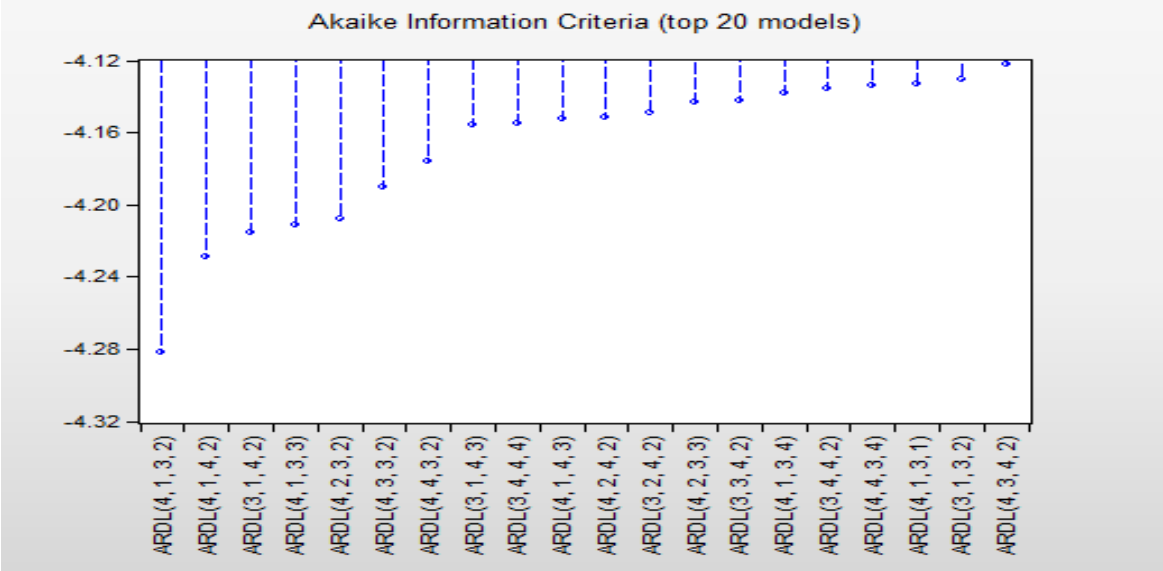
$$\Delta \ln X = a_{0Y} + \sum_{i=1}^{n} b_i \, \Delta . lnX_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} d_i \, \Delta . lnREX_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} c_i \, \Delta . lnDM_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} g_i \, \Delta . lnPOIL_{\,t-i}$$
$$+ \sigma_1 \ln X_{t-1} + \sigma_2 . lnREX_{t-1} + \sigma_3 . lnDM_{t-1} + \sigma_4 . lnPOIL_{t-1} + \varepsilon_{1t}$$

في النموذج أعلاه يعبر (Δ) عن الفرق الأول، و $(\ln X , lnREX, lnDM, lnPOIL)$هي متغيرات الدراسة، و (n, m, p, r) تمثل فترات الإبطاء الموزعة، وتكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة في النموذج (σ_1) هي معلمة تصحيح الخطأ، أما المعلمات (b, c, d, g) فتمثل مرونات المتغيرات التابعة للمتغيرات المفسرة في كل معادلة على المدى القصير.

اولا :تحديد فترات الابطاء المثلى

بعد دراسة الاستقرارية و قبل تقدير النموذج باستعمال اختبار ARDL و لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فسيتم الاعتماد على معايير لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج تشمل معيار اكيكا(AIC) أو بمعيارSchwartz و معيار (SBC) Bayesian criterion،.

الشكل رقم (04-02): النموذج الامثل لفترات الابطاء باستعمال معيار AIC .



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

من خلال الشكل أعلاه تم تحديد النموذج الأمثل لفترات الابطاء ARDL ب (4, 1, 3, 2) حيث حددت ب 4 تأخرات لمتغيرة الصادرات lnX و تأخر واحد لسعر الصرف الحقيقي lnREX و 3 تأخرات لمتغير سعر النفط الخام lnPOIL و تأخرين لمتغيرة الطلب العالمي lnDM.

ثانيا :اختبار علاقة طويلة الأجل وفق أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي و توزيع الإبطاء ARDL

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذجUECM يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، و تعرف هذه الطريقة بـ bounds testing و نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06-04): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL).

البيان	F-statistic المحسوبة		النتيجة
	8.305128		وجود تكامل مشترك
القيم الحرجة (الجدولية)لإحصاء F عند K=3			المستوى
قيمة الحد الأعلى	قيمة الحد الأدنى		
3.77	2.72		10%
4.35	3.23		5%
4.89	3.69		2.5%
5.61	4.29		%1
المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]			

*: تشير k إلى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة.

*ملاحظة :قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran و آخرون .

من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة يوضح الجدول(06-04) نتائج حساب احصائية F حيث جاءت قيمة F-statistic المقدرة ب 8.3051 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج و ذلك عند مستويات معنوية 10%، 5% ،2.5 %، 1%، مما يدل على رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة المتمثلة في وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة .

2- تقدير العلاقات في المدى الطويل

انطلاقا من النتائج التي أكدت وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقديم العلاقة الطويلة الاجل على النحو التالي :

---

[1] **انظر الملحق 03-02**

نتائج تقدير علاقة طويلة الأجل			
المتغيرات	معامل الانحدار	t-Statistic	Prob.
lnREX	-0.032072	-0.075090	0.9414
LnPOIL	0.350906	1.057761	0.3110
lnDM	1.092040	2.538613	0.0260
c	-3.971163	-2.026263	0.0656

Cointeq = LNX - (-0.0321*LNREX + 0.3509*LNPOIL + 1.0920*LNDM -3.9712)

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

تشير معادلة تقدير الانحدار إلى عدم معنوية كل من معلمات سعر الصرف الحقيقي lnREX و سعر النفط الخام LNPOIL أما متغيرة الطلب العالمي الاجماليlnDM فهي معنوية و ذلك عند مستوى 5% .

نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه أن أثر سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للصادرات ضعيف جدا كما توجد علاقة عكسية بينهما أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ب 1% يؤدي إلى انخفاض في نسبة الصادرات ب 0.032 % و منه يمكن القول أن تخفيض العملة لم يساهم في تحسين الصادرات التي تحتل نسبة المحروقات هامشا كبيرا من قيمتها و بالتالي غابت مرونة استجابة الصادرات لتغير سعر الصرف .

–تظهر من خلال علاقة طويلة الأجل عدم معنوية متغيرة أسعار النفط الخام كما نلاحظ وجود علاقة موجبة بين معامل سعر النفط الخام و الصادرات حيث أن ارتفاع معامل LNPOIL بنسبة 1 % مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات بقيمة 0.35% و هذا ما يتوافق عموما مع الواقع الاقتصادي.

-كما تظهر في معادلة معنوية الطلب العالمي جليا عند مستوى 5% وجود علاقة طردية بين اجمالي الطلب العالمي و الصادرات فارتفاع الطلب العالمي بنسبة 1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 1.09 % و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ثالثا :نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ل ARDL .

نظرًا لأن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المعادلة الصادرات كمتغير تابع و سعر الصرف الحقيقي و الطلب العالمي و أسعار النفط الخام فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة قصير الأجل لنموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL كالتالي :

الجدول (07-04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ل ARDL.

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ			
المتغيرات	**معامل الانحدار**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LNX(-1))	-0.680771	-2.687104	0.0198
D(LNX(-2))	-0.437351	-1.933158	0.0772
D(LNX(-3))	0.129812	1.753487	0.1050
D(LNREX)	-0.559388	-2.113994	0.0561
D(LNPOIL)	0.744689	5.737359	0.0001
D(LNPOIL(-1))	0.219717	1.129286	0.2808
D(LNPOIL(-2))	0.680406	2.679195	0.0201
D(LNDM)	-0.411084	-0.819398	0.4285
D(LNDM(-1))	0.870820	1.742643	0.1069
Cointeq-1	**-0.625522**	**-2.609705**	**0.0228**

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]

[1] **انظر الملحق 03-01.**

أظهرت العلاقة المقدرة أن المعلمة معامل تصحيح الخطأ $Cointeq_{-1}$ و التي قيمتها 0.6252- كانت سالبة و معنوية إحصائيا عند مستوى 5% حيث تظهر قيمة prob= 0.0228 و هذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه التوازن طويل الأجل كما أن إشارة معلمة تصحيح الخطأ السلبية و المعنوية إحصائيا تقود للتأكيد على الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما تشير إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة 62.55%.

-يتضح من خلال معادلة نموذج تصحيح الخطأ عدم معنوية متغيرة سعر الصرف الحقيقي كما تظهر علاقة عكسية ضعيفة مع الصادرات أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (تخفيض في قيمة العملة) ب 1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى انخفاض في نسبة الصادرات ب 0.55 % أي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير أن تخفيض العملة يعزز حجم الصادرات ، و ما يلاحظ أيضا أن معاملة سعر الصرف الحقيقي المقدرة ب -0.55 أي أقل من واحد صحيح بمعنى لم تحقق شرط مارشال لينر و منها يمكن القول أن تخفيض العملة لم يساهم و لم يكن له في تحسين الصادرات التي ترتبط في الجزائر بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي و ما يحدث في الأسواق العالمية للنفط حيث عرفت الجزائر على مر العقود الأربعة الأخيرة ظهور طفرة في النفط و الغاز كقطاع ريادي و كقطاع الثروة الجزائرية بجل ميادينها و لعلّ ما يثبت ذلك صادرات الجزائر من النفط في هذه المرحلة التي تتراوح ما بين 95 %و% 98 .

*كما نلاحظ وجود علاقة موجبة بين معامل سعر النفط الخام غير المؤخر للفترة و كذا لفترتين و الصادرات حيث أنّ ارتفاع معامل LNPOIL و D(LNPOIL(-1)) وD(LNPOIL(-2)) بنسبة 1 % مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات بقيمة 0.74% و0.21% و 0.64% على التوالي كما يتضح معنوية هذه المتغيرات باستثناء معلمة D(LNPOIL(-1))، مما يدل عموما على توافق هذه النتيجة عموما مع الواقع الاقتصادي نظرا لطبيعة الصادرات الجزائرية المكونة أساسا من المحروقات حيث يمكن القول أنّ هذا الأثر يكون إيجابيا لارتفاع أسعار النفط خاصة في المدى القصير إلا أن انهيار أسعاره قد يؤدي إلى آثار سلبية و هذا ما ظهر في أزمة 1986 و كذلك انهيار أسعار البترول لسنة 2015.

-يتضح كذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ عدم معنوية الطلب العالي رغم وجود علاقة عكسية مع الصادرات و هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية يمكن تفسير ذلك إلى عدم مرونة التغير في الصادرات لتغير الطلب العالمي لكن بنسبة D(LNDM(-1)) ظهرت وجدود العلاقة الطردية بين اجمالي الطلب العالمي و الصادرات فارتفاع الطلب العالمي بنسبة 1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 0.87% حيث يرتبط الناتج المحلي للشركاء التجاريين بعلاقة طردية مع الصادرات فزيادة دخل الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة مشترياتهم من الجزائر و بالتالي ارتفاع في قيمة الصادرات و هي نتيجة يمكن القول عنها أنها تعكس الواقع حيث تعتبر الجزائر من أكبر الدول الممولة للسوق العالمي بالنفط..

التفسير الاحصائي للنموذج :

للتأكد من جودة أداء هذا النموذج سوف نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول رقم (08-04) : جدول يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر

نتائج الاختبارات التشخيصية		
الاختبار	**Valeur**	**Prob-value**
Serial Correlation LM Test[1]	F stastique=0.667372	0.5345
	Obs*R-squared=3.061681	0.2164
Jaque berra[2]	1.836050	0.399307
ARCH[3]	F stastique=2.171831	0.1541
	Obs*R-squared= 2.157005	0.1419
Ramsey REST[4]	t-statistic =0.096007	0.9252
	F-statistic=0.009217	0.9252
المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9 [5]		

1- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائيةJARQUE-BERA

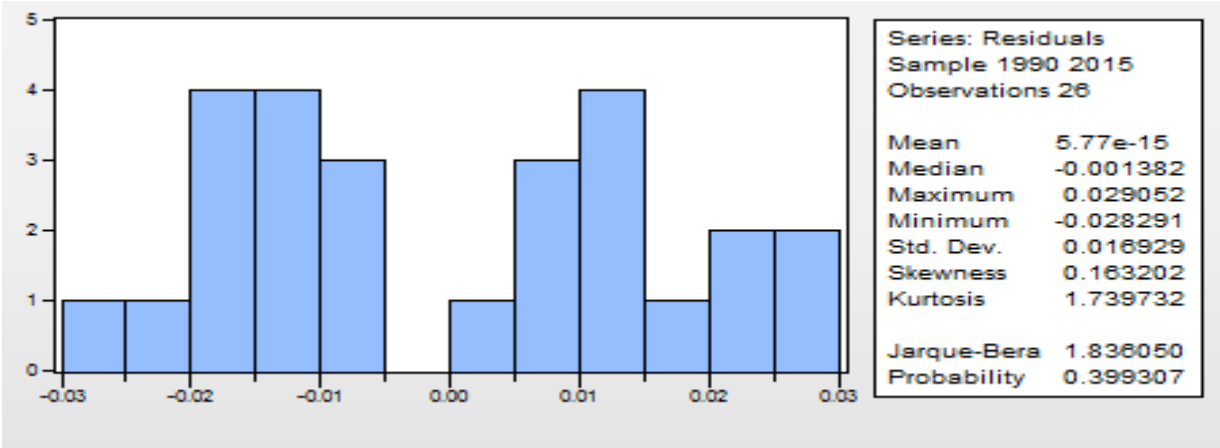
يشير من خلال الجدول أعلاه و الشكل أنّ إحصائية اختبار JB إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج محل الدراسة حيث تظهر أنّ قيمة الاحتمال الحرج PROB=0.39 أكبر من معنوية 5 % و عليه نقبل أنّ سلسلة البواقي تتبع توزيعا طبيعيا .

الشكل رقم (04-03):شكل يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية-JARQUE BERA

---

[1] LAGRANGE MULTIPLIER TEST OF RESIDUAL [BREUSH-GODFREY (BG)]
[2] JARQUE-BERA
[3] AUTOREGRESSIVE CONDITIONAL HETEROSCEDASTICITY (ARCH)
[4] .[RAMSEY (RESET)]

[5] **انظر الملحق رقم 03-03.**



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

2-اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM TEST

اختبار دربن واتسن يختبر ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى فقط و أما lm فمهما كانت رتبة التأخير يمكن القيام به ,خاصة الرتبة الثانية و الثالثة حيث تظهر جودة التقدير، فالاختبار أظهر عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت P=0.5345 ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.

3- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH

يشير إحصاء ARCH إلى رفض أو قبول فرضية ثبات التباين و انطلاقا من قيمة Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.1419 أي أكبر من قيمة 5 % مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين.

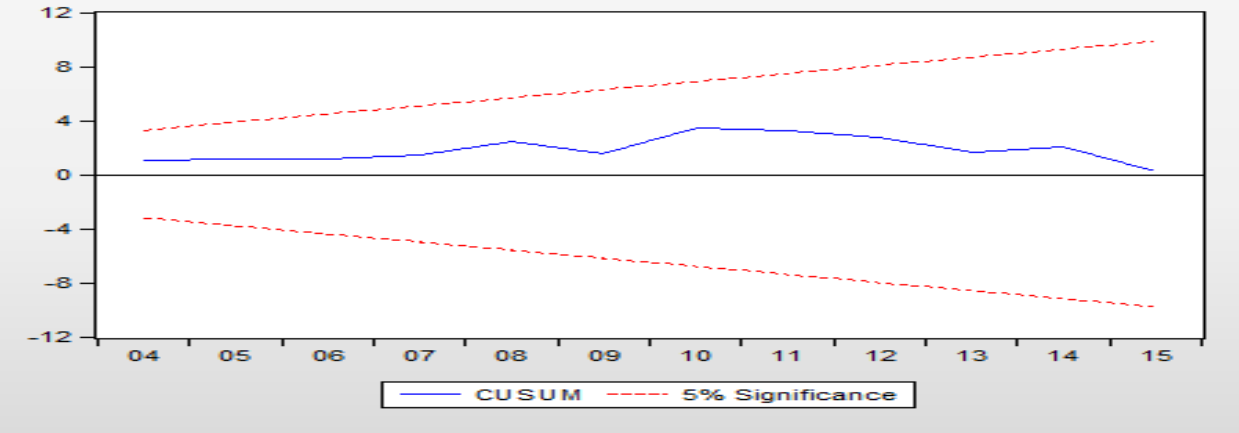
4-اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي Ramsey REST

تشير احصائية prob-F=0.9252 أي أكبر من المعنوية 5% و بالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة .

5-اختبار استقرار نموذج ARDL المقدر

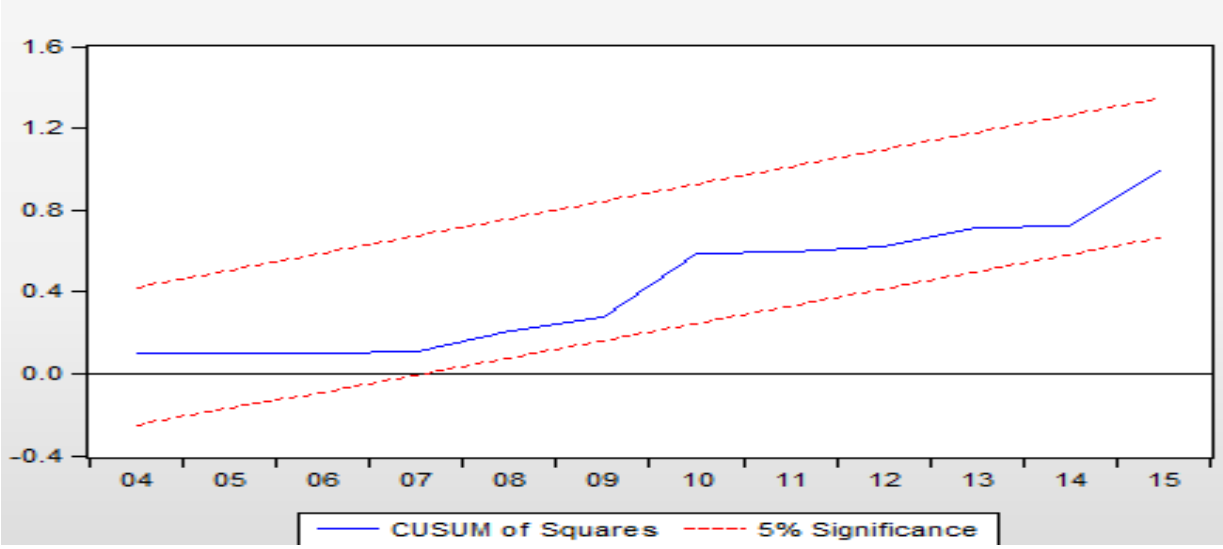
إنّ اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذجARDL المقدر للعلاقة قصيرة الأجل و العلاقة طويلة الأجل عن طريق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى5% و فقا للإطار الزمني نقبل فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة و ظهرت نتائج نموذج الدراسة في الشكلين التاليين .

الشكل رقم(04-04): شكل يوضح المجموع التراكمي لبواقي المتابع



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

الشكل رقم (04-05): يشكل يوضح المجموع التراكمي للبواقي المربعات المتتابعة



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

* الخطوط المستقيمة تمثل الحدود العليا و الدنيا الحرجة عند مستوى معنوية 5%من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى*CUSUM* نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 % و نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع و يتضح من هذين الاختبارين أن هنا *CUSUMSQ* التراكمي لمربعات البواقي المعاودة يشكل استقرارا و انسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة القصيرة المدى.

المبحث الرابع: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن سعر الصرف و متغيرا الناتج المحلي الاجمالي و الأسعار النسبية للواردات تمثل محددات رئيسة في دوال الطلب على الواردات لاسيما في اقتصاديات السوق المفتوح.

المطلب الأول :تحديد النموذج المستخدم و متغيرات الدراسة

1-تقديم النموذج المقترح

يمكن كتابة دالة الواردات على الشكل التالي :

$$\mathbf{M}=f\,(REX,GDP,\ \mathrm{PIM})$$

M: الواردات

REX: سعر الصرف الحقيقي

GDP: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة .

PIM: المستوى النسبي للأسعار الواردات .

و نلاحظ هنا بأن هذه الدالة غير خطية في كل الواردات و سعر الصرف الحقيقي و مستوى الأسعار النسبية للواردات و يمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال المؤثر اللوغاريتمي ln ثم إضافة الخطأ العشوائي :

$$\mathbf{lnM}=\ln REX + \ln PIM + \ln GDP + u$$

2-التعريف بمتغيرات الدراسة

M: قيمة الواردات مقومة بالمليون دولار و بالأسعار الثابتة تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي .

REX: سعر الصرف الحقيقي

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي.

PIM: وفق أسس النظرية الجزئية فإن الاختلاف في مستوى أسعار السلع محليا نسبة إلى أسعار نظريتها في الخارج يعتبر من محددات الطلب على الواردات فمستوى تنافسية أسعار الواردات تقاس بمقارنة أسعار المنتجات المستوردة بأسعار مثيلتها داخل حدود الدولة المستوردة ، فتنافسية هذه تعني القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بالنوعية الجيدة و السعر المناسب و ينظر للعلاقة بين الأسعار النسبية للواردات على أنها عكسية، فارتفاع الأسعار بالجزائر مقارنة بالخارج يعني أن المنتجات المحلية أقل إغراءً بالنسبة للمشترين الأجانب فيما تصبح السلع الأجنبية أكثر إغراءً ، و يمكن حساب مستوى الأسعار النسبية للواردات وفق العلاقة التالية:

$$\mathbf{PIM}=\frac{PM}{P\ gdp}$$

حيث :

PM: تمثل المستوى العام للأسعار المستوردة و المعبر عنها بمؤشر قيمة الواردات السنة الأساس 2010.

P gdp: فيمثل مكمل الناتج المحلي الاجمالي للتعبير عن مستوى الأسعار المحلية وفق السنة الأساس 2000.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الواردات

كما أشرنا سابقا الشروع في تطبيق الأسلوب القياسي الملائم للنموذج وجب تطبيق اختبارات جذر الوحدة ديكي فولر الموسع و فليب بيرون للسلاسل الزمنية محل الدراسة .

الجدول رقم (09-04): جدول يوضح جدول يوضح نتائج اختبار استقرارية المتغيرات الخاصة بنموذج الواردات.

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار pp			
		عند المستوى		بعد اجراء الفروق الأولى		عند المستوى		بعد اجراء الفروق الأولى	
		tQ_{β}	1% 5% 10%	tQ_{β}	1% 5% 10%	tQ_{β}	1% 5% 10%	tQ_{β}	1% 5% 10%
lnM	(1)	-2.996997	-4.309824 -3.574244 -3.221728	-6.131221	-4.323979 -3.580623 -3.225334	-3.298489	-4.309824 -3.574244 -3.221728	-6.411710	-4.323979 -3.580623 -3.225334
	(2)	-0.032091	-3.679322 -2.967767 -2.622989	-6.079517	-3.689194 -2.971853 -2.625121	0.056755	-3.679322 -2.967767 -2.622989	-6.056119	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	0.784219	-2.647120 -1.952910 -1.610011	-5.725361	-2.650145 -1.953381 -1.609798	0.832068	-2.647120 -1.952910 -1.610011	-5.679451	-2.650145 -1.953381 -1.609798
lnGDP	(1)	-2.198536	-4.323979 -3.580623 -3.225334	-4.038718	-4.323979 -3.580623 -3.225334	-2.413219	-4.309824 -3.574244 -3.221728	-4.118675	-4.323979 -3.580623 -3.225334
	(2)	2.109792	-3.679322 -2.967767 -2.622989	-3.620687	-3.689194 -2.971853 -2.625121	1.403562	-3.679322 -2.967767 -2.622989	-3.676396	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	6.429790	-2.647120 -1.952910 -1.610011	-1.791694	-2.650145 -1.953381 -1.609798	4.322848	-2.647120 -1.952910 -1.610011	-1.611485	-2.650145 -1.953381 -1.609798
lnPIM	(1)	-1.295968	-4.309824 -3.574244 -3.221728	-3.894534	-4.323979 -3.580623 -3.225334	-1.303575	-4.309824 -3.574244 -3.221728	-3.893770	-4.323979 -3.580623 -3.225334
	(2)	-4.026169	-3.752946 -2.998064 -2.638752	-3.455973	-3.689194 -2.971853 -2.625121	-2.615529	-3.679322 -2.967767 -2.622989	-3.454259	-3.689194 -2.971853 -2.625121
	(3)	-1.732669	-2.650145 -1.953381 -1.609798	-3.432961	-2.650145 -1.953381 -1.609798	-2.762789	-2.647120 -1.952910 -1.610011	-3.422655	-2.650145 -1.953381 -1.609798

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]

(1):بوجود الاتجاه العام و الثابت **(2)**: بوجود الثابت **(3)**:بدون ثابت و اتجاه عام

[1] **انظر الملحق رقم 01.**

– عند إجراء الاختبار ADF على متغيرة الواردات lnM و ذلك عند المستوى(level) نجد أنها تحتوي على اتجاه عام (معنويٍ)عند مستوى معنوية 5% هي نفس نتيجة تتوافق عند اجراء اختبار pp لكن و نلاحظ أن tQ_r المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية1%و 5 % و 10% و بالتالي نقبل فرضية العدم و السلسلة تعتبر غير مستقرة تتبع المسار DS و لجعلها مستقرة وجب إجراء الفرق الأول عليها .

–عند إجراء الفرق الأول يتبين لنا من الجدول أعلاه أنّ السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام و لا تحتوي على الحد الثابت، عند مستوى معنوية 5% و هذا ما بينته نتائج الاختبارين لذا فإننا سنعتمد على النموذج (الثالث:بدون ثابت و بدون اتجاه عام)لاختبار الجذر الوحدوي حيث يتبين لنا أنّ القيمة المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدوي و بالتالي السلسلة مستقرة في الفرق الأول و تقريبا نفس النتائج تحصلنا عليها من خلال الاختبار المعزز فليب بيرون.

–الاختبار ADF على المتغيرة الناتج المحلي الاجمالي lnGDP ,و ذلك عندى المستوى(level) اتضح أنها تحتوي على مركبة الاتجاه أي معنوي عند مستوى معنوية 5 % و هي نفس نتيجة اختبار ppكما نجد أن القيمة المحسوبة لهما tQ_r أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم التي تشير بعدم استقرارية السلسلة و هي سلسلة تتبع مسار DS.

عند أخذ الفرق الأول توضح نتائج اختبار ADF ان سلسلة lnGDP لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام و تحتوي على الثابت و بالتالي سنعتمد على النموذج الثاني (بوجود ثابت) في اتخاذ قرار وجود الجذر الوحدوي حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة tQ_r أقل من القيمة المجدولة عند مستويات 5 %مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم و بالتالي السلسلة مستقرة أي أن متغيرة

الناتج المحلي الاجمالي متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1) و عند اجراء اختبار فليب بيرون تحصلنا على نفس النتائج السابقة .

--عند اجراء الاختبار ADF على متغيرة التضخم lnPIM و ذلك عند المستوى(level) اتضح أن مركبة الاتجاه معنوي عند مستوى معنوية1%و 5 % كما نجد أن القيمة المحسوبة لهما tQ_r أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم التي تشير عدم استقرارية سلسلة المستوى النسبي لأسعار الواردات ، و لتعزيز هده النتائج قمنا باختبار PP و حصلنا على نفس النتائج .

كما توضح نتائج اختبار استقرارية المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى أن السلسلة لا تحوي على الاتجاه العام و الثابت أي غير معنويان و بالتالي سنعتمد على النموذج الثالث لاتخاذ القرار حيث ان القيمة المحسوبة tQ_r أقل من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم و بالتالي السلسلة مستقرة حسب اختباري ADF و PP أي أنها متكاملة من الدرجة الاولى أي من الشكل I(1).

المطلب الثالث :دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف و الواردات

قبل الشروع في اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وجب تحديد فترات الابطاء المثلى لها.

أولا :تحديد فترات الابطاء المثلى

سيتم اعتماد معايير الاختبار المعدل لنسبة الامكانLR ، معيار الخطأ التنبؤ النهائي FPE، اكايكAIC شوارتزSC،معيار عنان كوين HQ.

الجدول رقم (10-04): نتائج تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج الواردات.

lag	logL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	132.8087	NA	1.19e-09	-9.200618	-9.010303	9.142437-
1	263.7472	*215.1134	3.28e-13*	*-17.41052	*-16.45894	*-17.11961
2	278.2119	19.63068	3.96e-13	-17.30085	-15.58802	-16.77722

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]

بعد فحص عدد فترت الابطاء تشير النتائج إلى أن عدد فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج في فترة زمنية واحدة lag=1 حسب المعايير المستخدمةSC ،LR، HQ ،AIC ، LR الخطوة الموالية سنقوم باختبار التكامل المشترك ل جوهانسون.

ثانيا:اختبار التكامل المشترك بطريقة test Johansen-Juseliusd

من خلال نتائج جذر الوحدة أن جميع المتغيرات الخاصة بنموذج الواردات هي ساكنة عند الرتبة الأولى I(1) المتمثلة في lnM الواردات و lnREX: سعر الصرف الحقيقي و lnGDP: الناتج المحلي الاجمالي

lnPIM: المستوى النسبي لأسعار الواردات و يشير Engle and Granger أن عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرات و بالتالي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك، و بالتالي سيتم استخدام اختبار جوهانس المتعدد للتكامل المشتركJohansen Co-integration Test و تم تطبيقه على نموذج الواردات ، و يلخص الجدول رقم (04-11) نتائج اختبار التكامل المشترك مع العلم عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري معايير المستخدمة سابقا SC ،LR، HQ ،AIC ، LR و التي تقدر بفترة واحدة .

[1] **انظر الملحق 04-01.**

الجدول رقم (11-04): اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون

Johansen cointegration test				
عدد متجهات التكامل	**معلمات القيم المميزة للمصفوفة Eingenvalue**	**إحصائية الأثر λ_{trace}**	**القيمة الحرجة5%**	**الاحتمال**
لا يوجد*	0.609434	51.84674	47.85613	0.0201
1على الأكثر	0.450228	25.52232	29.79707	0.1436
2على الأكثر	0.201014	8.771272	15.49471	0.3870
3على الأكثر	0.085015	2.487741	3.841466	0.1147
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]				

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون يتضح لنا أن الإحصائية λ_{trace} أكبر من القيمة الحرجة و بالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 أي وجود علاقة تكامل متزامن واحدة حيث تظهر قيمة الاحتمال الحرج أقل من 5 % و هذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات ، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا مشابها .

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج الواردات سننتقل إلى دراسة استقرارية نموذج تصحيح الخطأ قبل تقديره .

ثالثا :دراسة استقرارية نموذج vecm

إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج مزيفة، حيث الصدمات التي تصيب النموذج ستكون دائمة و بالتالي القيم المقدرة ستكون بعيدة عن الواقع ، لذلك لابد من إجراء اختبار

[1] **انظر الملحق 04-02.**

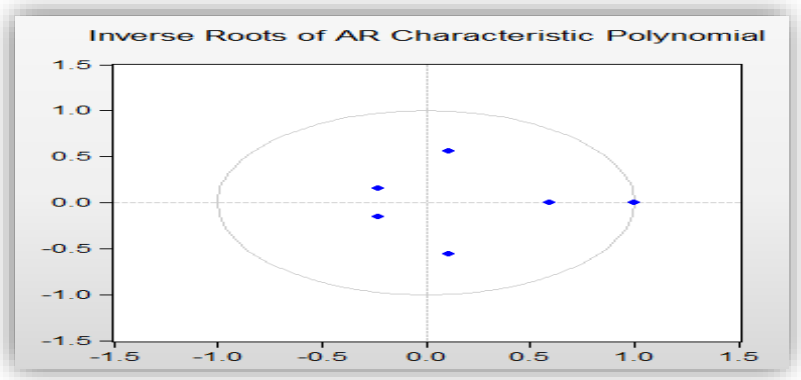
الاستقرارية و ذلك باستخدام اختبار الجذور متعددة الحدود ، و طبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد ، و يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (12-04): جدول يوضح استقرارية نموذج vecm

VEC Stability condition check	
Root	**modulus**
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.599773	0.599773
0.112647−0.563456i	0.574606
0.112647+0.563456i	0.574606
−0.224772 − 0.152675i	0.271720
−0.224772 + 0.152675i	0.271720
VEC specification imposes 3 unit root(s)	
المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]	

نلاحظ من خلال الجدول ، أن هناك ثلاث جذور أكبر من الواحد و بالتالي يعتبر شعاع الانحدار الذاتي غير مستقر و هي نفس النتيجة الموضحة في الشكل أدناه .

الشكل رقم (04-06):شكل يوضح استقرارية نموذج VECM



[1] انظر الملحق 04-03.

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

رابعا : تقدير نموذج الواردات وفق طريقة اشعة الانحدار الذاتيVAR

بعدما لاحظنا عدم استقرار نموذج vecm و بالتالي عدم صلاحيته ، يضاف لذلك أن هناك بعض الانتقادات لهذا النموذج و الذي يعتمد على الفروقات التي قد تؤدي إلى مشاكل قياسية حقيقية بالإضافة إلى التخلص من جزء مهم من المعلومات الضرورية ، و لقد تم اختيار طريقة أشعة الانحدار الذاتي نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدمه هذه التقنية من معلومات حول أثر الصدمات الهيكلية و عليه سوف نعتمد في دراستنا على تقنية *(VAR) لدراسة* نموذج الواردات *حيث سنركز علىأاثر متغيرة سعر الصرف الحقيقي على حجم الواردات و قد تم تحديد فترات الابطاء سابقا في* الجدول رقم (04-10) *بفترة تأخر واحدة أي lag=1 فتحصلنا على معادلة التقدير كالتالي :*

LNM = - 0.03463440273 86***LNM(-1)** - 0.115755034163***LNREX(-1)** +
(-0.146546) (-0.739151)
1.45841827788***LNGDP(-1)** + 0.1432170514***LNPIM(-1)** - 3.12505987955
(3.708090) (1.507890) (-2.1804)
R²= 0.96 **R.**adj=0.9533 **F.**stasique=144.038 **( ) : t.**stasique
المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]

يمكن تقييم المعادلة الخاصة بنموذج الواردات احصائيا من خلال النقاط التالية:

-بلغت قيمة معامل التحديد R^2=0.96 مما يدل أن سعر الصرف الحقيقي و باقي المتغيرات تفسر الواردات بشكل جيد مما يدل على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المستقلة و بأن

[1] **انظر الملحق 04-04.**

المتغير التابع مفسر بدرجة كبيرة من قبل المتغيرات المدرجة في النموذج إلا أنه تبقى نسبة تقدر ب 14 % راجعة إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج .

– معنوية النموذج ككل و ذلك حسب اختبار فيشر حيث أن F.stasique=144.038 >Ftab=8.63 أي قبول معادلة الواردات بصفة عامة .

–عدم معنوية معلمة القيمة السابقة لمتغير سعر الصرف الحقيقي و الأسعار النسبية للواردات (فترة إبطاء أولى) و معنوية معلمة الناتج المحلي الاجمالي (فترة إبطاء أولى) و ذلك حسب اختبار ستوندت(القيمة المجدولة لاختبار ستودنت=2.0595)

الدراسة الاقتصادية :

–تميزت معلمة سعر الصرف الحقيقي بعدم معنوية كما نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل بدرجة تأخير واحدة و قيمة الواردات ،فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ب 1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يعني انخفاض نسبة الواردات ب0.11 % حيث هنا تشكل دالة الواردات قيمة غير مرنة بنسبة لسعر الصرف الحقيقي مما يعني عدم تحقق شرط مارشال لينر أما من حيث عكسية العلاقة فهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية (أو ارتفاع الأسعار الأجنبيةِ) مقارنة بالأجنبية بالتالي يتحول الطلب المحلي نحو السلع المحلية فتنخفض قيمة الواردات مما يعني أن سياسة تخفيض كان لها أثر ايجابي و ساهمت في تحسين رصيد الميزان التجاري الجزائري .

–مرونة الناتج المحلي الاجمالي المؤخرة بفترة واحد LNGDP(-1) جاءت بإشارة موجبة و معنوية ، أي أن هناك علاقة طردية بين الإبطاء لسنة واحدة للواردات و الناتج المحلي الاجمالي حيث أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب1% سيؤدي إلى زيادة في قيمة الواردات ب 1.45% و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مشتريات الأفراد من المنتجات الأجنبية و من بينها السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات .

بالنسبة لمتغيرة الأسعار النسبية للواردات LNPIM(-1) جاءت إشارتها موجبة أي هناك علاقة طردية بين الابطاء لسنة وحدة للواردات و الأسعار النسبية للواردات حيث أن ارتفاع LNPIM(-1) ب1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى زيادة في الواردات بنسبة 0.14% يمكن تفسير ذلك أن استجابة المستوردين للأسعار النسبية للواردات غير مرن في الجزائر كون أن أغلب الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية الضرورية من جهة و ضعف الجهاز الانتاجي المحلي و عدم قدرته على احلال الواردات بالمنتجات المحلية من جهة أخرى .

خامسا :الدراسة الاحصائية لنموذج VAR

بعدما قمنا بعرض نموذج شعاع الانحدار الذاتي ، نقوم باختبار صلاحيته من خلال ما يلي:

1-دراسة استقرارية نموذج VAR

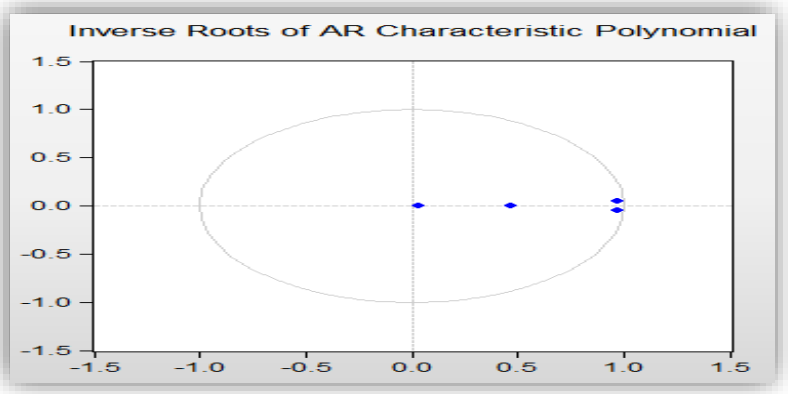
و لاختبار مدى استقرار النموذج تم توظيف اختبار الجذور متعددة الحدود ، و طبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد ، و يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (13-04) : جدول يوضح استقرارية نموذج VAR

Var Stability condition check	
Root	**modulus**
0.972672 - 0.051827i	0.974051
0.972672 - 0.051827i	0.974051
0.466152	0.466152
0.033982	0.033982
No root lies outside the unit circleVAR satisfies the stability condition.	
المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]	

[1] **انظر الملحق 04-05.**

الشكل رقم (04-07):شكل يوضح استقرارية نموذج VECM



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد جذور أكبر من الواحد و من الشكل يتضح أن جميع المتغيرات داخل حدود الدائرة و بالتالي يعتبر شعاع الانحدار الذاتي المقدر مستقر .

2-دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج نستعمل اختبار **LM Test** على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية ، و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (04-14): جدول يوضح نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
lag	**LM-Stat**	**Prob**
1	20.74266	0.1886
2	16.53662	0.4162
3	10.05994	0.8635
4	16.49018	0.4193
5	9.621155	0.8856
المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]		

[1] **انظر الملحق 04-06.**

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن كل القيم الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية من 5% و عليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

3-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR

لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية نستخدم اختبار jarque-bera (فرضية العدم سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي و الجدول الآتي يبين نتائج الاختبار .

جدول رقم (15-04): نتائج اختبار jarque-bera

VAR Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Component	**Jarque-Bera**	**df**	**Prob.**
1	1.101664	2	0.5765
2	6.781722	2	0.0337
3	0.648052	2	0.7232
4	0.164752	2	0.9209
Joint	**8.696191**	**8**	**0.3686**
المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9 [1]			

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم الاحتمالية PROB أغلبها أكبر من 5 % لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية و منه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5 %.

5-تحليل مكونات في التباين و دوال الاستجابة الدفعية

يفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة و التفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة ، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغيرة السعر الصرفي الحقيقي على دالة الواردات ، أما مكونات التباين سنستخدمه للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ و الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى بمعنى أن تحليل مكونات

---

[1] **انظر الملحق 04-06 .**

التباين يقيس مقدار التغير في المتغير نفسه و مقدار التغير الذي يعود إلى المتغيرات الأخرى في النموذج.

ا-تحليل دوال الاستجابة الدفعية

حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى ، و بما أن موضوع دراستنا هو أثر سعر الصرف على الواردات فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية و أثارها على المتغير الداخلي المتمثل في الواردات ، بمعنى آخر مدى استجابة معدل الواردات للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى بما فيها سعر الصرف ، وخلال دراستنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى ، ثم نقوم بدراسة أثرها على مدى **10** سنوات و الرسم البياني التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (16-04): جدول يوضح نتائج اختبار دوال الاستجابة لردة الفعل

REPONSE OF LNM TO CHOLESKY

Period	LNM	LNREX	LNGDP	LNPIM
1	0.033375	0.001677	0.005115	0.021138
	(0.00438)	(0.00981)	(0.00118)	(0.00953)
2	0.009137	-0.002870	0.006752	-0.006171
	(0.00571)	(0.00968)	(0.00175)	(0.01404)
3	0.008978	-0.003403	0.007012	-0.004808
	(0.00366)	(0.00639)	(0.00202)	(0.01460)
4	0.009620	-0.003984	0.007201	-0.002687
	(0.00339)	(0.00490)	(0.00221)	(0.01386)
5	0.010246	-0.004624	0.007360	-0.000692
	(0.00330)	(0.00418)	(0.00240)	(0.01295)
6	0.010816	-0.005266	0.007488	0.001178
	(0.00335)	(0.00379)	(0.00259)	(0.01206)
7	0.011324	-0.005880	0.007584	0.002935
	(0.00351)	(0.00356)	(0.00279)	(0.01127)
8	0.011770	-0.006453	0.007650	0.004587
	(0.00376)	(0.00345)	(0.00298)	(0.01060)
9	0.012154	-0.006980	0.007687	0.006136
	(0.00406)	(0.00345)	(0.00317)	(0.01010)
10	0.012477	-0.007458	0.007696	0.007582
	(0.00441)	(0.00352)	(0.00337)	(0.00978)

Cholesky Ordering: LNM LNREX LNGDP LNPIM
Standard Errors: Analytic

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

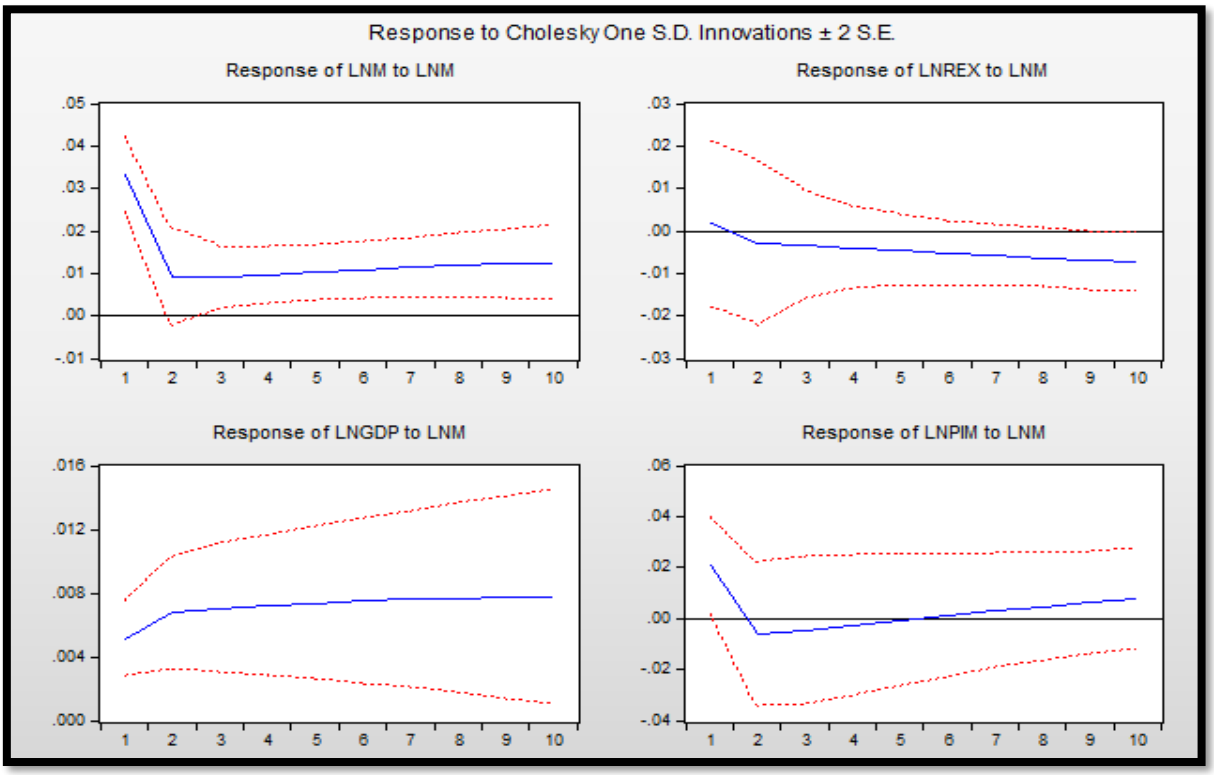
أثار صدمة سعر الصرف الحقيقي على الواردات :

من خلال الجدول و الشكل يتضح أن حدوث صدمة هيكلية(مفاجئة) بمقدار انحراف معياري واحد0.001677 موجب على سعر الصرف الحقيقي تقابلها استجابة فورية للواردات بمقدار 0.033375 أما خلال الفترة الثانية تكون استجابة بقيمة انحراف معياري موجب تقدر ب 0.009137 لتواصل هذه القيمة في الارتفاع في المدى المتوسط و الطويل إلى غاية الفترة العاشرة حيث بلغت قيمة 0.012477 .

أثار صدمة الناتج المحلي الاجمالي و المستوى النسبي لأسعار الواردات على الواردات

ومن خلال تطبيقنا لصدمة علىLNREX سعر الصرف الحقيقي بمقدار انحراف معياري واحد 0.001677 في الفترة الأولى لاحظنا ان المتغيرات الاخرى LPIM،LNGDP كانت استجابتها ب 0.021138و 0.005115 على التوالي و كان هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي 0.00675 بالنسبة LNGDP ،0.006171-بالنسبة LPIM حيث كانت استجابة سلبية مطردة للأسعار النسبية للواردات في مدى المتوسط إلى غاية الفترة السادسة حيث بلغت 0.001178 لتستمر في التزايد إلى الفترة العاشرة ب 0.007582 و هي تمثل أعلى قيمة لها في المدى الطويل ، أما متغيرة الناتج المحلي الاجمالي فشهدت استجابات موجبة متزايدة حيث بقيت تتراوح قيمتها في المدى الطويل عند 0.0076 و نلاحظ ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (04-08) : نتائج تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل



ب- نتائج تحليل مكونات التباين

يقصد بتحليل التباين معرفة نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه و في المتغيرات الأخرى ، و في هذه الحالة لا يفترض حدوث صدمات للمتغير ، بل نقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات بعضها البعض .

الجدول رقم (04-17) : تحليل تباين خطأ التنبؤ لنموذج الواردات.

Variance Decomposition of LNM

Variance Decomposition of LNM:

Period	S.E.	LNM	LNREX	LNGDP	LNPIM
1	0.033375	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.037286	86.12435	5.289625	5.476769	3.109253
3	0.040216	79.01575	6.093442	10.07706	4.813740
4	0.042694	75.18628	5.629371	13.76196	5.422393
5	0.044987	72.90607	5.079358	16.64865	5.365916
6	0.047253	71.31849	4.895949	18.80202	4.983541
7	0.049599	69.94418	5.256972	20.27429	4.524559
8	0.052092	68.51557	6.198952	21.12817	4.157307
9	0.054770	66.90426	7.671333	21.44449	3.979917
10	0.057648	65.07540	9.572257	21.31870	4.033647

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

من نتائج تحليل مكونات التباين للعشر سنوات المقبلة الموضحة في الجدول رقم (04-17) أن عند تحليل مكونات تباين واردات الفترة الثانية قدرت نسبته حوالي 86.12 % من الخطأ بالتنبؤ في تباينه يعود إلى المتغير نفسه ،إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعا مستمرا مع مرور السنوات إلى أن تصل في آخر الفترة إلى نسبة 65.07 % و ما هو ملاحظ فان المساهمة الأكبر لدالة الواردات فهمي من جانب سعر الصرف الحقيقي أكثر ما يفسره باقي المتغيرين إذ بلغت نسبته 5.28% لتبقى هذه النسبة متذبذبة بين القيمتين 5 و 6% في المدى القصير لتصل أعلى قيمة لها في المدى الطويل بنسبة 9.57 % مما يدل أن الصدمات في الواردات تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل بدور أكبر من الأجل القصير.

-أما الملاحظ بالنسبة لمتغيرة lnGDP أن هناك زيادة في القوة التفسيرية لها بعد ما كانت في الفترة الثانية بنسبة 5.47% لتكون هده النسبة متزايدة في المدى القصير و الطويل لتصل أعلى قيمة تقدر ب 21.44% في الفترة التاسعة في حين يحدث العكس تماما بالنسبة للأسعار النسبية للواردات إذ تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ من خلال الزيادة في قوتها من الفترة الثانية إلى غاية الفترة الرابعة أين تبلغ 5.42% لتبدأ في التذبذب في المدى الطويل في نسبة 4% .

خلاصة

حاولنا من خلال هدا الفصل إسقاط ما جاء من نماذج و نظريات مفسرة لأثر سلوك سعر الصرف على الميزان التجاري وفق مناهج قياسية حديثة حيث قمنا بتقدير نموذج بين متغيرتي الدراسة و بعد دراسة استقراريتهما و تطبيق اختبار انجل جرانجر ظهرت انعدام علاقة تكامل مشترك بين متغيرين و وجود علاقة سببية في تجاه واحد من سعر الصرف الحقيقي نحو الميزان التجاري أما خلال تقديرنا لنموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL الخاص بالصادرات ظهرت أن ارتفاع سعر الصرف ب 1 % يؤدي إلى انخفاض في نسبة الصادرات ب 0.55 % أي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير أن تخفيض العملة يعزز من حجم الصادرات ، و ما يلاحظ أيضا أن معلمة سعر الصرف الحقيقي المقدرة ب −0.55 أي أقل من واحد صحيح بمعنى لم تحقق شرط مارشال لينر و ذلك مرده إلى صادرات الجزائر التي ترتبط بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي و ما يحدث في الأسواق العالمية للنفط و بالتالي سياسة التخفيض لم تساهم في تحسين الميزان التجاري أما فيما يخص نموذج الواردات فبعد دراسة استقرارية متغيراته و محاولة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي ظهر غياب استقراريته و بالتالي عدم صلاحيته توجهنا إلى تقدير نموذج الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتيVAR حيث بينت نتائج التقديم أن هنا حجم الواردات تشكل قيمة غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي مما يعني عدم تحقق شرط مارشال لينر كما ظهرت علاقة عكسية بينهما أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية (أو ارتفاع الأسعار الأجنبية) مقارنة بالأجنبية و بالتالي يتحول الطلب المحلي نحو السلع المحلية فتنخفض قيمة الواردات مما يعني أن سياسة التخفيض كان لها أثر ايجابي و ساهمت في تحسين رصيد الميزان التجاري الجزائري أما عند تحليلنا لدوال الاستجابة يتضح أن حدوث صدمة هيكلية(مفاجئة) بمقدار انحراف معياري واحد (0.052) موجب تقابلها استجابة فورية للواردات بمقدار 0.0016 أما خلال الفترة الثانية تكون الاستجابة بقيمة انحراف معياري سلبية تقدر ب 0.0028− لتواصل هذه القيمة في التناقص في المدى المتوسط إلى أن تصل إلى أدنى قيمة لها ب 0.0074 −في المدى الطويل .

الخاتمة:

الخاتمة :

من خلال تطرقنا للجانب النظري في دراستنا توصلنا إلى أن الميزان التجاري قد يتعرض لاختلال مؤقتاً كان أو دائماً لذا لابد من اللجوء إلى إجراءات تتخذها السلطات النقدية تسمى بسياسات التسوية لتصحيح هذه الاختلالات انطلاقا من عدة مناهج تشمل منهج المرونات و منهج الاستيعاب و المنهج النقدي ، و قد شكلت سياسة التخفيض الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية نظرا لآثارها الهامة لمعالجة هذه الاختلالات و من خلال تحليلنا لمختلف بيانات و معطيات الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الأخيرين فيما يخص انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار في الجزائر يمكن القول أنها لم تحقق الأهداف المرجوة و ذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد غير تنافسي ، أما الواردات هي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها و تم تفسير التحسن المسجل في قيمة الصادرات الجزائرية على أن يكون مرده إلى تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط ، أما في الجانب التطبيقي خلصنا إلى ضرورة تقدير ثلاثة نماذج على رغم اختلاف عديد الدراسات التطبيقية القياسية حول كيفية تقدير النماذج المتعلقة بمحددات التجارة الخارجية ، حيث قمنا في البداية بنمذجة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري المعبر عنه بمعامل التغطية التجاري بطريقة انجل جرانر حيث ظهر غياب علاقة تكامل بينها و وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف إلى متغيرة الميزان التجاري ، مما دفعنا الأمر إلى تحديد المحددات الأساسية المؤثرة على الواردات و الصادرات و دراسة أثر تقلب سعر الصرف لكل متغيرة على حدى و عند اختبار جذري الوحدة اتضح جليا أن الأسلوب الأمثل لتقدير علاقة طويلة و قصيرة الأجل بين سعر الصرف و الصادرات يتمثل في أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي و توزيع الإبطاء (ARDL) و يعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره

من نماذج التكامل المشترك المعروفة كون هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ، أما نموذج الواردات و عند اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار جوهانسون و تقدير نموذج تصحيح الخطأ ظهر أن هذا الأخير غير مستقر مما دفعنا الأمر إلى تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لتوضيح العلاقة قصيرة الأجل بين مستوى سعر الصرف و الواردات حيث اجتاز النموذجين السابقين كافة الاختبارات الإحصائية و منحا نتائج جيدة إلى حد بعيد من الناحية الاحصائية أما الاقتصادية خلصنا إلى جملة من النتائج التي مكنتنا من اختبار فرضيات الدراسة .

نتائج الدراسة

في ضوء ما ورد في الفصول و من خلال اختبارنا لفرضيات الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي :

- ✓ يعتبر سعر الصرف أحد أهم العناصر المحورية في المبادلات الدولية حيث تتطلب المدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها ، و اختلفت العديد من النظريات و النماذج في تفسيره فالنظريات التقليدية ترجع تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم و معدلات الفائدة و وضعية ميزان المدفوعات أما الحديثة تبين أن هناك عوامل أخرى مثل الإعلام و التوقعات السياسية و الاقتصادية .

- ✓ منهجي المرونات و الاستيعاب من المناهج التقليدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات فيركز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات فيهمل تأثير تدفقات رأس المال في حين أن منهج الاستيعاب يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات و الواردات إلى حساب جاري كالفرق بين الدخل المحلي و الانفاق المحلي و مع تطور الفكر الاقتصادي و ظهور الأفكار النقدية برزت

فكرت المدخل النقدي لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف حيث يعتبر هذا المنهج ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية.

- ✓ الجزائر تعتبر دولة أحادية التصدير تعتمد على المحروقات في صادرتها و بالتالي سياسة تخفيض العملة لم تساهم في تحسين الميزان التجاري و المتمثلة في تحفيز الصادرات و تقليص الواردات.
- ✓ من خلال اختبار التكامل المشترك انجل جرانجر ظهر أنه لا يوجد تكامل مشترك بين سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري و هو ما يخالف النظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين المتغيرين و يمكن تبرير الأمر لضعف استجابة الصادرات الجزائرية بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي .
- ✓ اتضح لنا من خلال تقدير نموذج الصادرات أن المعلمة معامل تصحيح الخطأ $Cointeq_{-1}$ و التي قيمتها(-0.6252) سالبة و معنوية إحصائيا و هذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه التوازن طويل الأجل كما أن إشارة معلمة تصحيح الخطأ السلبية و المعنوية إحصائيا تقود للتأكيد على الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما تشير إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة 62.55%.
- ✓ عند تقديرنا لنموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية (ARDL) الخاص بالصادرات أظهرت نتائج التقدير أن ارتفاع سعر الصرف بـ 1 % يؤدي إلى انخفاض في نسبة الصادرات بـ 0.55 % أي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن تخفيض العملة يعزز من حجم الصادرات لكن يمكن تفسير الأمر بأن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية تتشكل من المحروقات لا تستجيب لسياسة تخفيض العملة .

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن معلمة سعر الصرف الحقيقي المقدرة بـ−0.55 أي أقل من واحد صحيح بمعنى لم تحقق شرط مارشال لينر و أن استجابة التغير في قيمة الصادرات غير مرن لتغيرات سعر الصرف و ذلك مرده إلى أن الصادرات في الجزائر ترتبط بعوامل خارجية في الغالب مثل الطلب العالمي و ما يحدث في الأسواق العالمية للنفط حيث يشكل البترول عاملا هاما في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة أساسية على مداخيل المحروقات و كذا بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض قيمة العملة.
- ✓ من خلال تقدير نموذج الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتي(VAR) بينت النتائج أن حجم الواردات تشكل قيمة غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي مما يعني عدم تحقق شرط مارشال لينر كما ظهرت علاقة عكسية بينهما أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية (أو ارتفاع الأسعار الأجنبيةِ) مقارنة بالأجنبية و بالتالي يتحول الطلب المحلي نحو السلع المحلية فتنخفض قيمة الواردات مما يعني أن سياسة تخفيض العملة كان لها أثر إيجابي و ساهمت في تحسين رصيد الميزان التجاري الجزائري و هذا من خلال الدراسة قياسية و لكن في واقع الأمر التحسن في الميزان التجاري الجزائري مرده الى أن الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها حتى و لو ارتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية و السبب في ذلك راجع إلى كونها سلعا غذائية ضرورية و سلعا وسيطية و إنتاجية ضرورية.
- ✓ عند تحليلنا لدوال الاستجابة يتضح أن حدوث صدمة هيكلية(مفاجئة) لسعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد (0.052) موجب تقابلها استجابة فورية للواردات بمقدار (0.0016) خلال الفترة الثانية تكون استجابة بقيمة انحراف معياري سلبية تقدر

بـ (0.0028−)لتواصل هذه القيمة في التناقص في المدى المتوسط إلى أن تصل لأدنى قيمة لها بـ(0.0074 −) في المدى الطويل .

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و هي كالتالي :

- ✓ ضرورة الاهتمام بسياسة سعر الصرف لتحقيق التوازنات الخارجية و الداخلية للاقتصاد الجزائري مع إتباعها بسياسات أخرى تكميلية عبر تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للقضاء على سعر الصرف الموازي لما له من أثر سلبي على الصادرات و هو الأمر الذي يجب أن توليه السلطات النقدية قدرا كبيرا من الأهمية .
- ✓ العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات ، و لن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي و القضاء على أحادية التصدير عن طريق تنويع الاقتصاد الوطني بالتوجه نحو تبني اقتصاد السياحة و الزراعة خاصة و أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة في هذين القطاعين.
- ✓ محاولة التقليل الواردات من خلال تنمية فلاحية شاملة لدعم الصناعات الغذائية المرتبط بما ينتج محليا من مواد أولية من جهة و العمل على تشجيع المواطنين لاستهلاك السلع المنتجة محليا من خلال التوعية و الحملات الإعلامية.
- ✓ الاهتمام أكثر بمصادر الطاقة المتجددة و هذا بوضع إستراتيجية تنموية لتشجيع هذا النوع من طاقة من جهة و توسيع و تشجيع القطاعات غير النفطية من جهة أخرى .
- ✓ وجوب الاعتماد على الوسائل الإحصائية و النماذج الاقتصادية القياسية في بناء و تحليل السياسات الاقتصادية من خلال توفير قاعدة بيانات مع ضرورة إتباع الدراسات القياسية التي يقوم بها الباحثون من أجل اتخاذ القرارات السليمة مستقبلا .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى ، جهاز توزيع الكتاب الجامعي جامعة المنصورة ،2004 .
2. أحمد محمد جاهين ، **سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.
3. ايمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،المكتب الجامعي الحديث ،2007.
4. بخزار يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003 .
5. بسام الحجار، **نظام النقد الدولي و أسعار الصرف** ، الطبعة الاولى ، دار منهل اللبناني ، بيروت،2009.
6. بلعزوز بن علي، " **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**" ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .
7. توفيق عبد الرحيم يوسف ،**الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية** ،الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتويع ، عمان ،2004 .
8. تومي صالح ،**مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي** ، دار اسامة ،الجزائر ،2004 .
9. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.
10. جلاطو جلالي ، **الاحصاء** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2002.
11. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

12. حشمان مولود ، **السلاسل الزمنية وتقلبات التنبؤ القصير المدى** ،ديوان مطبوعات الجامعية ،2010.

13. حمدي عبد العظيم عبد اللطيف رضوان ، **اقتصاديات التجارة الدولية**،الطبعة الثالثة ،مكتبة زهراء الشرق ،2000.

14. حمدي عبد العظيم،**الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**،دار زهراء الشرق، القاهرة،1998.

15. الحمزاوي محمد كمال خليل ، **سوق الصرف الأجنبي : ماهيته– مدركاته الأساسية – تطوره** ،منشأة المعارف ، القاهرة ،2004.

16. حميدات محمود :**مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2000 .

17. دومنيك سالفدور ، ترجمة محمد رضا علي عدل ، **نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1993.

18. زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،2002.

19. زينب حسين عوض،**العلاقات االقتصادية الدولية**،دار القدح للطبع والنشر،الاسكندرية ، مصر ،2003.

20. سالفاتور دومينيك، ترجمة سعدية حافظ منتصر، **نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، دار ماكجروهيل للنشر،1983.

21. سامي خليل،" **الاقتصاد الدولي**"،الجزء الثالث ، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.

22. سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , مصر، 2000 .

23. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الكتاب الثاني،الطبعة الثانية، الدار المصرية للطباعة و النشر ، القاهرة, 1994.

24. سعود جايد مشكور العامري، " **المالية الدولية :نظرية وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008.

25. سمير فخري نعمة ،**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن،2011.

26. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، **النقود والتمويل الدولي**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2007 .

27. شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2000 .

28. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدوليه** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1983 .

29. _صفوت عبد السلام عوض الله ، **سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات** ، دار النهضة العربية، مصر، 2000 .

30. طارق الحاج، **علم الإقتصاد و نظرياته** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،1998 .

31. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**"، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2007.

32. عادل احمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ،2005 .

33. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ، مصر،2002.

34. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003 .

35. عبد الباسط وفا محمد، **المخاطر الناشئة عن تقلب الأسعار في سوق الصرف الأجنبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998 .

36. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية : نظرية وتطبيقات** ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011.

37. عبد الرحمن يسري أحمد ،ايمان محب زكي ،**الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية ،2007.

38. عبد المجيد قدي ،" **السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

39. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

40. عدنان تايه النعيمي ،**ادارة العملات الاجنبية** ،الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2012.

41. عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، عمان الأردن ، دار مجدلاوي للنشر، 1999.

42. عزت عبدالحميد البرعي،**مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى ،كلية الحقوق،2003.

43. عزت ملوك قناوي حسن، **مقدمة في النقود والبنوك والتجارة الدولية**،الطبعة الاولى، دار العلم للنشر والتوزيع،2005 .

44. عطون مروان ، **الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**،الطبعة الرابعة، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

45. فليح حسن خلف، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ،الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001.

46. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية : دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت ،2010.

47. ماهر كنج شكري ،مروان عوض،الطبعة الاولى ،**المالية الدولية –العملات الاجنبية و المشتقات المالية (النظرية والتطبيق)**،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ،2004.

48. مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية ، 2007 .

49. محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية و العالمية**،الطبعة الأولى ، دار كنوز للمعرفة ،عمان،2010 .

50. محمد ابراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ،دار التعليم الجامعي ،2014.

51. محمد أحمد الدوري ،**محاضرات في الاقتصاد البترولي –الجزائر–** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1983.

52. محمد العربي ساكر ،**محاضرات في الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة،2006.

53. محمد زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1966.

54. محمد صالح القريشي ،**المالية الدولية** ،الطبعة الاولى ،الوراق للنشعر و التوزيع ، 2008.

55. محمد عبد العزيز عجيمة ،**الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية** ، كلية التجارة –جامعة الاسكندرية،2000.

56. محمد عبد المنعم عفر ، احمد فريد مصطفى ،**الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية،1999.

57. محمد موسى عثمان ،**مذكرات وتطبيقات في التجارة الدولية**، الطبعة الاولى ،طابع مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ،2004.

58. محمود حميدات ،**المدخل للتحليل النقدي** ،ديوان المطبوعة الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2000.

59. محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،2011.

60. محمود يونس ، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر , الإسكندرية،2007 ،213.

61. مدحت صادق ، **النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الاولى، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ،1997 .

62. معتوق أمحمد ،**الاحصاء الرياضي والنماذج الاحصائية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007.

63. ملاك وسام،**الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، بيروت :دار المنهل اللبناني،2001 .

64. منير ابراهييم الهندي ،**الفكر الحديث في ادارة المخاطر** ،الجزء الثاني ، الاسكندرية ،منشأة المعارف،2003.

65. مورد خاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ، در المريخ للنشر ،2007.

66. موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى ، دار الصفاء، 2008.

67. هجير عدنان زكي أمين ،**الاقتصاد الدولي–النظرية والتطبيقات–**، الطبعة الاولى،اثراء للنشر والتوزيع،2010.

68. وليد اسماعيل السيفو،فيصل مفتاح شلوف ،صائب جواد ابراهيم جواد ، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي** ، الطبعة الاولى ، الاهلية للنشر والتوزيع عمان 2006.

69. وليد صافي،أنس البكري،**الأسواق المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2012.

المجلات والدوريات

1. احمد سلامي ، شيخي محمد ،**اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث ، العدد 13، 2013.
2. إسماعيل بن قانة ،عيسى مهدي ،**قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث ، العدد 14، 2014.
3. اوقاسم قادة ،كبير سمية ،**تقيم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة ، العدد4، 2013 .
4. آيت يحي سمير، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع** ، مجلة الباحث ،العدد 9 ،2011.
5. بالطاهر علي، **سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، ، العدد 01 ، 2004 .
6. بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**–،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد07 ، 2009.
7. بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**–،مجلة الباحث ، عدد09 ، 2011 .
8. بن بريكة الزهرة ، **دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2011**، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية ،العدد 13، جوان 2013.
9. بن قدور علي،بن بوزيان محمد ،**محددات سعر الصرف الحققي التوازني في الاقتصاديات الناشئة** ،مجلة الاقتصاد المعاصر ،العدد 10، 2011.

10. تماضر جابر البشير الحسن، **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 16، 2015

11. ثريا عبد الرحيم ، **تقيم ادارة السياسة النقدية في العراق و أثرها على التضخم** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ،العدد 13، 2007.

12. جليل كما غيدان ، استبرق اسماعيل حمه ،**اثر السياسية النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الوسط ، العدد 17 ،2015 .

13. حوشين يوسف ،**العلاقة بين راس مال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009**،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ،ديسمبر 2015.

14. حيدر نعمة بخيت، **اثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995** ،مجلة العلوم انسانية، العدد 22 ،يوليو 2005.

15. خالدي خديجة، **اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2 ،2005.

16. دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها** ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 11 ،جانفي2014 .

17. دوتاغوبتا ، روبا ، فرناندير غيلدا ، كاركاداغ وسيم ، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ، ومتى ، وبأي سرعة؟** ، قضايا اقتصاديا ، صندوق النقد الدولي ،الولايات المتحدة الامريكية ،2006.

18. رجاء خضير عبود الربيعي، صباح رحيم مهدي الاسدي ،**اثر حركت أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية** ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل ، العدد 8 ،2013.

19. رفاه عدنان نجم ،انوار سعيد ابراهيم ،**اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي الهندي** ، مجلة دراسات إقليمية ،جامعة الموصل ، العراق،العدد 34 ، 2014.

20. _زواوي حبيب ،**اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية –لدراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2007)** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد8، 2010.

21. سامح محمد رياض ،**الابتكارت المالية ومشتقات –الاطار المفاهيمي**–،مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن، العدد 14، 2013.

22. سماعلي فوزي تدفقات ، **رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ،العدد الخامس ،جوان 2009.

23. الشارف عتو ، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس،2008.

24. شهاب الدين حمد ألنعيمي ، **تحليل تأثير مخاطرة اسعار الصرف على القيمة السوقية للاسهم العادية** ، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 22،2008.

25. صالح تومي ، جمعة رضوان ،**علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة قياسية لحالة الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 12 ، 2013.

26. صالح تومي عيسى شقبقب ،**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة الباحث،عدد04 ، 2006.

27. صباح نوري عباس، **اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990–2005**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 17 ، 2008.

28. صبحي حسون الساعدي ،اياد حماد عبد ،**أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات االقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس أأموال في بلدان مختارة** ،مجلة جامعة الابار للعلوم االقتصادية والادارية ، العدد7 ،2011.

29. صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، ورقة بحثية صادرة عن مركز التدريب والبحوث الاحصائية ،وزارة التخطيط ، العراق ،2015.

30. صفوت عبد السلام عوض الله ، **سعر الصرف واثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات – التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري**،مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية ، طبعة الاولى ،كلية الحقوق جامعة عين شمس،2006.

31. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " **تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ** "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007.

32. العباس بلقاسم ، "**سياسات أسعار الصرف**"، **سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 ، نوفمبر2003 .

33. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، **دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد10 ،2012.

34. على توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، " **نظام وسياسات سعرالصرف**"،صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ديسمبر2002 .

35. علي عبد الرضا حمودي ، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات** ، نشرية صادرة عن المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010 .

36. علي عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن شومان ، **تحليل العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بالاستعمال جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ardl** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34 ،المجلد التاسع، 2013.

37. عوض فاضل اسماعيل، **تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي**،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012.

38. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث ، عدد11 ، 2012.

39. كبداني سيدي أحمد،قاسم محمد فؤاد،تأثير **أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد03 ، 2013.

40. كريم النشاشبي و اخرون ، **الجزائر و تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق** ، نشرية صادرة عن صندوق النقد الدولي ،1998.

41. لقمان معزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي** ، مجلة الباحث ،العدد التاسع ،2011.

42. مبارك بوعشة ، **السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية** ،مجلة العلوم الانسانية ، عدد 12 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1999 .

43. مبارك بوعشة، **السياسة لنقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، االجزائر ،العدد12، 1999

44. محمد راتول ، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، جوان 2006 .

45. محمد سلمان محمد البراوري ، خديجة قادر سمايل،**اثر تغيرات الصرف في مستوى العام لأسعار المواد مدينة اربيل** ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق، العدد2011،01.

46. محمود محمد محمود داغر ، احسان جبر عاشور ، **العلاقت السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)** ،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد 20، العدد 78 ، 2014.

47. مقراتي عبد العزيز، **سياسة سعر الصرف وأثره على بنية التجارة الخارجية –حالة الجزائر– دراسة نظرية وقياسية**،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،العدد الثامن ،جامعة بليدة02، ديسمبر 2008.

48. نجلاء محمد ابراهيم بكر ،**محددات سعر الصرف في مصر خلال الفترة 1991-2013**،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ،2015.

49. نشأت مجيد حسن الونداوي ، **قياس تأثير المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي باستخدام نموذج التعديل الجزئي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد82، 2010.

المداخلات و الندوات

1. بشير حمدوش،" **التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف**"، مداخلة مقدمة ضمن ندوة صندوق النقد العربي بعنوان" نظم سياسات أسعار الصرف"، تحرير :علي توفيق الصادق، علي احمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أبو ظبي،2002 .
2. حشماوي محمد ، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير**، الملتقى الوطني الاول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر المنظم يوم 13 ماي 2013 بجامعة محمد خيضر ببسكرة.
3. الحوزي حليمة، **اثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر**،الملتقى الوطني الاول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر المنظم يوم 13 ماي 2013 بجامعة محمد خيضر ببسكرة.
4. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، **دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقيم برامج الاستثمارية العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة سطيف ،مارس 2013 .
5. عبد الحق بوعتوس، **تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف**، مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن،2003 .
6. الفريدو آويفاس، اليخندرو ورنر ، **تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن**،ورقة البحثية الثالة المقدمة الى وقائع الندوة المنعقدة الإمارات العربية المتحدة حول نظم وسياسات اسعار الصرف في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي معهد السياسات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي، أبوظبي،الامارت ، ديسمبر 2002 .
7. محمد بن بوزيان ،الطاهر زياني ،**الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس و المغرب**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المنظم يومي 21- 22 مـاي ، 2002 ، بجامعة- البليدة- .

8. محمد *راتول*، **تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، *الملتقى* الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف،الجزائر.
9. محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين،" **سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر**"، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان " سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، سلسلة بحوث و مناقشات ،حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، أبو ظبي.

الرسائل الجامعية و الاطروحات :

1. باريك مراد،**التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة او بكر بلقايد ، تلمسان،2013-2014.
2. بلحرش عائشة ، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ،2013-2014.
3. بن زيان راضية،" **دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية ، الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2001-2002 .
4. بن عيني رحيمة ،**سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية ، جامعة ابو بكر بلقايد ،2005-2006.
5. جعفري عمار، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة-،2012-2013.

6. حنان لعروق ، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري –قسنطينة،2004–2005.
7. زاهر عبد الحليم خضر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفليسطني 1994–2010**،رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الاقتصاد العلوم الادارية، جامعة الازهر ،غزة، فليسطين،2012 .
8. زايد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –حالة الجزائر–**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوارة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2005–2006.
9. سمير ايت يحيى ،**التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوارة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2013–2014.
10. سي محمد فايزة ، **اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي–دراسة قياسية لحالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان،2014–2015 .
11. صحراوي سعيد ،**محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009–2010.
12. عادل محمد علي العلي ،**اثر سعر صرف الدينار الاردني على متغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير ،كلية الدرسات العليا ،الجامعة الاردنية ،1998.
13. قارة ملاك ،**اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك،تونس والسنغال** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010 .

14. مولاي بوعلام ، **سياسة سعر الصرف في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005.

التقارير و المراسيم

1. المواد 41 و 40 من 90-16 المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 07-08-1990 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
2. قانون الاستثمارات و الامر رقم 69-07 المؤرخ في 31-12-1969 من قانون المالية لسنة 1970 لاسيما مادتيه 16 و 17 المحددتين لطبيعة التمويل الخارجي والاستدانة.
3. قانون رقم90-10 المتعلق بقانون القرض و النقد المؤرخ في1990-10-04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،رقم 16 .
4. المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13-02-1991 ، المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية ، السنة 28، العدد 12 الموافق ل 20-02-1991.
5. التقرير السنوي لسنة 2013 الصادر عن البنك المركزي نوفمبر 2014.

المواقع الالكترونية

1. christian bialés ,**taux de change**, articl sur le site http://www.christianbiales.net/documents/Tauxdechange1.pdf La date de consultation 12/06/2015
2. Jean-Jaque, ekomie et autres , **La dévaluation des francs CFA et l'approche monétaire de la balance des paiements (Le cas de Gabon)**, voir le site: https://idl-bnc.idrc.ca/dspace/bitstream/10625/17277/1/116657.pdf date consiltation : 20/02/2016.
3. Rechcreche de Sèwanoudé Honoré houngbedj ; **Taux de change réel d'équilibre et évolution de ses fondamentaux dans l'UEMOA** sur site http://www.memoireonline.com/03/11/4288/m_Taux-de-change-reel-dequilibre-et-evolution-de-ses-fondamentaux-dans-lUEMOA4.html date de consiltation 17/09/2015.
4. Banque d'Algérie: Rapport ,Instruction N°79-95 du 27/12/1995, **portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire**

des changes. http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm date de consultation 26/06/2016.

5. سمير شرشوق ، **تطور انظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية دولية** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤسسة وقضايا التنمية ،.على الموقع الالكتروني http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article45.pdf تاريخ الاطلاع:2015/02/02.
6. وليد عيدي عبد النبي ،**ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، منشورات البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث،على الموقع الالكتروني : https://www.cbi.iq/documents/waleed%20-11.pdf تاريخ الاطلاع :2016/02/03.
7. وليد عيدي عبد النبي، **مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي**، ورقة بحثية مقدمة على الموقع الالكتروني http://www.cbi.iq/documents/waleed.pdf تاريخ الاطلاع: 2015/07/04.

المراجع باللغة الاجنبية

1. Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke ,Dean Croushore, **Macroeconomics**, Seventh Edition, Pearson Education,.2011.
2. Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Busnies International et Mondialisation**, 1ère édition, Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004.
3. Banque d'Algérie: Rapport 2006, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juin 2007.
4. ben bouziane, T. ziani**, Marché de change Informel et mésalignement : cas du Dinar Algérien,** XII eme Journée du Gratice, Université Paris, 2002.
5. Bernard Guillochon, Annie Kawecki, **Economie international**, 4 édition, Dunod, Paris, 2003.
6. Dominique Plihon, **les taux de change**, 3eme Edition ,Paris, 2001 .
7. G. Kirchgässner, J. wolters , **introduction to modern time series analysis** , Springer-verlag Berlin Heidelberg, New York , 2007**.**
8. George bresson ,alain pirotte**,econometriedes series temporelles**,1 eedition ,presses universitaire de France ,1995.

9. Hichem ayad**, inequality and economic growth in algeria : an ARDL approach,** journal of social and economic stasticsit , vol 5 ,summer 2016.
10. Hocine benissad , **Algérie : restructurations et réformes économiques (1979 – 1993),** office publication universitaire, 1994.
11. Jacques Muller, pascal vanohove ,christophvippey, **économie (manuel et application**, 2eme édition. Dunod Rares, 2000.
12. Jacques teulie, Patrick topsacallian , **Finance**, 2 éme Edition, Librairie Vuibert, Paris, 1997.
13. Jean pierre faugere, **économie européen**, 2 éme édition, paris, 2002.
14. Larbi Dohni , Carol Hainaut, **Les taux de change (Déterminants, opportunités et risques)**, Edition DeBoeck Université, Bruxelles, 2004.
15. Michel Jura ; **Technique Financière internationale;** 2em edition; Dunad-paris, 2003.
16. Miguel kiguel, steven connell, **parallel exchange rates in developing countries ,** research observer the word bank, volume 10, n° 01, 1995.
17. mohmaed hashem pesaran , youngcheol shine , and richard j. smith **, bound testing approaches to the analysis of level relationships** , journal of applied economitrics , vol 16 , 2001.
18. Oladipupo and ontaniyohuwo ; **imoact of exchange rate on balabce of payment in nigeria , african research review**, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4), Serial No. 21, 2011 .
19. Paul Krugman, Maurice Obstfeld,Marc melitz ;**Economie internationale** ; 9ème édition, *de Boeck et Larcier.s.a*, 2012.
20. Régis bourbonnais **, econométrie** , dunod , 9eme édition , paris , 2015.
21. Régis bourbonnais**, econométrie ,** dunod , 5eme édition, paris 2003.
22. Régis bourbonnais; **econométrie**, dunod , 4eme édition, paris ,2002.
23. Sandrine lardic et valerie mignon ; **économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, economica, paris, 2002.
24. Yves Simon, Samir Mannai, **Techniques financière internationales»,** Ed.Economica,7eme édition, 2002 .

الملاحق

الملاحق

الملحق 01 : ملاحق دراسة استقرارية المتغيرات

الملحق01-01: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة BCعند المستوى بالاستعمال اختبار ADF و PP.

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.382999	0.9834
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011478
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009217

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:01
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBC(-1)	-0.151792	0.181800	-0.834940	0.4114
C	0.068194	0.043717	1.559913	0.1309
@TREND("1")	-0.003336	0.002912	-1.145303	0.2625

Series: LNBC Workfile: DATA AM2::Untitled\
View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNBC

Null Hypothesis: LNBC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.631665	0.4542
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 21:34
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBC(-1)	-0.257249	0.157660	-1.631665	0.1144
C	0.035124	0.033013	1.063954	0.2968

Series: LNBC Workfile: DATA AM2::Untitled\
View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNBC

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.834940	0.9503
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 21:37
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBC(-1)	-0.151792	0.181800	-0.834940	0.4114
C	0.068194	0.043717	1.559913	0.1309
@TREND("1")	-0.003336	0.002912	-1.145303	0.2625

Series: LNBC Workfile: DATA AM2::Untitled\
View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNBC

Null Hypothesis: LNBC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.269055	0.1835
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 21:34
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBC(-1)	-0.128375	0.101158	-1.269055	0.2149
R-squared	0.051592	Mean dependent var		-0.006260

Null Hypothesis: LNBC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.269055	0.1835
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012563
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012563

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:03
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBC(-1)	-0.128375	0.101158	-1.269055	0.2149

Null Hypothesis: LNBC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.718876	0.4116
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012057
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012830

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:02
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNBC(-1)	-0.257249	0.157660	-1.631665	0.1144
C	0.035124	0.033013	1.063954	0.2968

الملحق 01-02: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة BC عند الفرق الاول بالاستعمال اختبار ADF و PP.

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.166527	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011828
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007593

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:03
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

Series: LNBC Workfile: DATA AM2::Untitled\
View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNBC)

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.815130	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 21:36
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBC(-1))	-1.031752	0.214273	-4.815130	0.0001
C	-0.011302	0.022320	-0.506340	0.6169
R-squared	0.471389	Mean dependent var		-0.015128
Adjusted R-squared	0.451057	S.D. dependent var		0.159307

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.833770	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.013064
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010440

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:04
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBC(-1))	-1.035615	0.211168	-4.904233	0.0000

Series: LNBC Workfile: DATA AM2::Untitled\
View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNBC)

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.388013	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 21:35
Sample (adjusted): 4 30
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBC(-1))	-1.619747	0.300620	-5.388013	0.0000
D(LNBC(-1),2)	0.482192	0.199728	2.414246	0.0241
C	0.089281	0.048508	1.840543	0.0786
@TREND("1")	-0.006117	0.002734	-2.236935	0.0353

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.735776	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012936
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010285

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:04
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBC(-1))	-1.031752	0.214273	-4.815130	0.0001
C	-0.011302	0.022320	-0.506340	0.6169

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNBC)

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.904233	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNBC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 21:36
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBC(-1))	-1.035615	0.211168	-4.904233	0.0000
R-squared	0.466176	Mean dependent var		-0.015128
Adjusted R-squared	0.466176	S.D. dependent var		0.159307
S.E. of regression	0.116395	Akaike info criterion		-1.428598

الملحق01- 03: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LNDM عند المستوى بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: LNDM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.653781	0.2619
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 22:08
Sample (adjusted): 5 30
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM(-1)	-0.479919	0.180843	-2.653781	0.0152
D(LNDM(-1))	0.457273	0.219013	2.087882	0.0498
D(LNDM(-2))	0.009402	0.216598	0.043407	0.9658
D(LNDM(-3))	0.387428	0.206092	1.879879	0.0748
C	4.309457	1.615370	2.667784	0.0148
@TREND("1")	0.011093	0.004332	2.560608	0.0186

Null Hypothesis: LNDM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.666341	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 22:10
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM(-1)	0.002574	0.000386	6.666341	0.0000
R-squared	-0.018897	Mean dependent var		0.024139

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.789444	0.3780
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 22:09
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM(-1)	-0.030213	0.016884	-1.789444	0.0848
C	0.305719	0.157394	1.942382	0.0626

Null Hypothesis: LNDM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.697564	0.4219
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000318
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000369

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:05
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM(-1)	-0.030213	0.016884	-1.789444	0.0848
C	0.305719	0.157394	1.942382	0.0626

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.399599	0.3720
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000276
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000353

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:05
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM(-1)	-0.290749	0.131503	-2.210969	0.0360
C	2.638172	1.178018	2.239500	0.0339
@TREND("1")	0.006381	0.003197	1.996089	0.0565

Null Hypothesis: LNDM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.103565	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000363
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000433

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:06
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM(-1)	0.002574	0.000386	6.666341	0.0000

الملحق01- 04: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LNDM عند الفرق الاول بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: D(LNDM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.888620	0.0062
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000325
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000282

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:07
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDM(-1))	-0.785996	0.197720	-3.975305	0.0005
C	0.017685	0.006148	2.876586	0.0079

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNDM)

Null Hypothesis: D(LNDM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.391499	0.1486
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 22:11
Sample (adjusted): 5 30
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDM(-1))	-0.205034	0.147348	-1.391499	0.1774
D(LNDM(-1),2)	-0.347525	0.198402	-1.751619	0.0932
D(LNDM(-2),2)	-0.420171	0.185757	-2.261932	0.0335

R-squared	0.342234	Mean dependent var	-0.001459
Adjusted R-squared	0.285037	S.D. dependent var	0.023953

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.069070	0.0177
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000314
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000318

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:06
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDM(-1))	-0.820401	0.201965	-4.062097	0.0004
C	0.024856	0.010015	2.481741	0.0202
@TREND("1")	-0.000406	0.000447	-0.908792	0.3721

Null Hypothesis: D(LNDM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.518880	0.1232
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 22:11
Sample (adjusted): 6 30
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDM(-1))	-0.982369	0.390002	-2.518880	0.0204
D(LNDM(-1),2)	0.213859	0.344398	0.620964	0.5416
D(LNDM(-2),2)	-0.060934	0.266751	-0.228430	0.8216
D(LNDM(-3),2)	0.074089	0.213103	0.347666	0.7317
C	0.020662	0.010357	1.994920	0.0599

Null Hypothesis: D(LNDM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.436111	0.0168
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000428
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000370

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:07
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDM(-1))	-0.320604	0.128058	-2.503579	0.0186

Null Hypothesis: D(LNDM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.201505	0.4692
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 22:10
Sample (adjusted): 5 30
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDM(-1))	-0.791638	0.359589	-2.201505	0.0390
D(LNDM(-1),2)	0.016992	0.280479	0.060580	0.9523
D(LNDM(-2),2)	-0.196716	0.219191	-0.897461	0.3796
C	0.022745	0.013986	1.626220	0.1188
@TREND("1")	-0.000338	0.000525	-0.643307	0.5270

الملحق01- 05: نتائج استقرارية المتغيرة LGDP عند المستوى بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.403562	0.9985
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.76E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000145

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.032831	0.015561	2.109792	0.0443
C	-0.167080	0.084603	-1.974867	0.0586

R-squared	0.141528	Mean dependent var	0.011379
Adjusted R-squared	0.109733	S.D. dependent var	0.009674
S.E. of regression	0.009128	Akaike info criterion	-6.488566
Sum squared resid	0.002249	Schwarz criterion	-6.394270
Log likelihood	96.08421	Hannan-Quinn criter.	-6.459034
F-statistic	4.451224	Durbin-Watson stat	1.423821
Prob(F-statistic)	0.044286		

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.198536	0.4721
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:37
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.145857	0.066343	-2.198536	0.0378
D(LNGDP(-1))	0.172564	0.180769	0.954615	0.3493
C	0.767690	0.347502	2.209170	0.0370
@TREND("1986")	0.002306	0.000908	2.540388	0.0180

R-squared	0.354898	Mean dependent var	0.011895
Adjusted R-squared	0.274261	S.D. dependent var	0.009437
S.E. of regression	0.008040	Akaike info criterion	-6.677328
Sum squared resid	0.001551	Schwarz criterion	-6.487013
Log likelihood	97.48260	Hannan-Quinn criter.	-6.619147
F-statistic	4.401149	Durbin-Watson stat	2.032069
Prob(F-statistic)	0.013293		

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.413219	0.3656
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.56E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.02E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.147310	0.057840	-2.546851	0.0171
C	0.775954	0.303433	2.557251	0.0167
@TREND("1986")	0.002411	0.000753	3.201960	0.0036

R-squared	0.384312	Mean dependent var	0.011379
Adjusted R-squared	0.336951	S.D. dependent var	0.009674
S.E. of regression	0.007877	Akaike info criterion	-6.752014
Sum squared resid	0.001613	Schwarz criterion	-6.610569
Log likelihood	100.9042	Hannan-Quinn criter.	-6.707715
F-statistic	8.114574	Durbin-Watson stat	1.650658
Prob(F-statistic)	0.001827		

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.429790	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:38
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.002106	0.000327	6.429790	0.0000

R-squared	0.017523	Mean dependent var	0.011379
Adjusted R-squared	0.017523	S.D. dependent var	0.009674
S.E. of regression	0.009589	Akaike info criterion	-6.422609
Sum squared resid	0.002574	Schwarz criterion	-6.375461
Log likelihood	94.12783	Hannan-Quinn criter.	-6.407843
Durbin-Watson stat	1.207717		

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.322848	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.88E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000196

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.002106	0.000327	6.429790	0.0000

R-squared	0.017523	Mean dependent var	0.011379
Adjusted R-squared	0.017523	S.D. dependent var	0.009674
S.E. of regression	0.009589	Akaike info criterion	-6.422609
Sum squared resid	0.002574	Schwarz criterion	-6.375461
Log likelihood	94.12783	Hannan-Quinn criter.	-6.407843
Durbin-Watson stat	1.207717		

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.109792	0.9998
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:38
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.032831	0.015561	2.109792	0.0443
C	-0.167080	0.084603	-1.974867	0.0586

R-squared	0.141528	Mean dependent var	0.011379
Adjusted R-squared	0.109733	S.D. dependent var	0.009674
S.E. of regression	0.009128	Akaike info criterion	-6.488566
Sum squared resid	0.002249	Schwarz criterion	-6.394270
Log likelihood	96.08421	Hannan-Quinn criter.	-6.459034
F-statistic	4.451224	Durbin-Watson stat	1.423821
Prob(F-statistic)	0.044286		

الملحق01- 06: نتائج استقرارية المتغيرة LGDP عند الفرق الاول بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.676396	0.0103
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.33E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.06E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.632080	0.174575	-3.620687	0.0012
C	0.007777	0.002577	3.018253	0.0056

R-squared	0.335198	Mean dependent var	0.000702
Adjusted R-squared	0.309628	S.D. dependent var	0.010697
S.E. of regression	0.008888	Akaike info criterion	-6.539552
Sum squared resid	0.002054	Schwarz criterion	-6.444395
Log likelihood	93.55373	Hannan-Quinn criter.	-6.510462
F-statistic	13.10937	Durbin-Watson stat	2.211787
Prob(F-statistic)	0.001247		

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.791694	0.0699
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.232511	0.129772	-1.791694	0.0844

R-squared	0.102265	Mean dependent var	0.000702
Adjusted R-squared	0.102265	S.D. dependent var	0.010697
S.E. of regression	0.010135	Akaike info criterion	-6.310596
Sum squared resid	0.002773	Schwarz criterion	-6.263017
Log likelihood	89.34834	Hannan-Quinn criter.	-6.296051
Durbin-Watson stat	2.545337		

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.611485	0.0997
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.90E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.00E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:43
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.232511	0.129772	-1.791694	0.0844

R-squared	0.102265	Mean dependent var	0.000702
Adjusted R-squared	0.102265	S.D. dependent var	0.010697
S.E. of regression	0.010135	Akaike info criterion	-6.310596
Sum squared resid	0.002773	Schwarz criterion	-6.263017
Log likelihood	89.34834	Hannan-Quinn criter.	-6.296051
Durbin-Watson stat	2.545337		

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.038718	0.0189
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.777952	0.192623	-4.038718	0.0004
C	0.003730	0.003562	1.047283	0.3050
@TREND("1986")	0.000366	0.000229	1.597045	0.1228

R-squared	0.396743	Mean dependent var	0.000702
Adjusted R-squared	0.348483	S.D. dependent var	0.010697
S.E. of regression	0.008634	Akaike info criterion	-6.565271
Sum squared resid	0.001864	Schwarz criterion	-6.422534
Log likelihood	94.91379	Hannan-Quinn criter.	-6.521635
F-statistic	8.220862	Durbin-Watson stat	2.072296
Prob(F-statistic)	0.001804		

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.118675	0.0159
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	6.66E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.61E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.777952	0.192623	-4.038718	0.0004
C	0.003730	0.003562	1.047283	0.3050
@TREND("1986")	0.000366	0.000229	1.597045	0.1228

R-squared	0.396743	Mean dependent var	0.000702
Adjusted R-squared	0.348483	S.D. dependent var	0.010697
S.E. of regression	0.008634	Akaike info criterion	-6.565271
Sum squared resid	0.001864	Schwarz criterion	-6.422534
Log likelihood	94.91379	Hannan-Quinn criter.	-6.521635
F-statistic	8.220862	Durbin-Watson stat	2.072296
Prob(F-statistic)	0.001804		

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.620687	0.0118
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.632080	0.174575	-3.620687	0.0012
C	0.007777	0.002577	3.018253	0.0056

R-squared	0.335198	Mean dependent var	0.000702
Adjusted R-squared	0.309628	S.D. dependent var	0.010697
S.E. of regression	0.008888	Akaike info criterion	-6.539552
Sum squared resid	0.002054	Schwarz criterion	-6.444395
Log likelihood	93.55373	Hannan-Quinn criter.	-6.510462
F-statistic	13.10937	Durbin-Watson stat	2.211787
Prob(F-statistic)	0.001247		

الملحق01– 07: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LNM عند المستوى بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.056755	0.9565
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002338
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002115

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.002071	0.064531	-0.032091	0.9746
C	0.016505	0.290719	0.056772	0.9551

R-squared	0.000038	Mean dependent var	0.007180
Adjusted R-squared	-0.036997	S.D. dependent var	0.049211
S.E. of regression	0.050113	Akaike info criterion	-3.082586
Sum squared resid	0.067806	Schwarz criterion	-2.988290
Log likelihood	46.69750	Hannan-Quinn criter.	-3.053054
F-statistic	0.001030	Durbin-Watson stat	1.543262
Prob(F-statistic)	0.974635		

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.996997	0.1500
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:44
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.242293	0.080845	-2.996997	0.0059
C	1.016768	0.348424	2.918193	0.0072
@TREND("1986")	0.005427	0.001393	3.894489	0.0006

R-squared	0.368451	Mean dependent var	0.007180
Adjusted R-squared	0.319870	S.D. dependent var	0.049211
S.E. of regression	0.040585	Akaike info criterion	-3.473162
Sum squared resid	0.042825	Schwarz criterion	-3.331718
Log likelihood	53.36085	Hannan-Quinn criter.	-3.428864
F-statistic	7.584307	Durbin-Watson stat	1.818838
Prob(F-statistic)	0.002543		

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.298489	0.0865
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001477
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000883

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.242293	0.080845	-2.996997	0.0059
C	1.016768	0.348424	2.918193	0.0072
@TREND("1986")	0.005427	0.001393	3.894489	0.0006

R-squared	0.368451	Mean dependent var	0.007180
Adjusted R-squared	0.319870	S.D. dependent var	0.049211
S.E. of regression	0.040585	Akaike info criterion	-3.473162
Sum squared resid	0.042825	Schwarz criterion	-3.331718
Log likelihood	53.36085	Hannan-Quinn criter.	-3.428864
F-statistic	7.584307	Durbin-Watson stat	1.818838
Prob(F-statistic)	0.002543		

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.784219	0.8771
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	0.001591	0.002029	0.784219	0.4395

R-squared	-0.000081	Mean dependent var	0.007180
Adjusted R-squared	-0.000081	S.D. dependent var	0.049211
S.E. of regression	0.049213	Akaike info criterion	-3.151433
Sum squared resid	0.067814	Schwarz criterion	-3.104284
Log likelihood	46.69577	Hannan-Quinn criter.	-3.136666
Durbin-Watson stat	1.549767		

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.832068	0.8856
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002338
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002093

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:48
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	0.001591	0.002029	0.784219	0.4395

R-squared	-0.000081	Mean dependent var	0.007180
Adjusted R-squared	-0.000081	S.D. dependent var	0.049211
S.E. of regression	0.049213	Akaike info criterion	-3.151433
Sum squared resid	0.067814	Schwarz criterion	-3.104284
Log likelihood	46.69577	Hannan-Quinn criter.	-3.136666
Durbin-Watson stat	1.549767		

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.032091	0.9479
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.002071	0.064531	-0.032091	0.9746
C	0.016505	0.290719	0.056772	0.9551

R-squared	0.000038	Mean dependent var	0.007180
Adjusted R-squared	-0.036997	S.D. dependent var	0.049211
S.E. of regression	0.050113	Akaike info criterion	-3.082586
Sum squared resid	0.067806	Schwarz criterion	-2.988290
Log likelihood	46.69750	Hannan-Quinn criter.	-3.053054
F-statistic	0.001030	Durbin-Watson stat	1.543262
Prob(F-statistic)	0.974635		

الملحق01– 08: نتائج استقرارية المتغيرة LNM عند الفرق الاول بالاستعمال اختبار ADF و PP

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.412710	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001418
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001041

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:48
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-1.109794	0.181007	-6.131221	0.0000
C	-0.010949	0.017581	-0.622795	0.5391
@TREND("1986")	0.001590	0.001074	1.480260	0.1513

R-squared	0.620321	Mean dependent var	0.003439
Adjusted R-squared	0.589946	S.D. dependent var	0.062233
S.E. of regression	0.039851	Akaike info criterion	-3.506386
Sum squared resid	0.039702	Schwarz criterion	-3.363649
Log likelihood	52.08940	Hannan-Quinn criter.	-3.462750
F-statistic	20.42251	Durbin-Watson stat	1.907760
Prob(F-statistic)	0.000006		

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.056119	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001542
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001585

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-0.976698	0.160654	-6.079517	0.0000
C	0.012468	0.007844	1.589556	0.1240

R-squared	0.587043	Mean dependent var	0.003439
Adjusted R-squared	0.571160	S.D. dependent var	0.062233
S.E. of regression	0.040754	Akaike info criterion	-3.493798
Sum squared resid	0.043182	Schwarz criterion	-3.398640
Log likelihood	50.91317	Hannan-Quinn criter.	-3.464707
F-statistic	36.96052	Durbin-Watson stat	1.848997
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.679451	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001692
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001832

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-0.928348	0.162147	-5.725361	0.0000

R-squared	0.546912	Mean dependent var	0.003439
Adjusted R-squared	0.546912	S.D. dependent var	0.062233
S.E. of regression	0.041890	Akaike info criterion	-3.472483
Sum squared resid	0.047379	Schwarz criterion	-3.424904
Log likelihood	49.61476	Hannan-Quinn criter.	-3.457937
Durbin-Watson stat	1.736334		

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.079517	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-0.976698	0.160654	-6.079517	0.0000
C	0.012468	0.007844	1.589556	0.1240

R-squared	0.587043	Mean dependent var	0.003439
Adjusted R-squared	0.571160	S.D. dependent var	0.062233
S.E. of regression	0.040754	Akaike info criterion	-3.493798
Sum squared resid	0.043182	Schwarz criterion	-3.398640
Log likelihood	50.91317	Hannan-Quinn criter.	-3.464707
F-statistic	36.96052	Durbin-Watson stat	1.848997
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.131221	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-1.109794	0.181007	-6.131221	0.0000
C	-0.010949	0.017581	-0.622795	0.5391
@TREND("1986")	0.001590	0.001074	1.480260	0.1513

R-squared	0.620321	Mean dependent var	0.003439
Adjusted R-squared	0.589946	S.D. dependent var	0.062233
S.E. of regression	0.039851	Akaike info criterion	-3.506386
Sum squared resid	0.039702	Schwarz criterion	-3.363649
Log likelihood	52.08940	Hannan-Quinn criter.	-3.462750
F-statistic	20.42251	Durbin-Watson stat	1.907760
Prob(F-statistic)	0.000006		

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.725361	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-0.928348	0.162147	-5.725361	0.0000

R-squared	0.546912	Mean dependent var	0.003439
Adjusted R-squared	0.546912	S.D. dependent var	0.062233
S.E. of regression	0.041890	Akaike info criterion	-3.472483
Sum squared resid	0.047379	Schwarz criterion	-3.424904
Log likelihood	49.61476	Hannan-Quinn criter.	-3.457937
Durbin-Watson stat	1.736334		

الملحق 01-09: نتائج استقرارية المتغيرة LMPIM عند المستوى بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.615529	0.1014
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004400
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006499

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.125791	0.043555	-2.888080	0.0075
C	0.025140	0.021120	1.190376	0.2443

R-squared	0.236015	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.207719	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.068742	Akaike info criterion	-2.450453
Sum squared resid	0.127586	Schwarz criterion	-2.356156
Log likelihood	37.53156	Hannan-Quinn criter.	-2.420920
F-statistic	8.341006	Durbin-Watson stat	1.234419
Prob(F-statistic)	0.007546		

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.303575	0.8669
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003877
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004256

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.067433	0.052033	-1.295968	0.2064
C	-0.048592	0.044261	-1.097860	0.2823
@TREND("1986")	0.003413	0.001823	1.872286	0.0725

R-squared	0.326782	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.274996	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.065758	Akaike info criterion	-2.507966
Sum squared resid	0.112428	Schwarz criterion	-2.366521
Log likelihood	39.36550	Hannan-Quinn criter.	-2.463667
F-statistic	6.310229	Durbin-Watson stat	1.484721
Prob(F-statistic)	0.005835		

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.295968	0.8689
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.067433	0.052033	-1.295968	0.2064
C	-0.048592	0.044261	-1.097860	0.2823
@TREND("1986")	0.003413	0.001823	1.872286	0.0725

R-squared	0.326782	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.274996	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.065758	Akaike info criterion	-2.507966
Sum squared resid	0.112428	Schwarz criterion	-2.366521
Log likelihood	39.36550	Hannan-Quinn criter.	-2.463667
F-statistic	6.310229	Durbin-Watson stat	1.484721
Prob(F-statistic)	0.005835		

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.026169	0.0054
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.317833	0.078942	-4.026169	0.0011
D(LNPIM(-1))	0.138245	0.187329	0.737977	0.4719
D(LNPIM(-2))	-0.217681	0.185122	-1.175875	0.2580
D(LNPIM(-3))	0.062764	0.184252	0.340641	0.7381
D(LNPIM(-4))	0.280114	0.180428	1.552503	0.1414
D(LNPIM(-5))	0.340238	0.178207	1.909226	0.0756
D(LNPIM(-6))	0.266230	0.184757	1.440976	0.1701
C	0.093878	0.025209	3.723952	0.0020

R-squared	0.693050	Mean dependent var	-0.009965
Adjusted R-squared	0.549807	S.D. dependent var	0.074217
S.E. of regression	0.049797	Akaike info criterion	-2.893512
Sum squared resid	0.037196	Schwarz criterion	-2.498557
Log likelihood	41.27539	Hannan-Quinn criter.	-2.794182
F-statistic	4.838280	Durbin-Watson stat	2.319657
Prob(F-statistic)	0.005042		

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.762789	0.0075
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004630
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006889

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.084486	0.026521	-3.185655	0.0035

R-squared	0.195920	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.195920	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.069252	Akaike info criterion	-2.468268
Sum squared resid	0.134282	Schwarz criterion	-2.421119
Log likelihood	36.78988	Hannan-Quinn criter.	-2.453501
Durbin-Watson stat	1.222433		

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.732669	0.0787
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.051366	0.029645	-1.732669	0.0950
D(LNPIM(-1))	0.344591	0.166008	2.075746	0.0479

R-squared	0.262612	Mean dependent var	-0.019167
Adjusted R-squared	0.234251	S.D. dependent var	0.075052
S.E. of regression	0.065676	Akaike info criterion	-2.539410
Sum squared resid	0.112148	Schwarz criterion	-2.444252
Log likelihood	37.55174	Hannan-Quinn criter.	-2.510319
Durbin-Watson stat	1.710462		

الملحق01-10:نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LMPIM عند الفرق الاول بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: D(LNPIM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.893770	0.0260
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003944
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003939

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIM(-1))	-0.768136	0.197234	-3.894534	0.0006
C	-0.062721	0.034418	-1.822336	0.0804
@TREND("1986")	0.003158	0.001886	1.674766	0.1064

R-squared	0.383898	Mean dependent var	0.004089
Adjusted R-squared	0.334610	S.D. dependent var	0.081475
S.E. of regression	0.066461	Akaike info criterion	-2.483457
Sum squared resid	0.110425	Schwarz criterion	-2.340721
Log likelihood	37.76840	Hannan-Quinn criter.	-2.439821
F-statistic	7.788845	Durbin-Watson stat	1.682233
Prob(F-statistic)	0.002348		

Null Hypothesis: D(LNPIM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.432961	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:55
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIM(-1))	-0.547570	0.159504	-3.432961	0.0019

R-squared	0.302040	Mean dependent var	0.004089
Adjusted R-squared	0.302040	S.D. dependent var	0.081475
S.E. of regression	0.068068	Akaike info criterion	-2.501565
Sum squared resid	0.125097	Schwarz criterion	-2.453986
Log likelihood	36.02191	Hannan-Quinn criter.	-2.487020
Durbin-Watson stat	1.785491		

Null Hypothesis: D(LNPIM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.422655	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004468
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004370

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIM(-1))	-0.547570	0.159504	-3.432961	0.0019

R-squared	0.302040	Mean dependent var	0.004089
Adjusted R-squared	0.302040	S.D. dependent var	0.081475
S.E. of regression	0.068068	Akaike info criterion	-2.501565
Sum squared resid	0.125097	Schwarz criterion	-2.453986
Log likelihood	36.02191	Hannan-Quinn criter.	-2.487020
Durbin-Watson stat	1.785491		

Null Hypothesis: D(LNPIM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.894534	0.0259
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIM(-1))	-0.768136	0.197234	-3.894534	0.0006
C	-0.062721	0.034418	-1.822336	0.0804
@TREND("1986")	0.003158	0.001886	1.674766	0.1064

R-squared	0.383898	Mean dependent var	0.004089
Adjusted R-squared	0.334610	S.D. dependent var	0.081475
S.E. of regression	0.066461	Akaike info criterion	-2.483457
Sum squared resid	0.110425	Schwarz criterion	-2.340721
Log likelihood	37.76840	Hannan-Quinn criter.	-2.439821
F-statistic	7.788845	Durbin-Watson stat	1.682233
Prob(F-statistic)	0.002348		

Null Hypothesis: D(LNPIM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.454259	0.0173
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004386
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004372

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIM(-1))	-0.581286	0.168198	-3.455973	0.0019
C	-0.009429	0.013565	-0.695138	0.4931

R-squared	0.314775	Mean dependent var	0.004089
Adjusted R-squared	0.288420	S.D. dependent var	0.081475
S.E. of regression	0.068729	Akaike info criterion	-2.448551
Sum squared resid	0.122814	Schwarz criterion	-2.353394
Log likelihood	36.27972	Hannan-Quinn criter.	-2.419461
F-statistic	11.94375	Durbin-Watson stat	1.762082
Prob(F-statistic)	0.001897		

Null Hypothesis: D(LNPIM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.455973	0.0172
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIM(-1))	-0.581286	0.168198	-3.455973	0.0019
C	-0.009429	0.013565	-0.695138	0.4931

R-squared	0.314775	Mean dependent var	0.004089
Adjusted R-squared	0.288420	S.D. dependent var	0.081475
S.E. of regression	0.068729	Akaike info criterion	-2.448551
Sum squared resid	0.122814	Schwarz criterion	-2.353394
Log likelihood	36.27972	Hannan-Quinn criter.	-2.419461
F-statistic	11.94375	Durbin-Watson stat	1.762082
Prob(F-statistic)	0.001897		

الملحق01-11: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LMPOIL عند المستوى بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.615529	0.1014
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004400
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006499

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.125791	0.043555	-2.888080	0.0075
C	0.025140	0.021120	1.190376	0.2443

R-squared	0.236015	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.207719	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.068742	Akaike info criterion	-2.450453
Sum squared resid	0.127586	Schwarz criterion	-2.356156
Log likelihood	37.53156	Hannan-Quinn criter.	-2.420920
F-statistic	8.341006	Durbin-Watson stat	1.234419
Prob(F-statistic)	0.007546		

Null Hypothesis: LNPOIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.205739	0.6581
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:11
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOIL(-1)	-0.080588	0.066837	-1.205739	0.2384
C	0.141843	0.103845	1.365908	0.1832

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.303575	0.8669
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003877
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004256

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.067433	0.052033	-1.295968	0.2064
C	-0.048592	0.044261	-1.097860	0.2823
@TREND("1986")	0.003413	0.001823	1.872286	0.0725

R-squared	0.326782	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.274996	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.065758	Akaike info criterion	-2.507966
Sum squared resid	0.112428	Schwarz criterion	-2.366521
Log likelihood	39.36550	Hannan-Quinn criter.	-2.463667
F-statistic	6.310229	Durbin-Watson stat	1.484721
Prob(F-statistic)	0.005835		

Null Hypothesis: LNPOIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.760078	0.6977
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:09
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOIL(-1)	-0.264676	0.150377	-1.760078	0.0902
C	0.306756	0.158512	1.935225	0.0639
@TREND("1")	0.007681	0.005641	1.361448	0.1851
R-squared	0.114239	Mean dependent var		0.019214

Null Hypothesis: LNPIM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.762789	0.0075
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004630
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006889

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIM)
Method: Least Squares
Date: 02/26/17 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIM(-1)	-0.084486	0.026521	-3.185655	0.0035

R-squared	0.195920	Mean dependent var	-0.023453
Adjusted R-squared	0.195920	S.D. dependent var	0.077229
S.E. of regression	0.069252	Akaike info criterion	-2.468268
Sum squared resid	0.134282	Schwarz criterion	-2.421119
Log likelihood	36.78988	Hannan-Quinn criter.	-2.453501
Durbin-Watson stat	1.222433		

Null Hypothesis: LNPOIL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.643571	0.8496
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:11
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOIL(-1)	0.008823	0.013709	0.643571	0.5251

الملحق01-12: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LMPOIL عند الفرق الاول بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: D(LNPOIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.308153	0.0104
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012693
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013037

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:25
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

Null Hypothesis: D(LNPOIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.397612	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:14
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPOIL(-1))	-0.985463	0.224091	-4.397612	0.0002
C	0.015926	0.023111	0.689125	0.4968

Null Hypothesis: D(LNPOIL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.428514	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012964
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012964

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:26
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPOIL(-1))	-0.940917	0.212468	-4.428514	0.0001

Null Hypothesis: D(LNPOIL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.428514	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:15
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPOIL(-1))	-0.940917	0.212468	-4.428514	0.0001

Null Hypothesis: D(LNPOIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.291776	0.0023
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012731
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011050

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 14:26
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPOIL(-1))	-0.985463	0.224091	-4.397612	0.0002
C	0.015926	0.023111	0.689125	0.4968

Null Hypothesis: D(LNPOIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.284047	0.0109
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPOIL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:14
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPOIL(-1))	-0.980542	0.228882	-4.284047	0.0002
C	0.027719	0.048875	0.567134	0.5757
@TREND("1")	-0.000770	0.002798	-0.275292	0.7854

الملحق01-13: استقرارية متغيرة LMREX عند الفرق المستوى بالاستعمال اختبار ADF و PP

Null Hypothesis: LNREX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.423362	0.7985
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003031
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003515

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 18:33
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX(-1)	0.002943	0.006258	0.470195	0.6419

Null Hypothesis: LNREX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.747689	0.3977
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:48
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX(-1)	-0.152159	0.087063	-1.747689	0.0919
C	0.258466	0.144736	1.785770	0.0854

Null Hypothesis: LNREX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.879189	0.3369
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002710
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003721

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 18:33
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX(-1)	-0.152159	0.087063	-1.747689	0.0919
C	0.258466	0.144736	1.785770	0.0854

Null Hypothesis: LNREX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.470195	0.8102
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:49
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX(-1)	0.002943	0.006258	0.470195	0.6419

Null Hypothesis: LNREX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.937049	0.6097
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002548
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002459

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX(-1)	-0.169299	0.087056	-1.944713	0.0627
C	0.309983	0.148525	2.087074	0.0468
@TREND("1")	-0.001539	0.001197	-1.285629	0.2099

Null Hypothesis: LNREX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.944713	0.6057
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:48
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX(-1)	-0.169299	0.087056	-1.944713	0.0627
C	0.309983	0.148525	2.087074	0.0468
@TREND("1")	-0.001539	0.001197	-1.285629	0.2099

الملحق01-14: استقرارية متغيرة LMREX عند الفرق الاول بالاستعمال اختبار ADF و PP

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.836913	0.0030
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002975
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003247

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 18:34
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREX(-1))	-1.102602	0.230966	-4.773871	0.0001
C	0.031542	0.025118	1.255730	0.2208
@TREND("1")	-0.001611	0.001450	-1.110778	0.2772

Null Hypothesis: D(LNREX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.670372	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:50
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREX(-1))	-1.009236	0.216093	-4.670372	0.0001
C	0.006413	0.010965	0.584900	0.5637

Null Hypothesis: D(LNREX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.818163	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003163
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003712

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 18:35
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREX(-1))	-1.004873	0.213317	-4.710701	0.0001

Null Hypothesis: D(LNREX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.773871	0.0035
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:49
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREX(-1))	-1.102602	0.230966	-4.773871	0.0001
C	0.031542	0.025118	1.255730	0.2208
@TREND("1")	-0.001611	0.001450	-1.110778	0.2772

Null Hypothesis: D(LNREX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.787402	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003122
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003708

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 18:34
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREX(-1))	-1.009236	0.216093	-4.670372	0.0001
C	0.006413	0.010965	0.584900	0.5637

Null Hypothesis: D(LNREX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.710701	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNREX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/16 Time: 23:50
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREX(-1))	-1.004873	0.213317	-4.710701	0.0001

الملحق01-15: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LNX عند الفرق المستوى بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: LNX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.309718	0.6113
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012820
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012820

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 19:41
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX(-1)	-0.080305	0.061315	-1.309718	0.2013
C	0.367841	0.266816	1.378632	0.1793

Null Hypothesis: LNX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.434340	0.8286
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012415
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013312

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 19:40
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX(-1)	-0.242878	0.186840	-1.299925	0.2050
C	0.963225	0.699353	1.377310	0.1802
@TREND("1")	0.007313	0.007936	0.921441	0.3653

Null Hypothesis: LNX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.770579	0.8746
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.013723
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013858

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 19:41
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX(-1)	0.003943	0.005087	0.775081	0.4448

Null Hypothesis: LNX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.299925	0.8678
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 00:03
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX(-1)	-0.242878	0.186840	-1.299925	0.2050
C	0.963225	0.699353	1.377310	0.1802
@TREND("1")	0.007313	0.007936	0.921441	0.3653

Null Hypothesis: LNX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.775081	0.8754
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 00:04
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX(-1)	0.003943	0.005087	0.775081	0.4448

Null Hypothesis: LNX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.309718	0.6113
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNX)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 00:04
Sample (adjusted): 2 30
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX(-1)	-0.080305	0.061315	-1.309718	0.2013
C	0.367841	0.266816	1.378632	0.1793

الملحق01-16: نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LNX عند الفرق الفرق الاول بالاستعمال ADF و PP.

Null Hypothesis: D(LNX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.123045	0.0035
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014121
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014143

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 19:42
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.991336	0.240550	-4.121128	0.0003
C	0.019175	0.024568	0.780474	0.4422

Null Hypothesis: D(LNX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.121128	0.0035
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 00:43
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.991336	0.240550	-4.121128	0.0003
C	0.019175	0.024568	0.780474	0.4422

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.094044	0.0168
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.013653
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013598

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 19:42
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.988715	0.241230	-4.098632	0.0004
C	0.060605	0.051086	1.186344	0.2466
@TREND("1")	-0.002678	0.002893	-0.925760	0.3634

Null Hypothesis: D(LNX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.098632	0.0166
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 00:43
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.988715	0.241230	-4.098632	0.0004
C	0.060605	0.051086	1.186344	0.2466
@TREND("1")	-0.002678	0.002893	-0.925760	0.3634

Null Hypothesis: D(LNX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.122936	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014451
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014574

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 19:42
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.931899	0.226519	-4.113997	0.0003

Null Hypothesis: D(LNX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.113997	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNX,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/16 Time: 00:44
Sample (adjusted): 3 30
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.931899	0.226519	-4.113997	0.0003

الملحق 02 : الملاحق الخاصة بنموذج الميزان التجاري

الملحق 02-01 :نتائج اختبار استقرار البواقي عند المستوى بالاستعمال اختبار ADF و PP.

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.935577	0.9378
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012238
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012578

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.170865	0.195519	-0.873903	0.3902
C	0.038063	0.049810	0.764150	0.4517
@TREND("1986")	-0.002877	0.003083	-0.933333	0.3592

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.643087	0.4485
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 14:49
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.269565	0.164060	-1.643087	0.1120
C	-0.003732	0.021762	-0.171473	0.8651

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.806114	0.0679
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012661
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013624

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.272501	0.160311	-1.699830	0.1002

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.873903	0.9457
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.170865	0.195519	-0.873903	0.3902
C	0.038063	0.049810	0.764150	0.4517
@TREND("1986")	-0.002877	0.003083	-0.933333	0.3592

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.751858	0.3958
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012648
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013606

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.269565	0.164060	-1.643087	0.1120
C	-0.003732	0.021762	-0.171473	0.8651

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.699830	0.0840
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 14:52
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.272501	0.160311	-1.699830	0.1002

الملحق 02-02 :نتائج تقدير العلاقة الطويلة الاجل بالاستعمال طريقة المربعات الصغرى .

Dependent Variable: LNBC
Method: Least Squares
Date: 01/02/17 Time: 01:27
Sample: 1986 2015
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX	0.196749	0.249860	0.787435	0.4376
C	-0.179269	0.415417	-0.431539	0.6694

R-squared	0.021665	Mean dependent var	0.147087
Adjusted R-squared	-0.013276	S.D. dependent var	0.153844
S.E. of regression	0.154861	Akaike info criterion	-0.828231
Sum squared resid	0.671498	Schwarz criterion	-0.734818
Log likelihood	14.42346	Hannan-Quinn criter.	-0.798347
F-statistic	0.620054	Durbin-Watson stat	0.603239
Prob(F-statistic)	0.437642		

ثالثا : الملاحق الخاصة بنموذج الصادرات

الملحق 03-01 :نتائج تقدير العلاقة الطويلة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ بالاستعمال أسلوب ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNX
Selected Model: ARDL(4, 1, 3, 2)
Date: 01/12/17 Time: 18:55
Sample: 1986 2015
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX(-1))	-0.680771	0.253347	-2.687104	0.0198
D(LNX(-2))	-0.437351	0.226236	-1.933158	0.0772
D(LNX(-3))	0.129812	0.074031	1.753487	0.1050
D(LNREX)	-0.559388	0.264612	-2.113994	0.0561
D(LNPOIL)	0.744689	0.129797	5.737359	0.0001
D(LNPOIL(-1))	0.219717	0.194563	1.129286	0.2808
D(LNPOIL(-2))	0.680406	0.253959	2.679195	0.0201
D(LNDM)	-0.411084	0.501690	-0.819398	0.4285
D(LNDM(-1))	0.870820	0.499712	1.742643	0.1069
CointEq(-1)	-0.625522	0.239690	-2.609705	0.0228

Cointeq = LNX - (-0.0321*LNREX + 0.3509*LNPOIL + 1.0920*LNDM
-3.9712)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREX	-0.032072	0.427112	-0.075090	0.9414
LNPOIL	0.350906	0.331744	1.057761	0.3110
LNDM	1.092040	0.430172	2.538613	0.0260
C	-3.971163	1.959846	-2.026263	0.0656

الملحق 03-02 : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL Bounds test

ARDL Bounds Test
Date: 01/12/17 Time: 13:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.305128	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق 03-03: نتائج الاختبارات التشخيصية نموذج ARDL المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.171831	Prob. F(1,23)	0.1541
Obs*R-squared	2.157005	Prob. Chi-Square(1)	0.1419

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.667372	Prob. F(2,10)	0.5345
Obs*R-squared	3.061681	Prob. Chi-Square(2)	0.2164

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNX LNX(-1) LNX(-2) LNX(-3) LNX(-4) LNREX LNREX(-1) LNPOIL LNPOIL(-1) LNPOIL(-2) LNPOIL(-3) LNDM LNDM(-1) LNDM(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.096007	11	0.9252
F-statistic	0.009217	(1, 11)	0.9252

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6.00E-06	1	6.00E-06
Restricted SSR	0.007165	12	0.000597
Unrestricted SSR	0.007159	11	0.000651

رابعا : الملاحق الخاصة بنموذج الواردات

الملحق 04-01 : نتائج تحديد عدد تأخيرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج الواردات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNM LNREX LNGDP LNPIM
Exogenous variables: C
Date: 02/26/17 Time: 13:06
Sample: 1986 2015
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	132.8087	NA	1.19e-09	-9.200618	-9.010303	-9.142437
1	263.7472	215.1134*	3.28e-13*	-17.41052*	-16.45894*	-17.11961*
2	278.2119	19.63068	3.96e-13	-17.30085	-15.58802	-16.77722

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق 04-02 : نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون

Date: 02/26/17 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNM LNREX LNGDP LNPIM
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.609434	51.84674	47.85613	0.0201
At most 1	0.450228	25.52232	29.79707	0.1436
At most 2	0.201014	8.771272	15.49471	0.3870
At most 3	0.085015	2.487741	3.841466	0.1147

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.609434	26.32442	27.58434	0.0718
At most 1	0.450228	16.75105	21.13162	0.1841
At most 2	0.201014	6.283530	14.26460	0.5771
At most 3	0.085015	2.487741	3.841466	0.1147

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق 04-03 : نتائج اختبار استقرار نموذج vecm.

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LNM LNREX LNGDP LNPIM
Exogenous variables:
Lag specification: 1 1
Date: 02/26/17 Time: 13:41

Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.599773	0.599773
0.112647 - 0.563456i	0.574606
0.112647 + 0.563456i	0.574606
-0.224772 - 0.152675i	0.271720
-0.224772 + 0.152675i	0.271720

VEC specification imposes 3 unit root(s).

الملحق 04-04 : نتائج تقدير نموذج الورادات وفق طريقة اشعة الانحدار الذاتيVAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/08/17 Time: 22:40
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNM	LNREX	LNGDP	LNPIM
LNM(-1)	-0.034634	0.039741	0.064780	-1.010128
	(0.23634)	(0.37401)	(0.05194)	(0.37860)
	[-0.14655]	[0.10626]	[1.24714]	[-2.66807]
LNREX(-1)	-0.115755	0.522996	0.046061	-0.438741
	(0.15661)	(0.24783)	(0.03442)	(0.25087)
	[-0.73915]	[2.11027]	[1.33825]	[-1.74886]
LNGDP(-1)	1.458418	-0.454404	0.954466	1.384800
	(0.39331)	(0.62243)	(0.08644)	(0.63006)
	[3.70805]	[-0.73005]	[11.0417]	[2.19788]
LNPIM(-1)	0.143217	-0.130032	-0.017487	1.002649
	(0.09498)	(0.15031)	(0.02087)	(0.15215)
	[1.50789]	[-0.86511]	[-0.83773]	[6.58989]
C	-3.125060	3.138517	-0.102433	-2.275913
	(1.43322)	(2.26811)	(0.31499)	(2.29592)
	[-2.18045]	[1.38376]	[-0.32519]	[-0.99128]
R-squared	0.960004	0.811240	0.996503	0.966227
Adj. R-squared	0.953338	0.779780	0.995920	0.960598
Sum sq. resids	0.026733	0.066950	0.001291	0.068601
S.E. equation	0.033375	0.052816	0.007335	0.053464
F-statistic	144.0138	25.78640	1709.844	171.6578
Log likelihood	60.19368	46.88190	104.1324	46.52851
Akaike AIC	-3.806461	-2.888407	-6.836721	-2.864035
Schwarz SC	-3.570720	-2.652667	-6.600980	-2.628294
Mean dependent	4.509952	1.664558	5.447139	0.362847
S.D. dependent	0.154501	0.112549	0.114840	0.269342

الملحق 04-05 : نتائج اختبار استقرار نموذج var .

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LNM LNREX LNGDP LNPIM
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 02/26/17 Time: 14:53

Root	Modulus
0.972672 - 0.051827i	0.974051
0.972672 + 0.051827i	0.974051
0.466152	0.466152
0.033982	0.033982

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق 04-06 : نتائج الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج var .

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 02/27/17 Time: 02:36
Sample: 1986 2015
Included observations: 29

Lags	LM-Stat	Prob
1	20.74266	0.1886
2	16.53662	0.4162
3	10.05994	0.8635
4	16.49018	0.4193
5	9.621155	0.8856
6	12.48937	0.7097
7	11.99753	0.7441
8	12.17848	0.7316
9	11.88806	0.7516
10	7.572057	0.9606
11	19.90082	0.2247
12	9.743790	0.8797

Probs from chi-square with 16 df.

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 02/26/17 Time: 23:49
Sample: 1986 2015
Included observations: 29

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.433359	0.907698	1	0.3407
2	0.988224	4.720171	1	0.0298
3	-0.284534	0.391304	1	0.5316
4	-0.182478	0.160942	1	0.6883
Joint		6.180115	4	0.1861

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.400654	0.193966	1	0.6596
2	4.306182	2.061551	1	0.1511
3	2.539043	0.256748	1	0.6124
4	3.056154	0.003810	1	0.9508
Joint		2.516075	4	0.6418

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.101664	2	0.5765
2	6.781722	2	0.0337
3	0.648052	2	0.7232
4	0.164752	2	0.9209
Joint	8.696191	8	0.3686

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

This study aims to investigate the relationship between exchange rate fluctuations and balance of trade by studying the impact of currency depreciation on the imports and exports of Algeria over the period 1986-2015. Using Engle and Granger approach to cointegration , the result show that there is no cointegration between exchange rate (henceforth ER) and balance of trade. However, by estimating the impact of ER on exports using Autoregressive Distributed Lags approach (ARDL) to cointegration, the results indicate that the Marshall-Lerner condition is not verified, which means that ER depreciation did not improve Algeria's exports, thus, the improvement of Algeria's exports may be linked to external factors such as global demand and world oil markets. Then, we estimate the impact of ER on imports by using Vector Autoregressive model (VAR), the results demonstrate that imports volume is inflexible to real exchange rate, nevertheless, the increase of ER leads a reduction in domestic prices compared with foreign prices, which means that exchange rate policy devaluation may contribute to the balance of trade improvement for Algeria.

Keywords: exchange rate ,balance of trade, ARDL, VAR.